الانتماء والإنماء
منتدى الفكر العربي

سلسلة الحوارات العربيّة ٢٠١٧/١

استشراف أوضاع الوطن العربيّ عام ٢٠٢٥

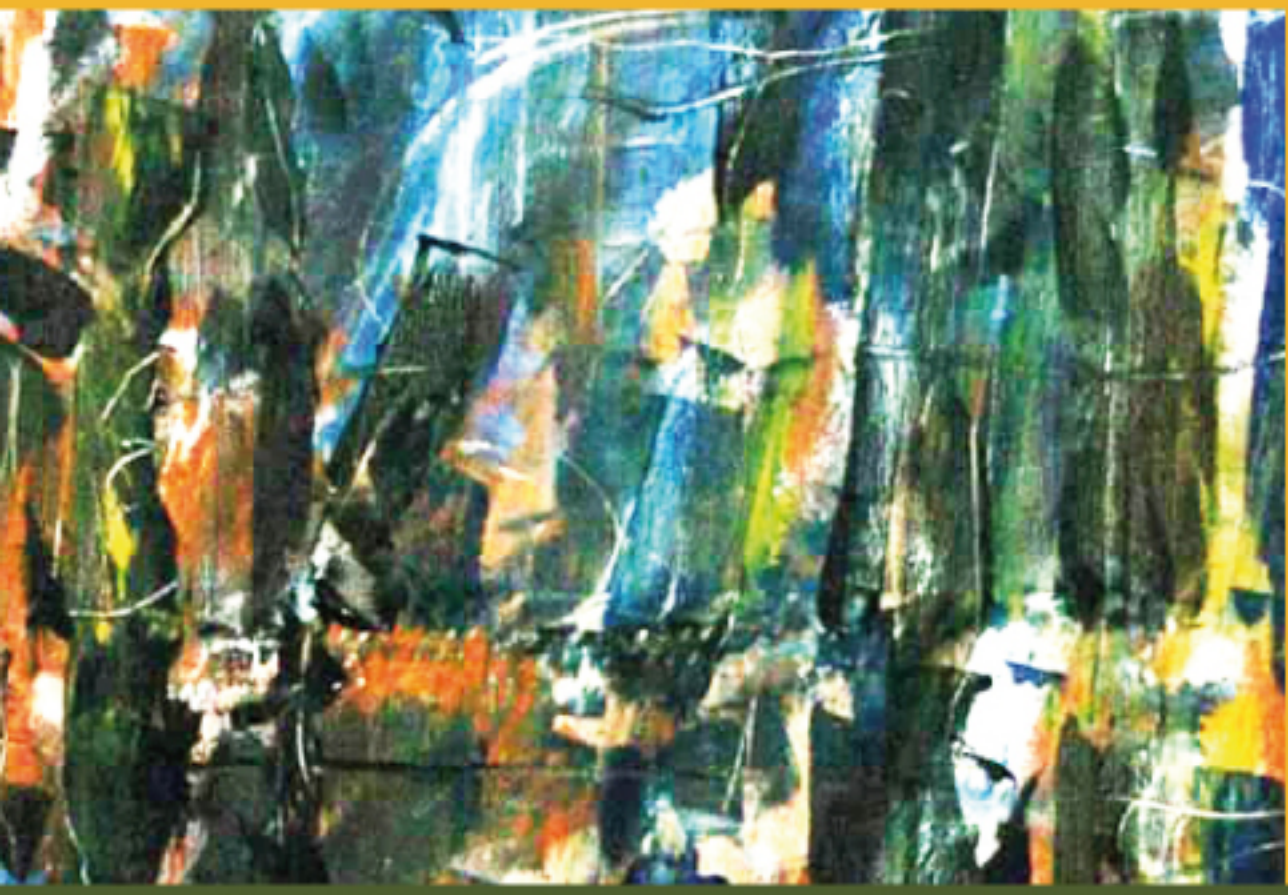

د. محمد أبوحمور
أ.د. نبيل الشريف
أ. جواد الحمد

د. صباح ياسين
أ.د. عبد القادر الطائي
أ.د. محي الدين توق

م. سمير الحباشنة
دة. هناء القلال
أ.د. باسل البستاني

الإعداد والتحرير: دة. نادية سعد الدين

استشراف أوضاع الوطن العربيّ
عام ٢٠٢٥

استشراف أوضاع الوطن العربيّ
عام ٢٠٢٥

أُعدَ هذا الكتاب استنادًا إلى
الندوة الحواريّة التي عقدها منتدى الفكر العربي
في مقرّه بعمّان/الأردن
(٢٠١٦/٥/١٧)

المراجعة
كـايــد هـاشــم

الإخراج الفني
ميساء «محمد هاشم» خلف

التنسيق والمتابعة
هنيدا القرالة

تفريغ النصوص
نسرين مصفر

لـوحة الغـلاف
التشكيلية الأردنية
غدير سعيد حدادين

طبع بمناسبة انعقاد المؤتمر الشبابي السابع «**التعـليم والإبداع والاستثمار: نحو رؤية عربية مشتركة**»، الذي نظمه منتدى الفكر العربي بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي/الكويت، في عمّان (١١-٢٠١٧/٤/١٢)

سلسلة الحوارات العربيّة (٢٠١٧/٢)

استشراف أوضاع الوطن العربيّ عام ٢٠٢٥

المشـــاركون

د. محمد أبوحمور
د. صباح ياسين
م. سمير الحباشنة
أ.د. نبيل الشريف
أ.د. عبدالقادر الطائي
دة. هناء القلال
أ. جواد الحمد
أ.د. محيي الدين توق
أ.د. باسل البستاني

الإعداد والتحرير

دة. نادية سعد الدين

منتدى الفكر العربي

عمان - الأردن

١٤٣٨هـ - ٢٠١٧ م

الطّبعة الأولى

١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

المملكة الأردنيّة الهاشميّة
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنيّة
(٢٠١٧/٣/١٥٤٢)

٣٢٠,٩٥٦

منتدى الفكر العربي
استشراف أوضاع الوطن العربي عام ٢٠٢٥/منتدى الفكر العربي.-
عمّان: المنتدى، ٢٠١٧

( ) ص.

ر.إ.: ٢٠١٧/٣/١٥٤٢.

الواصفات: /الأحوال السياسية/ / الأحوال الاقتصادية / /البلدان العربية/

* يتحمّل المؤلف كـامل المسـؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9957-8525-1-1 (ردمك)

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار الكتاب أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل كان أو بواسطة وسائل إلكترونيةأو كهروستاتية، أو أشرطة ممغنطة، أو وسائل ميكانيكية، أو الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل وغيره دون إذن خطي من الناشر.

حقوق الطّبع والنّشر محفوظة للمنتدى

منتدى الفكر العربي

ص.ب: ١٥٤١ عمان ١١٩٤١ الأردنّ
تلفون: ٥٣٣٣٢٦١ - ٥٣٣٣٦١٧ - ٥٣٣٣٧١٥(٦-٩٦٢+)
ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)
E-mail: *atf@atf.org.jo*
URL: *www.atf.org.jo*

المحتـويـــات

• **تقديم** (د. محمد أبوحمّور) ٧

• **تمهيد** (دة. نادية سعد الدين) ٩

- كلمة الأمين العام لمنتدى الفكر العربيّ ٢٣

• **الباب الأول** ٢٩

- كلمة رئيس الجلسة: م. سمير الحباشنة ٣١

(١) محور «تطورات الوضع الدولي»

أ. د. نبيل الشريف ٣٣

(٢) محور «الإطار الإقليمي ودول الجوار»

أ. د. عبد القادر محمد فهمي الطائي ٣٩

(٣) محور «حقوق الإنسان، الأقليات في الوطن العربيّ»

دة. هناء الصديق القلال ٤٩

• **الباب الثاني** ٥٣

- كلمة رئيس الجلسة: د. صباح ياسين ٥٥

(١) محور «التحول الديمقراطي»

أ. جواد الحمد ٥٩

(٢) محور «الفساد والحاكمية الرشيدة»

د. محيي الدين توق ٦٩

(٣) محور «الاقتصاد والتنمية المستدامة»

أ. د. باسل البستاني ٨٣

• **الجلسة النقاشية الختامية** ٨٦

• **الملاحـق** ٩١

- **ملحق (١): المشاركون في الكتاب** ٩٣

- **ملحق (٢): برنامج الندوة الحوارية** ١٠٠

- **ملحق (٣): مطبوعات المنتدى** ١٠٢

تقديم

د. محمد أبوحمّور

الأمين العام لمنتدى الفكر العربي

يشغل الواقع العربي، في المرحلة الراهنة، العديد من القضايا والمشكلات الخطيرة، من بينها التفكك المجتمعي، وفشل مشروع الدولة القطرية، والاحتراب الداخلي، وبطء النموّ، وتراجع انهيار برامج التنمية والتحديث، والارتهان إلى الأجنبي، وتدخلات المحيط الأقليمي ... وغيرها. وكلها يُنذر بزيادة الأوضاع سوءاً، ما لم نعمد إلى المراجعة والتقييم الموضوعي للتحديات السابقة والحالية، والاستشراف المستقبلي الواعي للمتغيرات والتداعيات. وذلك كله في إطار البحث من أجل الوصول إلى قناعات عن الصورة التي سيكون عليها الوطن العربي في المستقبل.

بهذا المعنى يشكل محتوى الكتاب من أعمال ندوة «**استشراف أوضاع الوطن العربي عام ٢٠٢٥**» الذي بين أيدينا، محاولة قراءة شكل الوطن العربي وصورته بعد عقد من الزمن، بوصفها الوسيلة الأكثر علميّة التي نفهم عبرها صيرورة التقدم الإنساني. إننا بالانتقال إلى المستقبل نظرياً، نقدم الواقع في إطار إدراك بُعده الإنساني.

لقد جاءَ هذا الجهد في سياق إطلاق مبادرة المنتدى ورئيسه صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال – حفظه الله ورعاه – المتمثلة في «**الميثاق الثقافي العربي**»، ومشروع «**النهضة الفكرية العربية**»، استجابةً لتحديات المرحلة التاريخية المصيرية التي يمرّ بها الوطن العربي منذ عقود، وتتسم بالتحولات والتغيّرات العميقة في البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية العربية، التي أبرزت عدداً من القضايا ذات المساس المباشر بالمواطن وهويته وبكيان الأمة ومستقبلها. وهي مبادرة تنطلق من

مسؤولية النُّخب الفكرية في صياغة رؤية عربية مشتركة، واستعادة المبادرة من داخل المنطقة نفسها، بما يحقق مصلحة شعوبها التي تتطلّب ترسيخ النهج الوسطي في الفكر، ومنهج الحوار في الممارسة، ومبدأ المواطنة المتكافئة، واحترام التنوع الثقافي ليكون ميزة إثراء لا وصمة تهميش وإقصاء، والانفتاح على الآخر وفق ثوابتنا، والحفاظ على كرامة الإنسان، وبناء المجتمعات على أُسس الديمقراطية والعدالة والسلم الاجتماعي، وتصحيح المسار نحو المستقبل من خلال قيم التفكير النقدي الحرّ والمبدع، مما يشكل الركائز لخطاب ثقافي وإعلامي وتعليمي وديني يرتبط بمنظومة فكرية واجتماعية واقتصادية وسياسية تحفظ التضامن المجتمعي وروح التآلف بين مختلف الأطياف، وتوجد المجتمع المُنتِج حضارياً.

إن الأمل معقود، إلى حدّ كبير، على إرادة الشعوب وقوة التغيير الكامنة فيها، وعلى التطلُّع بثقة نحو المستقبل. إذ إن المستقبل هو ما نصنعه اليوم. وهو مخرجات العقل العربي، وحدود وعيه لحقوقه وواجباته، وطرائق إدارته لأزماته بموضوعية وتجرُّد. والله الموفق.

تمهيد

دة. نادية سعد الدين*

يضم هذا الكتاب، فحوى خلاصة جهد منتدى الفكر العربيّ الذي يترأسه ويرعاه صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظّم، في تنظيم الندوة الحوارية حول «استشراف أوضاع الوطن العربيّ عام ٢٠٢٥»، التي عقدت في عمّان في ١٧ أيار (مايو) ٢٠١٦، بمشاركة نخبة متميزة من السياسيين والباحثين والأكاديميين في الشؤون الدولية والسياسية والاقتصادية والتنموية والقانونية.

وقد شكّلت المساهمات الفكرية، البحثية والحوارية، التي قُدمت في هذه الندوة، من الواقع الراهن للوطن العربيّ، بأبعاده المتنوعة والمتباينة، المحاور الأساسيّة لرصد آفاقه المحتملة، بما تحمل معها قدراً معتبراً من الأهمية، التي تكمن في مسعى تشخيص الحالة القائمة، عربياً، والمرتبطة بمفاعيل إقليمية ودولية متداخلة، وتبيان مظاهر التغير المتسارع المنضوية في إطارها، من ناحية، وتوفير آليات التكيف الملائمة مع الغد القادم، من ناحية أخرى.

ولما كان «واقع» الوطن العربيّ اليوم مغرقاً بالتحديات؛ فإن مسألة «تكييفه» مستقبلاً تمثل الوجه النهضوي المغاير لمشهد ساحته المثقلة بالأزمات البنيوية العميقة، التي تكشفت حدّتها خلال الأحداث والمتغيرات الجارية في المنطقة، منذ خمس سنوات تقريباً، ضمن مسار تحولي قد لا تستقر ملامحه أو تتضح قواعده إلا بعد فترة من الزمن، تطول أو تقصر، وفق ديناميات التغيير وسرعتها، والمحددات الداخلية والإقليمية والدولية المتداخلة، فيما تجلَّت مواطن تداعياتها بين هُويات وطنية (قُطرية)، وقومية (عربية)، ودينية (إسلامية)

* مديرة تحرير في جريدة «الغد» الأردنية، وباحثة وأستاذة أكاديمية.

متصارعة، ونزعات طائفية ومذهبية متنامية، و«تحركات» انفصالية، و«ولاءات» أولية استبدلت بالدين، أو القبيلة، أو العرق، الأمة وعاءً حاضناً للهوية والانتماء، وحركات «جهادية» متطرفة تتقاطر تحت «حلم» إقامة الدولة الإسلامية، وجماعات مسلحة تتمدد في ساحات عربية بفعل التغذية الخارجية، مالاً وسلاحاً وعتاداً.

يستقيم ذلك مع أوضاع سياسية واقتصادية وأمنية مجتمعية غير محمودة في غالبية الدول العربيّة، مع الأخذ بالاعتبار الخصوصية المحلية، إزاء ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وانتشار المحسوبية والواسطة والفساد، وتراخي إشكاليات «الهوية» و«المواطنة» والحريات العامة والتعددية السياسية والحزبية والعدالة الاجتماعية والمساواة، وضعف سيادة القانون، وانسداد آفاق الحوار والمشاركة، وغلبة المنظور الأمني على السياسي في التعاطي مع مطالب الإصلاح، وكأن ثمة تخيير بين الأمن والاستبداد، من جهة، والحرية والدماء، من جهة ثانية، تمثيلاً لما يحدث راهناً في بعض ساحات المنطقة.

وإذا كانت «المواطنة» تتخذ مكانها الراسخ في إطار دولة ديمقراطية مدنية، يتسع مضمونها ورحابها لكل المواطنين، بصرف النظر عن توجهاتهم ومعتقداتهم، بضمانة الدستور، في ظل مجتمع تسوده العدالة والمساواة والحرية والاندماج الاجتماعي على مستوى الهوية والمواطنة، باعتبارها، إلى جانب الإصلاح وتعزيز الحريات العامة، أس ديدن التغيير المنشود، إلا أن حدوث «قطع» بين الهوية الوطنية الجامعة والسلوكيات المؤسسة لمنظومة قيمية ضيقة، يخلق أزمة هوية سياسية حادة مع الهويات «الفرعية» و«الولاءات» الأولية، فيما يقع المحظور لدى تغذية وتحويل الهويات الثقافية والدينية للجماعات إلى هويات طائفية مسيسة وتجزيئية تنتج هويتها «الفرعية» في إطار المؤسسات التقليدية المناقضة للهوية الوطنية، بما تجره من ويلات على السلم المجتمعي وتتسبب في عرقلة الإندماج وتهدد آفاق التنمية وتحقيق التقدم.

ولأن ثمة إشكالية لا تزال عالقة دونما حسمٍ حيال ديمقراطية المجتمع، وتجاه مسألة الحريات العامة، وحقيقة المشاركة الفعلية في الحياة السياسية، ودور المجتمع المدني، فإن تأثير ذلك يصيب المنظومة القيمية والثقافية المجتمعية، حيث لا تزال الحدود الثقافية والأطر الاجتماعية التي ترسمها ثقافة المجتمع تشكل عوائق ديمقراطية. بيد أن المجتمع عندما يصل إلى درجة من الوعي الديمقراطي، تصبح المواطنة جزءاً مرادفاً له، إذ من

دون الديمقراطية والحرية وحق المشاركة لا يتمكن الأفراد من ممارسة مواطنيتهم، كما لا يتمكن المجتمع من التقدم.

وقد زاد من عمق مواطن الأزمة ترسيخ إشكاليات قائمة في النظام الإقليمي العربيّ، ومنها اتجاهه نحو «العسكرة»، وليس للاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي بين دوله، ما أدى إلى سيادة أعلى درجات العسكرة وأخطر أنواع الحروب ومعظم القواعد العسكرية، على حساب تفاعلاته التنموية والتكاملية وتحويله إلى كتلة أو جماعة اقتصادية – سياسية قادرة على التفاعل الإيجابي مع المجتمع الدولي[١]، وسط علاقات اقتصادية وتجارية بين أطرافه لا تتعدى ١١٪ من حجم تجارتها الخارجية[٢]، وقولبة مفهوم الأمن القومي ليصب في حماية أمن النظام وبقائه أولاً مع غياب مفهوم الأمن غير التقليدي[٣]، وتشبيك التحالف مع الخارج مقارنة مع الداخل، ما جعله عرضة للاختراق الخارجي، إزاء كثافة صراعاته البينية وهشاشة تماسكه وتعرضه لموجة عاتية من الانقسامات الداخلية على أسس طائفية ومذهبية وعرقية.

وبالرغم من توفر محفزات الأنماط التعاونية داخل النظام الإقليمي العربيّ، نظير تحديات مشتركة، والتي دارت حولها تجارب تكاملية تاريخية غير مكتملة، إلا أنها لم تجد طريقها للنفاذ، إزاء غلبة التفاعلات الصراعية أو الخلافية في حدها الأدنى، في ظل مؤسسة الجامعة العربيّة التي لم تستطع آلياتها وأذرعها الجمعية بلوغ المستوى المطلوب من التعاون بين دولها، بينما يعد مجلس التعاون الخليجي مثالاً حياً لنمط تعاوني ناجز في بعض المواطن وسط خلافات معتبرة تعتري منظومته الداخلية، رغم الحرص الجمعي على الإبقاء عليه دون تفكيكه، ولكن من دون نجاح مساعي تحويله إلى «اتحاد»، حتى الآن.

---

(١) محمد السعيد إدريس، «**مستقبل النظام العربيّ: بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربيّة**»، القاهرة، المركز العربيّ للبحوث والدراسات، ٢٠١٥/١/١٣. انظر الموقع الالكتروني للمركز على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/36537

(٢) عبد المنعم المشاط، «**تأثير الثورات العربيّة في العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط**»، مجلة **السياسة الدولية**، ملحق **اتجاهات نظرية**، العدد ١٨٩، تموز (يوليو) ٢٠١٢، ص٣٠.

(٣) مصطفى علوي، «**الثورات العربيّة وإشكاليات التعاون في مجالات الأمن غير التقليدي**»، مجلة **السياسة الدولية**، ملحق تحولات استراتيجية، العدد ١٨٦، تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١١، ص ص٣٦-٣٧.

وتعد ساحة الوطن العربيّ الأكثر قابلية للتأثر بإرهاص متغيرات النظام العالمي؛ بحكم قدراتها وإمكانياتها المحدودة وضعف تماسكها، ولا سيما اقتصادياً وسياسياً، واتساع نطاق وعمق صراعاتها[1]، وأزماتها البنيوية العميقة.

ومع غياب الإطار الجمعي القادر على حل الخلافات وضبطها؛ فإن النظام الإقليمي العربيّ بات، غالباً، مهيئاً لبروز النزاعات البينية ومهدداً بالإختراق الخارجي وظهور المحاور والأحلاف، وموئلاً خصباً لأنماط متمايزة، وربما متضادة، من تدخل القوى الدولية الكبرى، تحت ذرائع أخلاقية وإنسانية وقانونية، أحياناً، فشهدت إنكفاء أمريكياً لصالح «الانعطاف» نحو آسيا والمحيط الهادئ، من دون مغادرة المنطقة كلياً بحكم مصالحها الاستراتيجية، وحراكاً روسياً نشطاً لاستعادة مكانة روسيا كدولة عظمى في بنية النظام الدولي، عبر البوابة السورية، إدراكاً منها للمأزق الأمريكي العام كقوة دولية، مقابل أدوار مؤثرة ولكنها ليست حاكمة، مما فتح المجال أمام تحول في طبيعة التحالفات الإقليمية العربيّة والدولية، وتنامي أدوار فواعل إقليمية، متضاربة المنافع حيناً حد الخصومة، لاستثمار التغيّر طبقاً لمعطيات القوة فيها، ما يعني، في المحصلة، السير بالمنطقة نحو مزيد من عدم الاستقرار.

ولاشك بأن تدهور الأوضاع في الوطن العربيّ يعود أساساً إلى عوامل داخلية، غير أن تحديات التدخل الخارجي التي تحول دون تحقيق التقدم والاستقرار ما تزال قائمة اليوم، عبر مخطط التفتيت وفق أسس طائفية وعرقية، فيما تحاول قوى إقليمية ودولية استثمار بعض التفاعلات المرتبطة بحراك التغيير العربيّ، والخلافات القائمة داخل وبين الدول العربيّة والإسلامية لجهة تعميقها، ودفعها إلى مستوى التناقضات الرئيسية، وتفجيرها كلما كان ذلك ممكناً، من أجل السيطرة، بما يصب، بالتبعية، في خدمة أهداف سلطات الإحتلال الإسرائيلي، للمضي قدماً في نمط عدوانها الثابت ضد الشعب الفلسطيني، إزاء ما تعتقده فعلاً بعيداً عن ضغط المساءلة، نظير الإسناد الأمريكي المفتوح، وضعف الدعم العربيّ الإسلامي للقضية الفلسطينية.

---

(١) محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص١٢٤.

وتبعاً لذلك؛ من المرجح استمرار عدم الاستقرار في النظام الإقليمي العربيّ[1]، حيث تحتاج عملية التغيير والإصلاح المنشودة وعودة الاستقرار للمنطقة إلى سقف زمني، يقدره خبراء بقرابة ٥ – ٧ سنوات على الأقل، وأحياناً من عشر إلى خمسة عشر، في ظل غياب أفق قريب للحل في سورية، وعمق الأزمة العراقية، وتأزم الساحتين اليمنية والليبية، وغياب مؤشرات حل الصراع العربيّ- الإسرائيلي، فيما سيكون للمسار المصري الأثر الأكبر على اتجاه التحولات في بقية الدول العربيّة، نظراً لمركزية مصر في البنية الإقليمية العربيّة.

وقد يعزز الاتفاق النووي الإيراني من تنامي مكانة طهران، سياسياً واقتصادياً، بحيث يصبح لها دور في تسويات نزاعات المنطقة، بما سيتسبب في مزيد من تشقق جدران مجلس التعاون الخليجي باتجاه خرائط تحالفات أو تعاون جديدة، في ظل صراع إقليمي تركي – إيراني – إسرائيلي للسيطرة على «الدولة المركز» في المنطقة، وتنافس تركي – إيراني تجسَّد في بناء «كتلة سنية» تقودها تركيا لمواجهة «كتلة شيعية» تقودها إيران، وخشية عربية من مسعى إحياء «العثمانية الجديدة» في المنطقة.

وأمام تفكك أواصر العالم العربيّ وتفشي بؤر ثغراته العميقة، وتراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، ستبقى تنظيمات مسلحة متطرفة، مثل «داعش» التي لا مستقبل لها، تتغلغل بين ثنايا الفراغ، بينما ستستمر حملات محاربة الإرهاب، التي تقودها الولايات المتحدة منذ سنوات، من أجل رسم خطوط جيوسياسية جديدة في المنطقة، وفق رغبات وخطط القوى الغربية.

وإزاء ذلك؛ كان من الطبيعي أن تنشغل الأوراق البحثية والمداخلات الحوارية المقدمة للمؤتمر في تناول أوضاع الوطن العربيّ، سبيلاً لاستشراف مستقبله حتى عام ٢٠٢٥، وذلك عبر جلستي حوار، بحثتا في محاور «تطورات الوضع الدولي»، و«الإطار الإقليمي ودول الجوار»، و«حقوق الإنسان، الأقليات في الوطن العربيّ»، و«التحول الديمقراطي»، و«الفساد والحاكمية الرشيدة»، و«الاقتصاد والتنمية المستدامة»، فيما تناولت النقاشات الحوارية

(١) وليد عبد الحي، «**الوطن العربيّ ٢٠١٤: المزيد من التفكك**»، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤/١/١٣، على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2014/1/13/20141136579252734Arab%20world%202014.pdf

وجهات نظر مختلفة بمشاركة نخبة من السياسيين والباحثين والأكاديميين، والتي جرى تخصيصها ضمن مبحث منفصل، تحت عنوان «الجلسة النقاشية الختامية»، لأهميتها.

رسالة منتدى الفكر العربيّ وأهدافه

يندرج تنظيم تلك الندوة الحوارية الوازنة في إطار رسالة منتدى الفكر العربيّ وأهدافه، وفق كلمة الأمين العام للمنتدى، الوزير السابق، الدكتور محمد أبو حمور، في الجلسة الإفتتاحية، وذلك بُغية محاولة «تشخيص الواقع العربيّ، وتحليل معطياته والربط بينها، تمهيداً لاستشراف المستقبل على المدى المنظور، وبلورة رؤية فكرية وعملية في آن؛ قادرة على الفعل المؤثر في صناعة المستقبل ووجهة مساره»، باعتبارها «مسؤولية النخب الفكرية والثقافية العربيّة في ظل المرحلة الحساسة والدقيقة التي يمر بها الوطن العربيّ راهناً»، بحسبه.

وفي هذا السياق؛ حذر الدكتور أبو حمّور من أن «عملية التفكيك التي يتعرض لها الوطن العربيّ بشراسة وبمختلف الوسائل، بما فيها الاحتلال والإرهاب والتدخل المصلحي، ومن أطراف وأجندات متعددة، تشمل التفكيك الجغرافي، والتفكيك الثقافي الاجتماعي، والتفكيك الاقتصادي، لكنها عملية موجهة في الصميم إلى تفكيك الإنسان، والقضاء على هويته، وبالتالي تفكيك الأمة من كل مكونات قوتها وقيمها».

بيد أنه رأى أن «الانشغال بالهواجس» يجب أن لا يقود، بالتبعية، إلى «الاستغراق في الأحلام والخطابية»، ما يستدعي «العمل بالتفكير والتدبر وبذل الجهد الموازي، وإدراك المستقبل بمنهج علمي هادىء مستبصر، لا تغيب فيه مؤشرات الحاضر وركائز الماضي».

وإزاء ذلك؛ دعا الدكتور أبو حمور إلى الاحتكام «للنظرة الشمولية»، التي «تعينُ على التقدم والخطو نحو الأمام وفق بصيرة هادية»، والأخذ «بفكرة التدرُج والمرحلية»، بوصفها «من أسس التخطيط للمستقبل، ومن شروط التشخيص الواضح للحاضر والوعي به».

أولاً: الجلسة الأولى

لا ينفصم المشهد العربيّ، الأكثر تأثراً بمتغيرات النظام الدولي، عن التطورات التي عصفت بالساحة الدولية خلال السنوات القليلة الماضية؛ إزاء التوزع المتغير للقوة العالمية،

والحقائق البنيوية المغايرة، وموازين القوى الدولية المختلفة، بينما تظل إشكالية «حقوق الإنسان» و«حقوق الأقليات» ضحية الصراعات والحروب والأزمات الأهلية والنزاعات البينية، المستعرّة في المنطقة تاريخياً حتى اليوم.

ومن هذا المنطلق؛ يرى رئيس الجمعية الأردنية للعلوم والثقافة، الوزير السابق، المهندس سمير الحباشنة، الذي أدار الجلسة الأولى، ضرورة «تجاوز مسعى إلقاء الضوء على الإشكاليات الراهنة وتشخيصها، رغم أهميته، صوب التشبيك العلائقي العملي».

ويعني ذلك، بحسبه، «الذهاب نحو طرح الأفكار والطروحات العملية حيال قضايا المشهد العربيّ، ومواجهة تحدياته بحلول قابلة للمعالجة، من دون التوقف عند ما يدور في بعض الساحات العربيّة، مثل سورية والعراق، أو ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، لجهة التحليل والتشخيص، وربما الأخذ بناصيتي الإدانة أو التأييد لطرف ما دون الآخر، مقابل إستلال طروحات حلول القضايا المقدمة في غالبيتها من القوى الدولية، نظير غياب الطرح المحلي»، بينما «يدفع العرب الثمن على أرضهم وترابهم الوطني».

وبغية تأطير الجهد المنشود؛ دعا المهندس الحباشنة إلى «تضافر المسعى لتشكيل فريق مصغَّر يتولى مهام تقديم الرؤى العملية، غير المنحازة والمتجاوزة للتناقضات القائمة، حيال الملفات العربيّة الساخنة، تمهيداً لطرحها أمام أطراف المعادلات الوطنية في الأقطار العربيّة المعنية، تزامناً مع «التشبيك» العلائقي مع مبادرات مماثلة قد يتم طرحها من قبل المجتمع المدني العربيّ، بهدف دفع الأمر نحو الاتجاه الأفضل، في ظل التعاون المشترك، ضمن جهد ومسعى خير».

تطورات الوضع الدولي

بدأت مساهمة الجلسة الفكرية الأولى، من جانب الكاتب والمحلل السياسي، الوزير السابق، الأستاذ الدكتور نبيل الشريف، بمسعى قراءة متغيرات النظام الدولي، وانعكاساتها على الوطن العربيّ، معتبراً أن «القطبية الأحادية الأمريكية قد انتهت، حيث كان الحديث يدور حول عالم ثنائي القطبية لبضعة سنوات ومن ثم انتهى لصالح القطبية الأحادية، التي يبدو أنها انتهت، أيضاً، ولكن شكل النظام العالمي الجديد لم يتضح أو يكتمل بعدُ»، متسائلاً عما إذا كنا أمام «لا قطبية فوضوية» كبديل عن القطبية الأحادية؟!

وبحث الدكتور الشريف في ملامح تشكيل النظام العالمي الجديد، الذي يدور في هيكله صراع محموم بين القوى الدولية الكبرى حتى تصبح جزءاً منه، مستلاً قراءة تحليلية عميقة ومعتبرة لما يدور من جدل ونقاش داخل عِقر الدول المؤثرة عالمياً.

ورأى أن «الصراعات قد نشأت بين القوى المؤثرة في الواقع الدولي الجديد، وكأن كل قوة تحاول أن تحجز لنفسها مقعداً في نسقه الهيكلي قيد التشكل»، مقابل «علاقات معقدة بين القوى الصاعدة، روسيا والصين وإيران»، بينما «تلاشت الأحلام في الشرق الأوسط من اقتراب العالم العربيّ من نقطة التحول الديمقراطي»، خلا روسيا التي تجد في نفوذها بالمنطقة «رصيداً مهماً ضمن إطار منافستها مع الولايات المتحدة».

وقدر الدكتور الشريف «بأفول نظام القطبية الأحادية؛ ولكن النظام البديل الجديد ما يزال قيد التشكل، فيما يبدو أن نتيجة الحرب في سورية سيكون لها أثر كبير في تحديد ملامحه»، معتبراً أن «القوى البازغة ليست دولاً عظمى ولكنها دول قومية كبرى تبحث عن مكان لها تحت الشمس»، بحسبه.

الإطار الإقليمي ودول الجوار

انطلق أستاذ العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط بعمّان، الأستاذ الدكتور عبد القادر الطائي، في مسعى تقديم رؤية استشرافية لكَنَه الصورة التي سيكون عليها الوطن العربيّ عام ٢٠٢٥، من راهن «المتغيرات المعقدة الجارية ضمن المشهد العربيّ».

وبالنسبة إليه؛ فإن ثمة مشاهد وازنة ستجد مساحة حضورها، مرجحاً غلبة «ظاهرة الصراع بأبعادها الثلاثية المركبة؛ صراع سني- شيعي وصراع عربي- كردي وصراع قبلي- عشائري»، مع استمرار «سيناريو تفكيك الدولة الوطنية؛ الذي يعد النتيجة الطبيعية لمشهد استمرار حالة الصراع ويرتبط به».

وتوقع «تقسيم الإقليم العربيّ جيو- سياسياً إلى ثلاث دوائر، يسهم كل منها في تفكيك الدولة»، واستمرار «ظاهرة التطرف الإسلامي؛ كمحدد فاعل لملامح الصورة المستقبلية للمنطقة، وبالتالي مصدر تهديد دائم لها»، مقدراً بأن «تؤدي كل من تركيا وإيران أدواراً متفاوتة نسبياً، إلا أنها فاعلة ومؤثرة عربياً»، مقابل «تحول منطقة الخليج العربيّ من منطقة مصالح «حيوية» للأمن القومي الأمريكي إلى منطقة مصالح «مهمة».

وأمام ذلك؛ دعا الدكتور الطائي إلى «بناء مشروع نهضوي حضاري عربي»، من خلال «إعادة بناء الدولة القطرية، وتحقيق السلم الاجتماعي بين مكوناتها، وحماية التنوع الثقافي، والتجديد الحضاري، والاقتراب من الصيغ الوحدوية للعمل العربيّ المشترك»، مضيفاً بأن انجازه يبقى «رهين الإرادة الشعبية وقيادتها السياسية في تحديد خياراتها الاستراتيجية لصناعة المكانة في مستقبل نتطلع إليه جميعاً».

إشكالية «حقوق الإنسان» و«الأقليات» في الوطن العربيّ

قدمت الأستاذة الجامعية، الوزيرة السابقة في ليبيا، الدكتورة هناء القلال قراءة شمولية لوضع «حقوق الإنسان» و«الأقليات» في الوطن العربيّ، مع استعراض تجربة ليبيا في هذا الخصوص. ورأت أن «المنطقة العربيّة تشهد تراجعاً في احترام حقوق الإنسان، ولا سيما مع ارتفاع حالة الاضطراب السياسي والاجتماعي والمؤسسي، التي انعكست على منظومة حقوق الإنسان برمتها».

ونوهت إلى أنه «بالرغم من الجهود التي بذلت للعمل على التوعية والتثقيف لحقوق الإنسان ونشر ثقافتها، إلا أنها لم تشكل الحاضنة الحقيقية لضمان تقييم الممارسة السياسية وتبيان الانتهاكات من عدمها، بل ضغطت الممارسات السياسية على الصوت الحقوقي، منتجة أحد التحديات الوازنة».

واعتبرت الدكتورة القلال أن «هشاشة المؤسسات القضائية، وغياب المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، وضعف القدرة على صياغة نموذج وطني للعدالة الانتقالية، أدت، وما تزال، إلى إزدياد حالات الانتهاك والنزاعات المسلحة الداخلية والعودة إلى الانتماء الأولي والعرقي والطائفي، بالإضافة إلى انتشار الإرهاب في العالم، بما يؤثر بشكل كبير على حقوق الأقليات في المنطقة، الأمر الذي سينجم عنه ارتفاع وتيرة الاضطراب وعدم الاستقرار في المنطقة، ما لم يتم وضع خطة استراتيجية، في المرحلة القادمة، تقوم على تقوية منظومة حقوق الإنسان وحماية الأقليات وإيجاد التوازن بين الأمن القومي وحماية الحقوق الإنسانية».

ثانياً: الجلسة الثانية

ليس سهلاً «الحديث عن أوضاع الوطن العربيّ، واستشراف مستقبله، من دون استكمال بناء دائرة الأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة، بعدما حدثت واحتدمت صراعات ونزاعات، وخلقت خيبات وتداعيات، من الصعب التكهن بآثارها ونتائجها»، وفق المدير السابق لمركز دراسات الوحدة العربيّة، السفير العراقي السابق، الأستاذ الدكتور صباح ياسين.

ورأى الدكتور ياسين، الذي أدار الجلسة الثانية، أن «الأمة العربيّة، وبيئتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تمر اليوم بامتحان صعب وبالغ التعقيد، وتخوض غمار معركة لا دلالة، في المنظور القريب، على أبعادها ونتائجها على مستوى السيادة الوطنية أو إنجاز البرامج التنموية لرفع مستوى حياة الإنسان العربيّ وضمان الرفاهية والأمن للأجيال القادمة، هذا الامتحان لا يمكن إنجاز اشتراطته دون أن تتولى النخب العربيّة مسؤوليتها في قيادة عملية التغيير، وفي المقدمة من ذلك تحديد ملامح الطريق نحو عملية النهوض واستشراف المستقبل واتجاهاته.

واعتبر أن محور «الاقتصاد والتنمية البشرية المستدامة» يعد «عملاً مؤطراً ومكملاً لكل عمل عربي جمعي ومستقبلي، وفي جوانبة المتفاعلة الفكرية والسياسية، من أجل الخروج من المأزق الراهن، بالاعتماد على القوة الذاتية والموارد البشرية والمادية المتوفرة في مساحة الوطن العربيّ، وبناء التصورات القائمة على الدراسة المعمقة والعملية لتفعيل الإمكانات العربيّة في إطار ترسيخ التكامل الاقتصادي واستثمار الثروات العربيّة على طريق إنجاز مستهدفات البناء والنهوض الحضاري المنشود».

مستقبل «التحول الديمقراطي» في العالم العربيّ

استلت الجلسة الثانية أعمالها من رؤية شمولية استشرافية قدمها مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن، المهندس الأستاذ جواد الحمد، لمستقبل التحول الديمقراطي في العالم العربيّ، مرتبطاً بالحديث عن أبرز المحددات الحاكمة، والاتجاهات المتوقعة له.

اعتبر الأستاذ الحمد أن ثمة محددات وازنة حكمت عملية التحول الديمقراطي العربيّ خلال الأعوام ١٩٩١- ٢٠١٥، تتمثل في «سياسات الأنظمة العربيّة ومواقفها من

الحراكات الشعبية المطالبة بالتطور الديمقراطي، وكفاءة ووحدة القوى المعارضة الحاملة لتلك العملية، وموقف الجيش والمؤسسة الأمنية منها، فضلاً عن توجهات القوى الإقليمية والدولية حيالها».

وقدَّر بأن المعطيات القائمة في البلاد العربيّة تشير إلى «الصعوبات التي تعترض طريق التحول الديمقراطي، لكنها، في الوقت نفسه، تؤكد نظرياً وفكرياً وواقعياً بأن الخيار الديمقراطي سبيلاً لتحقيق الأهداف السياسية لمختلف القوى، وإن بدرجات متفاوتة».

وربط المحددات الحاكمة للتحولات العربيّة نحو الديمقراطية حتى عام ٢٠٢٥ «بفرص المصالحات الوطنية، واتجاهات المصالحات الإقليمية، وتنامي نظرية الشراكة الوطنية لدى النخب الحاكمة والمعارضة على حد سواء، وتراجع أنماط الاستبداد، وتنامي حركات الإسلام السياسي المعتدلة، والتأييد الشعبي، والتوجهات الأمريكية- الأوروبية المشجعة على التحول الديمقراطي».

وقدم الأستاذ الحمد أربعة سيناريوهات محتملة للمرحلة القادمة، تتمثل في إما؛ «نجاح التحول الديمقراطي، أو فشله لصالح استمرار فرص التطرف والإرهاب مقابل القمع والاستبداد، أو النجاح الجزئي، مقابل الإنفراج النسبي في الحريات العامة وحقوق الإنسان، واستمرار أنظمة الأمن والعسكر في الحكم دون تحول ديمقراطي جاد في دول «الربيع» الخمسة، مع تحولات ديمقراطية نسبية في الدول البيروقراطية الأخرى»، بحسبه.

الفساد والحاكمية الرشيدة

استهل المدير العام للكادر العربيّ لتطوير وتحديث التعليم، عضو مجلس مفوضي «الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد»، الوزير السابق، الأستاذ الدكتور محيي الدين توق، ورقته بالتأكيد على أن «التنمية الحقيقية المستدامة لا يمكن تحقيقها من دون مجتمعات سلام جامعة، والعدالة المتساوية للجميع، ومؤسسات فعالة ومساءلة على المستويات كافة».

وقال إن «الدول العربيّة شرعت، منذ نحو عقد من الزمان، في استلال خطوات إيجابية نحو وضع البنى التشريعية والتنظيمية والمؤسسية لمكافحة الفساد، إلا أن ما تحقق على أرض الواقع لا يرقى إلى مستوى طموحات الشعوب العربيّة، فلا يزال الإقليم العربيّ

من أكثر الأقاليم إنتشاراً للفساد، ومن أضعفها في مجال الحوكمة الديمقراطية، ونظم النزاهة الوطنية، وإتاحة المعلومات، الذي يشكل أساساً للشفافية والمساءلة».

وأورد الدكتور توق معطيات رقمية أفادت بأن «العديد من الدول العربيّة تقع في الثلث الأخير على مؤشر مدركات الفساد»، وأن «حجم الأموال التي تم تسريبها من قبل أنظمة الحكم السابقة، في كل من مصر وتونس وليبيا واليمن، تقدر بنحو ١٦٥ بليون دولار»، فيما «قدرت «منظمة الشفافية الدولية» قيام ٥٠ مليون شخص في الأقليم العربيّ بدفع رشاوى للحصول على الخدمات العامة خلال عام ٢٠١٥، ثلثهم من الشباب».

واعتبر أن «ضعف الحاكمية يعد العامل الأهم في انتشار الفساد»، داعياً إلى «تطوير الحاكمية الرشيدة القائمة على الكفاءة والفاعلية، والمشاركة السياسية، وحكم القانون، والشفافية، والنزاهة وضبط الفساد، والعدالة الاجتماعية والإدماج، والمساءلة، والاستجابة الفاعلة».

الاقتصاد والتنمية المستدامة

يستكمل مستشار التنمية الاقتصادية الدولية، الأستاذ الدكتور باسل البستاني، النقاش الدائر حول جوانب استشراف أوضاع الوطن العربيّ، بتناول البُعد الاقتصادي وسُبل التنمية المستدامة، مؤكداً ضرورة «تهيئة مستلزمات اقتصاد قادر على تجاوز معاناة واقعه، بخاصة على صعيد الإنتاج وفرص العمل والأداء، إضافة إلى الأمن القومي بكل أبعاده، بهدف الوصول إلى ضمان قاعدة رصينة للانطلاق».

وتوقف الدكتور البستاني عند أبرز مرتكزات الرؤية المستقبلية المتداخلة؛ والممثلة في «اعتماد نظام اقتصادي، منتج ومتوازن، تحتضنه العدالة والديمقراطية التشاركية، تحقيقاً لتجاوز مستويات المعيشة من الكفاف إلى الكفاية وما بعدها، تزامناً مع مرتكزات الثروة القومية الثلاثية؛ المادية، أي الإنتاج والنمو الاقتصادي، والتنمية البشرية، والبيئية، أي عنصر الاستدامة، بينما يعد رأس المال البشري، محور الانطلاق».

ويستقيم ذلك، بحسبه، مع «مرتكز الاقتصاد المعرفي، المعني باتخاذ العلم والتقنية المتقدمة والمتطورة هادياً لتوسيع قاعدة حركة المجتمع وتعظيم قدراته وثروته، ومرتكز الاستدامة، بوصفها المرجعية الحاكمة في التقرير والتسيير، تأكيداً لحيوية تحقيق

متطلبات الجيل القائم دون التفريط بحقوق وفرص الجيل القادم، فضلاً عن مرتكزي الخصوصية العربيّة، والدينامية التطبيقية، الذي يفرض، هنا، التوجه العملي لتفعيل هذه المرتكزات واحتواؤها في «كتلة إندماجية» واحدة، يشغلها صفوة من علماء الأمة في مختلف الاختصاصات».

وشدد الدكتور البستاني على أن «الإنسان، هو المستهدف، في فكره وفضائه، علمه وطموحه، بنائه وبقائه، تصعيداً لأمنياته وأحلامه، فهو وسيلة وغاية الوجود في أسمى صوره وإبداعه».

ثالثاً: الجلسة النقاشية الختامية

تقاطر نخبة، من الساسة والمفكرين والباحثين والأكاديميين، حول الجلسة النقاشية الختامية للندوة الحوارية الموسومة «استشراف أوضاع الوطن العربيّ عام ٢٠٢٥»، في ضوء الأوراق المختصة التي قدمت للمؤتمر، وتناولت تطورات الوضع الإقليمي والدولي، ومحاور «حقوق الإنسان» و«التحول الديمقراطي» و«الفساد والحاكمية الرشيدة» و«الاقتصاد والتنمية المستدامة»، وسط مشهد الاضطراب وعدم الاستقرار في المنطقة.

وقد وسم محذور المرحلة الراهنة منطلق الانشغال الفكري في مطلب «وقفة عربية جادة»، أمام تحديات، ما اعتبره بعض المشاركين، «النظام الدولي العائم» ضمن مسار تحولي انتقالي، بما يجعل سمة «الفوضى»، غير الخلاقة، بطبيعة الحال، سيدة الواقع الراهن، إزاء اختلال موازين القوى، ومثالب الصراعات والحروب والأزمات الأهلية، وتنامي أنماط التحالفات والمحاور، المتمايزة، وربما المتضادة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وازدواجية المعايير، فضلاً عن التدخل في شؤون الدول، تحت ذرائع أخلاقية وإنسانية وقانونية.

وبالنسبة للمتحاورين؛ فإن الوطن العربيّ يعد الأكثر تأثراً بالتطورات الدولية والإقليمية؛ حيث أدخلت المتغيرات والأحداث الجارية في المنطقة، منذ خمس سنوات تقريباً، المشهد الإقليمي العربيّ في أتون تفاعلات متناقضة، غير مستحدثة، ضمن ما يمكن وصفه بحالة «السيولة السياسية»، تزامناً مع دور القوى الإقليمية والدولية المضاد، في ظل تنامي المجموعات المسلحة والحركات «الجهادية» المتطرفة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» وأخواتها، بما يخدم مصالح الاحتلال الإسرائيلي وأهدافه في الأراضي الفلسطينية المحتلة

وبالمنطقة، نظير الإسناد الأمريكي المفتوح، وإنشغال الدول العربيّة بقضاياها الداخلية، على حساب الاهتمام المطلوب بالقضية الفلسطينية.

وتوقف المشاركون عند أبرز تحديات المشهد العربيّ الراهن؛ داعين لخلق فعل عربي مضاد، عبر «تحقيق وحدة في الموقف الجماعي العربيّ، بدءاً من أنماط تعاونية ثنائية وصولاً إلى بلورتها جماعياً، ولا سيما في الشقين السياسي والأمني، وفق استراتيجية واضحة الأهداف وآليات النفاذ، تستل تحركها من جامعة الدول العربيّة ومؤسساتها وأذرعها المؤسسية، غداة تفعيلها».

فيما تؤسس ثقافة الحوار، المستل لأقانيم احترام التنوع والاختلاف والنقاش الموضوعي الجاد والتوافق المشترك، بحسب المشاركين، «للدَمقرطة المجتمعية» و«المواطنة الفاعلة» ولمرافد التجديد، وتوحيد الصفوف والرؤى، وحل الخلافات المواقفية، واحتواء التناقضات الداخلية، ضمن آلية سلمية تضمن السلم المجتمعي.

ويأتي في هذا السياق، وفق المشاركين، حيوية إيجاد «معادلة تصالح مع المكونات المجتمعية كافة، وفق قاعدة التكافل والتشارك وليس القبول أو التسامح فقط»، تزامناً مع أهمية «تجديد الخطاب الديني بلغة ومتطلبات الواقع المعيش، لسد المنافذ أمام الجماعات المتطرفة التي توظف المفاهيم والمصطلحات كوسيلة لاجتذاب الشباب إلى ساحات التطرف»، بحسب تعبيرهم.

وخلاصة القول؛ يتبين مما سبق أن هذا الكتاب، بما ينطوي عليه من أفكار وتحليلات متنوعة حول «استشراف أوضاع الوطن العربيّ عام ٢٠٢٥»، بدءاً من مسعى تشخيص الواقع الراهن، وتبيان التحديات المعرقلة للتطور والنهوض، والمرتبطة بمفاعيل داخلية وإقليمية ودولية متداخلة، وصولاً إلى محاولة رسم سيناريوهات محتملة للسنوات التسع القادمة، موضع الدراسة، يعكس رؤية شاملة وقيمة نوعية وازنة تسهم في تقديم صورة كاملة عن المخاطر المحدقة بالوطن العربيّ، وتداعياتها المستقبلية، لأجل التحرك العربيّ الإسلامي الجاد لاستلال الوسائل الكفيلة بالتغيير صوب النهوض المنشود.

كلمـــة الأمين العام لمنتدى الفكر العربيّ

د. محمد أبوحمّور

بسـم الله الرحمن الرحيـم

أصحاب الدولة والمعالي والعطوفة والسعادة،

السيدات والسادة؛ الزملاء أعضاء المنتدى،،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

أسعد الله صباحكم بكل الخير، وأتوجه إليكم بالشكر الجزيل على تلبية دعوتنا بالمشاركة في هذه الندوة الحوارية التمهيدية، التي تأتي ضمن سياق أنشطة المنتدى وعنايته بقضايا الوطن العربيّ.

لا يعد الإطار العام للموضوع جديداً؛ إذ يندرج ضمن خانة المحاور الأساسية لرسالة المنتدى وأهدافه، لكن المحتوى يتجدد باستمرار إزاء تشخيص الواقع العربيّ، وتحليل معطياته والربط بينها، تمهيداً لاستشراف المستقبل على المدى المنظور، وبلورة رؤية فكريّة وعمليّة في آن؛ قادرة على الفعل المؤثر في صناعة المستقبل ووجهة مساره.

إن هذه مسؤولية النخب الفكرية والثقافية العربيّة في ظل المرحلة الحساسة والدقيقة التي يمر بها الوطن العربيّ راهناً، أسوة بمراحل التاريخ المتعاقبة التي حفلت

بالتحديات والإحباطات والتراجعات، تماهياً مع مساعي استشعار الخطر على كيان الأمة ووحدتها وتقدمها وحقها في تقرير مصيرها.

ننطلق في ذلك من الواقع التاريخي لأمتنا وقدرتها على تجاوز المحن والنهوض مجدداً لتظل مُساهِمة فاعلة في الحضارة والفضاء الإنساني، بما تمتلك من عناصر الوحدة والقواسم المشتركة والتراث الغني من الرسالات السماوية، ومقومات الثقافة العريقة الجامعة، والفكر المستنير، وقيم التنوع والتعايش والسلم التي برهنت للعالم أجمع على جدواها وسموها في الحياة الكريمة للإنسان، بصرف النظر عن عِرقه أو لونه أو مذهبه.

السيدات والسادة الأفاضل

في هذا الزمان العربيّ الراهن كلنا يطرح الأسئلة نفسها: ما هو كنه المستقبل الآتي؟، هل الصورة ضبابية لا منفذ لأمل فيها؟، وهل العجز العربيّ المستمر سيجعلنا رهن الأجندات الخارجية، فتزيد الانقسامات ويستبد التشرذم في الصفوف إلى ما لا نهاية «كالدومينو»؟، وهل وصل بنا الحال فعلاً إلى درجة انتظار تحقُّق «سايكس بيكو» جديدة على الأرض، فنرى الأمة تتمزق قبل أن تتمزق الخرائط ويُعاد تركيبها؟، هل نستسلم لرؤى الآخرين ونبحث عن مصالح صغيرة فيها، بينما مصلحتنا الكبرى مستهدفة بالتذويب؟، أم نلتزم جانب الصمت أمام أصوات خارجية؟، وماذا عن مصير سورية والعراق؟، ثم ماذا بالنسبة للقضية الفلسطينية ونحن نعيش هذه الأيام الذكرى الثامنة والستين لنكبتها؟!

وعند الحديث عن «المستقبل»؛ تطل تحديات متنوعة بثقلها الوازن في المشهد العربيّ الراهن، على شاكلة تحدي العنصر الشبابي، بوصفه ديدن حراك التغيير المنشود، والذي يشكل ثقلاً عددياً يبلغ اليوم نسبة ٥٠٪، مرشحة للزيادة بنسبة ٧٠٪ عام ٢٠٢٥، ما يجعله

تحدياً معتبراً بالنسبة للحكومات، إزاء معطيات رقمية مقلقة تفيد بحاجة الوطن العربيّ سنوياً إلى نحو ٥,٥ مليون فرصة عمل جديدة، بينما ما يتم استحداثه لا يتجاوز ٣,٥ مليون فقط، ما يضيف قرابة المليون شخص إلى مصاف العاطلين عن العمل سنوياً. ولا يختلف الوضع في الأردن كثيراً؛ حيث يحتاج إلى حوالي ١٠٠ ألفاً فرصة عمل سنوياً، بينما يتم توفير قرابة ٤٨ ألف فرصة عمل فقط، ما يعني خروج نحو ٥٢ ألفاً صوب فضاء البطالة القاتم.

هذا الحال؛ الذي شغل مساحة معتبرة من اهتمام منتدى الفكر العربيّ، عبر تنظيم الندوات والورش المتخصصة، يستدعي البحث المشترك في المعالجات الجادة التي تؤدي إلى استغلال الطاقات المعطلة نحو دمجها مجتمعياً في المشاريع الإنتاجية التنموية، بُغية سد منافذ يسَّر انقياد تحويلها إلى مشاريع إرهابية أو أدوات عنفية ضد الدول التي تعيش فيها، وذلك عند «تغلغل» التنظيمات المتطرفة بين ثنايا الفقر والبطالة لاستقطابها في خدمة خطابها العنيف.

ويتوازى الإصلاح التعليمي في الوطن العربيّ مع هذا المسار؛ وهو الأمر الذي أدركه المنتدى مبكراً لأهمية مخرجات التعليم في منظومة التغيير المنشود، وذلك عبر عقد المؤتمرات والندوات المتخصصة، والتشبيك العلائقي البيني مع المراكز البحثية الخبيرة، بهدف التعاون والتنسيق حول القضايا المشتركة، إلى جانب فتح آفاق جديدة لحوارات تتجاوز النطاق العربيّ صوب فضاءات متنوعة من ساحات دول العالم، فضلاً عن إصدار عدد من المواثيق المهمة في مختلف المجالات، الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية، العربيّة الحيوية، سبيلاً لمسعى بناء المشروع النهضوي العربيّ، الذي يشكل ركيزة دعوة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، حفظه الله ورعاه، الدائمة في مختلف المنابر والمحافل ذات العلاقة.

وفي كل الأحوال؛ لا بد من بصيص ضوء نقتبس منه «استعادة المبادرة»، بتعبير سمو الأمير الحسن بن طلال المعظّم، فاليأس لن يقودنا إلا إلى مزيد منه، فيما الاستمرار في جلد الذات لن يؤلم أحداً غيرنا، والذي ينعكس بدوره سلباً على أجيالنا.

وإذا كان من الطبيعي الانشغال بالهواجس، لكن ليس من الحكمة والعقلانية، إن شئنا الاحتكام إليهما، الاستغراق في الأحلام والخطابية، ما يستدعي العمل بالتفكير والتدبر وبذل الجهد الموازي، وإدراك المستقبل بمنهج علمي هادىء مستبصر، لا تغيب فيه مؤشرات الحاضر وركائز الماضي.

ومن هنا؛ جرى تنظيم هذه الندوة لتكون بمثابة حوار استشرافي وعصف ذهني حول مجموعة من المحاور، ارتأينا، في ضوء مقترحات عدد من الزملاء الأعضاء، أن تشكل مفاصل رئيسة في مسار بحث قضايا المستقبل العربيّ، لكونها تحديات حقيقية مترابطة، حيث تضع النقاط على الحروف لدى سؤال المستقبل، وتوفر أدوات النظر إلى مقاربة مشكلاتنا وأزماتنا الحالية، التي تعدّ نتائج تراكمية تتطلب التمعن في أسبابها، وكذلك التفاكر حول وسائل الخروج من حلقاتها الملتهبة.

لا شك أن النظرة الشمولية، خلافاً للعمومية القائمة على تفحص الأجزاء الفرعية للقضايا، تعينُ على التقدم والخطو نحو الأمام وفق بصيرة هادية، مقابل التنوير المقتصر على جانب واحد أو بضعة جوانب والذي يجعل الخطوة عرجاء لا توازن فيها، حيث لا يمكن للتغيير أن يكون جزئياً بينما تبقى مواضع الخلل والتراجع نشطة.

إنَ التدرج في عملية النهوض والتغيير والتقدم الإنساني سُنة الطبيعة والنمو السليم لمقاومة نُذُر التقهقر إلى الخلف وقصور المحاولة والتغلُّب على ضعف الإرادة. كما أن فكرة التدرُج والمرحلية من أسس التخطيط للمستقبل، ومن شروط التشخيص الواضح للحاضر والوعي به.

ويستقيم ذلك مع مضمون المحاور الستة، موضع النقاش في هذه الندوة، التي تأخذ في الاعتبار البُعد الإنساني، بُعداً رئيسياً ضمن ثلاث دوائر مؤثرة عليه، عالمياً وإقليمياً وداخلياً.

إن عملية التفكيك التي يتعرض لها الوطن العربيّ بشراسة وبمختلف الوسائل، بما فيها الاحتلال والإرهاب والتدخل المصلحي، ومن أطراف وأجندات متعددة، تشمل التفكيك الجغرافي، والتفكيك الثقافي الاجتماعي، والتفكيك الاقتصادي، لكنها عملية موجهة في الصميم إلى تفكيك الإنسان، والقضاء على هويته، وبالتالي تفكيك الأمة من كل مكونات قوتها وقيمها.

ليست المسألة انسياقاً إلى نظرية المؤامرة بقدر ما هي ضرورة المسؤولية العربيّة لمعالجة أخطائها بنفسها، لأنَ أحداً لن يأتي من الخارج ليقودنا نحو الإصلاح، ولن يُسمع صوتُنا في هذا العالم ما لم نأخذ زِمام المبادرة بأنفسنا نحو أنفسنا.

الزميلات والزملاء الكرام

لقد حرصنا على مشاركة محدودة العدد، في هذه الندوة، بحيث تتوزع فيها الأدوار بين الجميع لإثراء النقاش، بينما يتفضل الأساتذة المتحدثون بتقديم مداخلات مرتبطة بمحاور جلستي العمل كفاتحة للحوار، بوصفها حلقة علمية تغتني بآرائكم وأفكاركم النيرة ووجهات نظركم، التي نقدرها ونحترمها، وجميعكم من أصحاب الفضل علماً وفكراً وخبرةً.

ونأمل، بل نسعى إلى أن تكون هذه الندوة التمهيدية مقدمة إلى مجموعة ندوات مشابهة لاستيفاء الموضوعات التي نحن بصددها، بحيث تتوج بمؤتمر يفتح الآفاق لتجديد الفكر النهضوي للأمة ومستقبلها الذي تستحقه، والذي تُسلم فيه أمانتها إلى أجيالنا القادمة.

أشكركم مرة أخرى وأثمن مشاركتكم النبيلة في هذا المسعى، وأشكر الأخ الدكتور صباح ياسين، المدير السابق لمركز دراسات الوحدة العربيّة، لمساهمته الطيبة بصياغة الفكرة، كما أشكر الزملاء الذين تفضلوا بمقترحاتهم، وكذلك الإخوة والأخوات المتحدثين الذين بادروا إلى الإستجابة لدعوتنا بكل أريحية. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الباب الأول

تطوّرات الوضع الدوليّ
الإطار الإقليميّ ودول الجِوار
حقوق الإنسان؛ الأقليّات في الوطن العربيّ

كلمـة رئيـس الجلسة الأولـى

م. سمير الحباشنة*

أتوجه، بداية، بالشكر الجزيل لمنتدى الفكر العربيّ، وصاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، حفظه الله ورعاه، رئيس المنتدى وراعيه، ولمعالي الدكتور محمد أبو حمّور الأمين العام للمنتدى، على الدور المعتبر والوازن الذي يقوم به المنتدى، بوصفه أحد الصروح الفكرية والثقافية القليلة التي تنشغل بأدبيات العروبة، ومنطلقاتها، وأشواقها، وبكل ما يخص الوطن العربيّ، وهو الدور المأمول منه والمنتظر من مؤسسات أخرى بديلة.

ولا بد من الإقرار هنا بأن المطلوب من المفكرين والمثقفين العرب، ومؤسسات الفكر العربيّ، على قلتها، ومن جلّ المعنيين بالشأن العربيّ العام، أكثر من مجرد إلقاء الضوء على الإشكاليات الراهنة وتشخيصها، رغم أهمية المسعى، صوب التشبيك العلائقي العملي، بمعنى الذهاب نحو طرح الأفكار والطروحات العملية حيال قضايا المشهد العربيّ، ومواجهة تحدياته بحلول قابلة للمعالجة، والتوقف عند ما يدور في بعض الساحات العربيّة، مثل سورية والعراق، أو ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، لجهة التحليل والتشخيص، مقابل إستلال طروحات حلول القضايا المقدمة في غالبيتها من القوى الدولية، نظير غياب الطرح المحلي، إذ لا يوجد توظيف دقيق لقاعدة «أهل مكة أدرى بشعابها»، حيث بتنا نتلقى أصداء الصراعات الإقليمية في ملعب وجمهور عربيين، من دون أن يكون للأمة العربيّة فريقها الممثل لها، مثل الدولة التي تنظم مباراة كرة قدم بلا فريق أو جمهور، بينما إذا حدث شغب في الملاعب بين الفرق فإن الدم الذي يسال عربي، فنحن، فقط، ندفع الثمن على أرضنا وترابنا الوطني العربيّ.

---

* رئيس الجمعية الأردنية للعلوم والثقافة، وزير سابق، وعضو منتدى الفكر العربيّ.

وبالمثل؛ وكما تفضل معالي الدكتور أبو حمور بالحديث عن المبادرات المعتبرة التي تقدم بها منتدى الفكر العربيّ لفتح ملفات عربية حيوية، مثل الملف العراقي، فإن الجمعية الأردنية للعلوم والثقافة قامت، أيضاً، بأكثر من محاولة في الأزمتين السورية والعراقية، كما في القضية الفلسطينية، تماثلاً مع جهود جمعية الشؤون الدولية الوازنة، بما يستدعي تضافر جهود تلك المنابر الفكرية الثقافية العربيّة، ولا سيما في ظل مشاركة وحضور شخصية عروبية معتبرة ممثلة في الدكتور صباح ياسين، المدير السابق لمركز دراسات الوحدة العربيّة، وهو المحفل المهم الذي يشكل مركز إشعاع فكري حضاري عربي ثقيل، ما يدفع للتفكير بمقترح طرح المبادرات العملية المشتركة بينها لتناول الملفات العربيّة، قدر الإمكان، وتقديم الحلول العملية بشأنها.

ورغم الإدراك بأن كثيراً من الحلول المطروحة لم تتحقق على أرض الواقع، لكنها بالتأكيد ستؤدي إلى قوة دفع بين القوى المتصارعة، بصوت عربي موضوعي غير منحاز لأية جهة، وإنما يركز على أدبيات العروبة وبمفرداتها الخاصة بها، للتذكير بضرورة تغيير هذا الطريق نحو انتحاء طريق سلمي توافقي ديمقراطي، يشكل طموحات المنتدى، كما المشروع العربيّ النهضوي، كمفردات رئيسية.

وإيذاناً لتعاون مشترك مأمول بين منتدى الفكر العربيّ ومركز دراسات الوحدة العربيّة والجمعية الأردنية للعلوم والثقافة وجمعية الشؤون الدولية، فقد تتم المبادرة، عبر منبر هذه الندوة وأمام تلك الكوكبة من النخبة الفكرية العربيّة، لتشكيل فريق مصغر يتولى مهام تقديم الرؤى العملية، غير المنحازة والمتجاوزة للتناقضات القائمة، حيال الملفات العربيّة الساخنة، تمهيداً لطرحها أمام أطراف المعادلات الوطنية في الأقطار العربيّة المعنية، تزامناً مع «التشبيك» العلائقي مع مبادرات مماثلة قد يتم طرحها من قبل المجتمع المدني العربيّ، بهدف دفع الأمر نحو الاتجاه الأفضل، في ظل التعاون المشترك، ضمن جهد ومسعى خيِّر.

ولا تبتعد عناوين الجلسة الأولى للندوة عن تلك الهموم؛ حيث تتناول محاورها طبيعة الأحداث والتفاعلات الجارية في المشهد العربيّ الإقليمي والدولي، من خلال مناقشة «تطورات الوضع الدولي»، و«الإطار الإقليمي ودول الجوار»، بالإضافة إلى «حقوق الإنسان، والأقليات في الوطن العربيّ».

(١)

تطـورات الوضـع الــدولــي

أ.د. نبيل الشريف*

لا ينفصم المشهد العربيّ، الأكثر تأثراً بمتغيرات النظام الدولي، عن التطورات التي عصفت بالساحة الدوليّة خلال السنوات القليلة الماضية؛ إزاء التوزع المتغير للقوة العالمية، والحقائق البنيوية المغايرة، وموازين القوى الدولية المختلفة.

ولتكن البداية مع طرح تساؤل حول ما إذا كان يلوح في الأفق ملامح تشكيل نظام عالمي جديد، يدور في هيكله صراع محموم بين القوى الدولية الكبرى حتى تصبح جزءاً منه؟! وفي محاولة للإجابة عليه من داخل عِقر الدول المؤثرة عالمياً، سيتم تناول الجدل الأمريكي الداخلي حول أنسب السبل للمحافظة على الزعامة العالمية لأمريكا في القرن الحادي والعشرين، حيث يتصارع رأيان في الولايات المتحدة حول هذا الموضوع؛ رأي يدعو إلى تقليص الالتزامات الأمنية العسكرية الأمريكية في العالم لصالح التركيز على بناء الأمة داخلياً وتطوير الاقتصاد والتعليم، مقابل رأي آخر يحذر من آثار التقوقع في الداخل الأمريكي الذي سيضع حداً لقوة الدولار وينهي البحبوحة الاقتصادية فيها، بينما يتفق الطرفان على منع بروز أي منافس دولي قوي لها. في حين كانت إدارة الرئيس

* رئيس شركة «إمداد» للإعلام، كاتب ومحلل سياسي، وزير سابق، وعضو منتدى الفكر العربيّ/الأردنّ.

الأمريكي (السابق)، باراك أوباما، تقف في منطقة الوسط بين الرأيين مع ميل إلى تيار التراجع أو التقوقع، أو ما يطلق عليه الآن في واشنطن «الاستدارة أو إعادة التوازن» (Rebalancing) نحو منطقة آسيا - الباسيفيك بدلاً من التركيز على أوروبا - الأطلسي.

في المقابل؛ تدعو «استراتيجية الأمن القومي الروسية حتى عام ٢٠٢٠» إلى تحويل روسيا «المنبعثة» إلى دولة كبرى مجدداً وشغلها إحدى القوى الخمس الأكبر اقتصاداً في العالم، كما تطالب ببناء شراكة استراتيجية متساوية مع الولايات المتحدة على أساس المصالح والشراكة.

وكما في أمريكا؛ يوجد تياران في الصين؛ حيث عبَّر عن التيار الأول بوضوح تقرير أكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية بعنوان «استراتيجية حمامة السلام»، الذي استخدم مجسم الحمامة لتوضيح أولويات السياسة الخارجية الصينية. ووفقاً له؛ تقف الأمم المتحدة على رأس الأولويات أو رأس الطير، وتقع آسيا في صدره، من خلال الرابطة الآسيوية، في حين تمثل أوروبا إحدى جناحي الطير والولايات المتحدة الأمريكية جناحه الثاني، أما أمريكا اللاتينية وإفريقيا فهما ذنب الطائر. بينما يرى التيار الثاني في الصين أن أمريكا تشكل أكبر تهديد للصين ويجب أخذ موقف الحذر منها.

في حين من المرجح أن تكون الهند قريباً قوة رئيسة في النظام العالمي الجديد، حيث سيغطي دورها مناطق أوسع في آسيا، أما أوروبا، الغارقة بأزمة عاصفة تشمل اقتصاداتها وهويتها وحتى وحدتها، فهي ما تزال حائرة عما إذا كانت أطلسية، تابعة للولايات المتحدة، أم أطلسية أقرب إلى روسيا وتركيا، بينما يقف السؤال الأكثر إلحاحاً حول مدى تمكنها من استيعاب الانفجارات الاجتماعية المتوقعة في ضوء ضغوط العولمة والهجرة واللجوء؟!.

أما السؤال المطروح في اليابان فيدور حول ما إذا ستعود القوة العسكرية الإمبريالية اليابانية؟ فقد شن رئيس الوزراء الياباني هجوماً عنيفاً على الصين في منتدى دافوس، عام ٢٠١٤، متهماً إياها بأنها ذات نزعة عسكرية، فيما ردت الصين بأن اليابان تحلم باستعادة ماضيها العسكري. إلا أن المحللين يستبعدون وصول الأمر بين هذين العملاقين إلى حد الانفجار العسكري بسبب الاعتماد الاقتصادي المتبادل، لكن إذا توترت العلاقة بين الصين والولايات المتحدة، فهل تحصل اليابان على ضوء أخضر لإعادة التسلح والوقوف في وجه الصين؟

وفي ضوء ما سبق؛ يلاحظ أن القطبية الأحادية الأمريكية قد انتهت، حيث كان الحديث يدور حول عالم ثنائي القطبية لبضعة سنوات ومن ثم انتهى لصالح القطبية الأحادية، التي يبدو أنها انتهت، أيضاً، ولكن شكل النظام العالمي الجديد لم يتضح أو يكتمل بعدُ، فهل نحن أمام «لا قطبية فوضوية» كبديل عن القطبية الأحادية؟!

لقد تحدث العالم السياسي الشهير، فرانسيس فوكوياما*، في كتابه الموسوم «**نهاية التاريخ**» عن الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة وتحطم الاتحاد السوفيتي، وكأنه يعلن بذلك نصراً نهائياً لا عودة عنه لما تسمى «الديمقراطية الليبرالية» على خصمها التاريخي الشيوعية السوفيتية. وهو يعني، أيضاً، أن الدول حتى تتمكن من العيش مستقبلاً يجب عليها اعتماد المبادئ الرأسمالية الليبرالية، ولكن أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، خلطت الأوراق، حيث اعتقد الرئيس الأمريكي السابق، جورج بوش الإبن، آنذاك، أنه بالإمكان زرع الديمقراطية بالمفهوم الأمريكي، طبعاً، في الشرق الأوسط بدءاً من العراق، بينما رأى الرئيس أوباما أن التاريخ قد انتهى حقاً، وأن حرب بوش على الإرهاب كان مبالغاً فيها.

---

* باحث ومفكر أميركي الجنسية، أصله ياباني، يعد من أهم مفكري المحافظين الجُدد في الولايات المتحدة الأمريكية، صاحب كتاب «**نهاية التاريخ والإنسان الأخير**» الذي أصدره في العام ١٩٩٢، لكنه تراجع لاحقاً عن بعض أفكاره ومواقفه السياسية. (المحرر)

وفي المحصلة؛ من الثابت أن الصراعات قد نشأت بين القوى المؤثرة في الواقع الدولي الجديد وكأن كل قوة تحاول حجز مقعدٍ لنفسها في نسقه الهيكلي قيد التشكل؛ ومن أهمها: الصراع بين الاتحاد الأوروبي وروسيا الذي بدأ في أوكرانيا وانتهى باستيلاء موسكو على شبه جزيرة القرم، والمنافسة بين الصين واليابان في شرق آسيا، فضلاً عن الصراع الطائفي والحروب الأهلية في الشرق الأوسط، بما يبدو أن مقولة فوكوياما «بنهاية التاريخ» كانت متعجلة، على أقل تقدير، أو خاطئة بالكامل.

إن العلاقات بين القوى الصاعدة، روسيا والصين وإيران، معقدة؛ فإيران وروسيا مثلاً من منتجي النفط وتفضلان بقاء سعره عالياً، أما الصين فمستهلكة له وتريد سعره منخفضاً، بينما تعد إمكانية التآلف بين هذه القوى ضعيفة إزاء تناقض المصالح بينها، ولكنها تعمل جميعاً على إعادة النظر في الوضع الدولي الراهن. فروسيا مثلاً تريد إعادة تجميع أكبر قدر من دول الاتحاد السوفيتي السابقة تحت سيطرتها، بينما لا تقبل الصين بنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وتتحداه في أكثر من مكان، مثل إفريقيا التي تعد أبرز نموذج على ذلك، أما إيران فتريد استبدال النظام الحالي في الشرق الأوسط بقيادة المملكة العربيّة السعودية والدول السنية بنظام جديد مركزه طهران، مقابل توافق كل من روسيا والصين وإيران بأن العقبة الكأداء أمامهم تتمثل في النفوذ الأمريكي، لكنهم يختلفون في أمور كثيرة أخرى، إلا أنهم لا يريدون تحدي الولايات المتحدة الأمريكية ويتجنبون المواجهة المباشرة معها، خوفاً من أن يرتد الخطر عليهم داخل بلدانهم.

وثمة من يعتقد أنه بالرغم من أن إيران تعد أضعف الدول الثلاث، فقد حققت أكبر عدد من النجاحات، إذ أدى غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق* ، ومن ثم انسحابها السابق لأوانه منه، إلى تعزيز الوجود الإيراني في الساحة العراقية، وهو التطور الذي

* عام ٢٠٠٣، فيما جرى الإعلان الرسمي عن نهايته في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١١. (المحرر).

أحدث تحولاً كبيراً في موازين القوى السياسية والطائفية في المنطقة، بينما استخدمت طهران في سورية ذراعها العسكرية «حزب الله» لدعم حكومة (الرئيس السوري بشار الأسد)، حيث ثمة من يرى أن الربيع العربيّ قد أضعف الأنظمة السنية وأمال ميزان القوى لمصلحة إيران في جميع أرجاء المنطقة.

في غضون ذلك؛ ظهرت روسيا كدولة تعديلية وسطى، فهي أقوى من إيران ولكنها أضعف من الصين. لقد حقق (الرئيس الروسي فلاديمير بوتين) نجاحاً ملحوظاً في إحباط المشاريع الغربية بالأراضي السوفيتية سابقاً، حيث أوقف الخطط التوسعية لحلف «الناتو» وقطع أوصال جورجيا، ووضع أرمينيا في مداره، واسترد شبه جزيرة القرم وتدخل عسكرياً في سورية. وبينما يرى الغرب أن بوتين يسوق بلاده إلى مستقبل قاتم، إلا أن الرئيس الروسي لا يعتقد أن التاريخ قد انتهى، ولذا قام بتذكير أمريكا وحلفائها أن الدب الروسي لا يزال يمتلك أنياباً حادة.

بينما تلاشت الأحلام في الشرق الاوسط من اقتراب العالم العربيّ من نقطة التحول الديمقراطي. فالمخاوف السعودية والإسرائيلية من طموحات إيران قد أوقفت، وربما أعاقت، طرح الرئيس أوباما بالفصل بين المسألة الجيوسياسية لقوة إيران في المنطقة ومسألة امتثالها لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.

وترى روسيا في نفوذها بمنطقة الشرق الأوسط رصيداً مهماً في إطار منافستها مع الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، فإزاء البت في كيفية الضغط على روسيا في أوكرانيا، لا يمكن أن يتجنب البيت الأبيض تأثير ذلك على موقف موسكو بشأن الحرب في سورية. حيث تواجه أمريكا آثار السياسة الخارجية الناتجة عن حروب إدارة بوش والتي أدت إلى تراجع الانتعاش الاقتصادي والعمل بقانون رعاية صحية لا يحظى بشعبية، ما أدى إلى تأزم المزاج العام. فالأمريكيون، على اليسار واليمين، يشككون في

فوائد النظام الحالي، ولا توجد لديهم رغبة في مبادرات جديدة كبيرة في الخارج. هذا المزاج أنتج الدعم الكبير للرئيس الأمريكي المنتخب، (الجمهوري)، دونالد ترامب.

نحن أمام أفول نظام القطبية الأحادية؛ ولكن النظام البديل الجديد ما يزال قيد التشكل، فيما يبدو أن نتيجة الحرب في سورية سيكون لها أثر كبير في تحديد ملامحه. إن هذه القوى البازغة ليست دولاً عظمى ولكنها دول قومية كبرى تبحث عن مكان لها تحت الشمس.

(٢)

الإطار الإقليمي ودول الجوار: رؤية استشرافية

أ.د. عبد القادر محمد فهمي الطائي*

المقدمة

يُعدّ الاستشراف الركن الأساس الذي ينهض عليه علم المستقبليات. وقد بدأ الاهتمام بهذا الحقل المعرفي في ميدان العلوم السياسية، من الناحيتين المنهجية والتحليلية، في نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، القرن العشرين. ويُعنى التفكير بالمستقبل، في إطار هذا النوع من الدراسات، بدراسة الحالة، بصرف النظر عن توصيفها أو تحديد ماهيتها وما ستؤول إليه مستقبلاً، إذ ينطلق من الحاضر، الذي كان يمثل المستقبل في الماضي، للتنبؤ في احتمال ما سيكون عليه المستقبل في الزمن القادم. وكل هذه المفاصل الزمنية، بأحداثها التاريخية ووقائعها السياسية، من صناعة الإرادة الإنسانية.

إن دراسة الواقع الراهن للوطن العربيّ، يمكن أن تُعين على وضع سيناريوهات/ مشاهد لما سيكون عليه حاله مستقبلاً. وفي ضوء ذلك؛ تتناول الورقة البحثية طبيعة ونوعية الأحداث والتفاعلات السياسية التي شهدها الوطن العربيّ، وما يزال، وأهم

* أستاذ العلوم السياسية/ جامعة الشرق الأوسط بالأردن.

القوى الإقليمية الفاعلة والمؤثرة فيه، لتوضيح مسارات فعلها الاستراتيجي ومحاولة طرح رؤية استشرافية لكَنَه الصورة التي سيكون عليها الوطن العربيّ عام ٢٠٢٥، نظير المتغيرات المعقدة الجارية ضمن المشهد العربيّ، من خلال جملة مشاهد، منها؛ تنامي أنماط متعددة من الصراعات البينية والداخلية، وتفكيك الدولة الوطنية، والتقسيم الجيو- سياسي للمنطقة العربيّة، والتطرف الإسلامي، وتنامي دور دول الجوار، فضلاً عن تراجع المكانة الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربيّ.

وتأسيساً على ذلك؛ تحاول هذه الورقة الإجابة عن سؤال مفاده: «ما العمل» لمواجهة «المشاهد - التحديات» في محاولة لاستشراف المستقبل العربيّ؟

الإطار الإقليمي ودول الجوار الجغرافي

إن محاولة استحضار التاريخ وإسقاطه على الحيز الجغرافي تكشف عن أن الإقليم الممتد من الخليج العربيّ حتى المحيط الأطلسي كان، على الدوام، مركز استقطاب القوى الدولية وموضع إغراءات دول الجوار الإقليمي، والتي أسهمت جميعها، بشكل واضح، في إنتاج الواقع الراهن الذي نعيشه اليوم، ما غيب على مجتمعاته العربيّة الفرص التاريخية المعتبرة التي كان بالإمكان استثمارها لبناء أطر مؤسسية حاضنة لمجتمع مدني قائم على أساس عقد اجتماعي بين طرفين، الحاكم والمحكوم، إلا أن هذه المجتمعات سرعان ما وجدت نفسها مؤطرة، بفعل إرادة خارجية، ضمن حدود سياسية مصطنعة حملت معها مسمى «الدولة»، أو أي مسمى آخر لا يرتقي في التعبير عن إرادة شعبية أسهمت في تكوينه.

هذا ما أنتجته اتفاقية «سايكس – بيكو» (عام ١٩١٦) التي أحبطت، بفعل تآمري، أول مشروع قومي حملته ثورة الشريف الحسين بن علي لبناء دولة الوحدة، وعطلت، فيما بعد، محركات أية إرادة عربية ساعية لإعادة إحيائه، لتكون الدولة والسلطة فيها وليدة من رحم مسميات عدة جاءت بحكم التنصيب أو التوريث أو التقويض بثورات غير ناضجة أو انقلابات عسكرية دموية. وهكذا لم تنشأ دولة عصرية حديثة أوجدتها إرادة

شعبية قادرة على اختيار من يمارس السلطة فيها. فالدولة العربيّة، بعد الحرب العالمية الأولى، جاءت نتيجة قسرية أسهمت في صناعتها القوى الاستعمارية بعدما قوَّضت دعائم الدولة العثمانية. وعقب الحرب العالمية الثانية، وفي ظروف الحرب الباردة، عمدت كل من القوتين العظمتين إلى الحفاظ على بناء الدولة التي تستظل بحمايتها خشية منهما على انفراط عقدها أو انتقالها إلى أحضان المعسكر الآخر. فيما كانت الدولة العربيّة، طيلة عقود الحرب الباردة، مَدينة بوجودها واستمرارها لنظام الحماية الذي وفرته كل من القوتين العظمتين لحلفائهما في المنطقة.

وقد وجدت بعض الدول العربيّة ثمة فوائد من استثمار الصراع الأيديولوجي السوفيتي - الأمريكي لبناء قدراتها الذاتية وترسيخ كيانها، بينما لم تلتفت دول أخرى إلى هذه الفرصة التاريخية مفضلة الاتكال على الأجنبي لتوفير الحماية، ما أوجد حالة من التبعية لا فكاك منها. وقد حملت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وإبان تفكك الاتحاد السوفيتي، مفاهيم وشعارات عالية الخطورة؛ كالعولمة، وضرورة نشر العقيدة الديمقراطية، وخطاب سياسي يؤكد مبدأ التدخل لحماية حقوق الإنسان، وتوفير فضاءات من الحرية والعدالة الاجتماعية، تزامناً مع شيوع عقيدة الحرب الدولية على «الإرهاب» التي قادت إلى احتلال دول وإسقاط أنظمتها السياسية، كما حصل في كل من العراق وليبيا.

وبهذا تجلت، وبأوضح صورة، حالة مركبة من الانكشاف والتهديد الأمني ضمن مستويين؛ أحدهما داخلي، تمثل في الحراك الشعبي المهدد للسلم المجتمعي والمطالب بتغيير أنظمة الحكم القائمة لفسادها واستبدادها، وثانيهما خارجي استلته دول الجوار المتربصة بالإقليم العربيّ للانقضاض عليه والانتشار على امتداده الجغرافي، أسوة بإيران التي باشرت تمددها في العراق بنية الانفتاح على باقي أجزاء الوطن العربيّ انطلاقاً من مبدأ تصدير الثورة، الذي سيبقى نافذاً وفاعلاً.

رأت دول الجوار الجغرافي في حالة الفوضى التي تعيشها المنطقة العربيّة، بشعوبها وأنظمتها السياسية، فرصة نادرة يمكن استثمارها. فتركيا، وأمام ضيق هامش حركتها ومحدودية خياراتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وجدت في المنطقة العربيّة مجالاً حيوياً وبديلاً ملائماً وقادراً على تأمين غايات فعلها الاستراتيجي، سياسياً واقتصادياً، لحين توفر فرصة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، إذ ارتفعت نسبة استثماراتها في المنطقة إلى نحو ٣٥٪، عام ٢٠١٤/٢٠١٥، بعدما شكلت نسبة ١٧٪، عام ٢٠٠٨. أما حجم صادراتها عام ٢٠١٤/٢٠١٥ فقد بلغ زهاء ٤٠٪ من مجموع صادراتها الخارجية. إذ تمثل المنطقة العربيّة، في المنظور التركي، سوقاً إستثمارياً وتجارياً لا يمكن الاستهانة به. ومن ناحية أخرى، بدأت تركيا تدرك حجم أوزان ثقلها الاستراتيجي في المنطقة العربيّة، ولا سيما الدور الذي تؤديه في الساحة العراقية والأزمة السورية، ما جعل بعض الدول العربيّة، مثل السعودية وقطر، يرون فيها قوة إقليمية يمكن الاستعانة بها في مواجهة تنامي النفوذ الإيراني. أما طهران، فقد وفرت لها الظروف الدولية ومعطيات الأوضاع الإقليمية، الهشة وغير المستقرة، سبلاً وممرات آمنه للمباشرة بنشر مشروعها الطائفي، مبتدئة بالعراق.

وتبعاً لذلك؛ فإذا كان الحاضر، بواقعة الراهن، قد وفر أرضية ملائمة تُعين على بلورة تصورات ذهنية لاستشراف المستقبل العربيّ، عبر التوقع أو التنبؤ بما هو آتٍ، فثمة مشاهد تحظى بنصيب وافر من الحضور، نذكر منها على سبيل المثال:

١- من المرجح أن تكون ظاهرة الصراع بأبعادها الثلاثية المركبة؛ صراع سني- شيعي، وصراع عربي- كردي، وصراع قبلي- عشائري، السمة الملازمة للإقليم العربيّ، طالما ترتبط هذه الأنماط من الصراعات بعقائد وأيديولوجيات متنافرة، كانت وما تزال، تعيش حالة خصومة تاريخية غير قابلة للمساومة، ولا ترتضي لنفسها التعايش مع الآخر إلا بالاستقلال الذاتي عن الإقليم، أو بالاستحواذ الكامل عليه. ولايبدو، ضمن المدى الزمني المتوسط على الأقل، ما يبشر أو يؤشر على وجود نوايا حسنة تحملها

مكونات هذا الصراع لإجراء مصالحة تاريخية تغادر بها الماضي، وتعود متعايشة كمكونات إجتماعية منصهرة في بوتقة الدولة الوطنية بولائها وهويتها الجامعة. بمعنى أن هذا النمط من الصراعات الممتدة عبر التاريخ لا يرتضي بوضع نهاية له إلا بتفتيت ما هو مجزأ أو مقسَّم. على هذا يمكن القول، إن المعادلة الطائفية- العرقية، والهوية القبلية العشائرية، ستبقى الحاكمة لكل التفاعلات السياسية في المناطق التي تترعرع وتزدهر فيها.

٢- استمرار سيناريو تفكيك الدولة الوطنية؛ والذي يعد النتيجة الطبيعية لمشهد استمرار حالة الصراع ويرتبط به، إذ بفعل التأثير المباشر للصراعات، السابق ذكرها، يبدو أن الدولة الوطنية مرشحة للتفكيك مستقبلاً، ذلك أن الدولة العربيّة، وعلى امتداد الإقليم العربيّ، لا تخلو من واحدة من هذه الصراعات التفكيكية. وإزاء تجذر عوامل الصراع، بأشكاله المختلفة، وعدم رغبة أطرافه بالتعايش ضمن إطار مؤسسي جامع، فإن الدولة الوطنية، الحاضنة لهذه المكونات الاجتماعية المتصارعة، ستذهب إلى مسار التفكيك لتظهر كيانات جديدة، إما بصيغة دويلات، أو بصيغة الأقاليم في دولة فدرالية كحل نهائي، أو على الأقل يبدو أنه مقبول، لترضية الأطراف المتصارعة. ومثل هذا السيناريو، المطالب بالدولة الفدرالية، آخذ التبشير به كنموذج في سورية والعراق وليبيا.

٣- التقسيم على المستوى الجيو- سياسي للمنطقة؛ إذ من المرجح، في ضوء الأنماط المتعددة للصراعات، تقسيم الإقليم العربيّ جيو- سياسياً إلى ثلاث دوائر، يسهم كل منها في تفكيك الدولة. الدائرة الأولى لها خصوصية طائفية، أو يغلب عليها الطابع الطائفي، وهي الجناح الشرقي للوطن العربيّ، ولدينا فيها نماذج جاهزة هي العراق وسورية ولبنان، أما الدائرة الثانية فلها خصوصية عرقية، ونموذجها الجاهز، أو قيد الإنشاء، منطقة كردستان في العراق، والتي يراد لها أن تمتد لتشمل مناطق من الجنوب التركي وصولاً إلى الشمال السوري، فيما من المرجح أن تكون الصراعات في

الدائرة الثالثة متلونة بصيغة قبلية عشائرية، ونماذجها المرشحة هي ليبيا والجزائر والمغرب، مع ضرورة الأخذ بالاعتبار أن هذه النماذج من الصراعات يمكن أن توجد في أجزاء أخرى من الوطن العربيّ.

٤- استمرار ظاهرة التطرف الإسلامي؛ إذ ثمة احتمالات قوية تشي بأن يسهم عامل التطرف الإسلامي، أو الإسلام السياسي، في تحديد ملامح الصورة المستقبلية للمنطقة، انطلاقاً من كون الدين يمثل المصدر الرئيس للأفكار والأيديولوجيات المتعلقة بالشأن السياسي وفي مجتمعات عربية وإسلامية. وبالتالي، وفي ظل استمرار هذه الحالة، لا يبدو ثمة ما يبشر بوجود حلول نهائية لهذا التحدي. وتأسيساً على ذلك، ستبقى التيارات الإسلامية والجماعات المتطرفة، التي تتخذ من الإسلام مرجعاً لتصوراتها السياسية في بناء الدولة ونظام الحكم فيها، مصدر تهديد دائم لها. فيما سيتوقف مستقبل الوطن العربيّ، إلى حد بعيد، على قوة هذا العامل، من ناحية، وعلى قدرة الدولة في كيفية تحديد واختيار سبل التعامل معه، من ناحية أخرى. ولما كان من الاستحالة القضاء على الإسلام السياسي، فإن الخيار المطروح هنا، والذي يمكن الأخذ به على المدى البعيد، أن لا يتخذ الإسلام السياسي من التطرف وأساليب العنف والإرهاب منهجاً له في التعامل مع الآخر، كما يقتضي الأمر وضع استراتيجية تتيح إمكانية عالية لتكييفه والدفع به في اتجاهات معتدلة، وأن تكون الأحزاب الإسلامية أحزاب وسطية معتدلة، سلمية ومهادنة، وقابلة للعمل في أطر ومؤسسات الدولة الديمقراطية. كما يمكن أن يجري العمل على خلق قاعدة اجتماعية ترفض التطرف الديني وتعمل على محاربتة ونبذ أفكارة وممارساتة، وهذا يمكن تحقيقه من خلال جهد وطني مشترك، تساهم فيه النخب الفكرية المعتدلة ومؤسسات الدولة وأجهزة الإعلام فيها.

٥- من المرجح أن تؤدي كل من تركيا وإيران أدواراً متفاوتة نسبياً، إلا أنها فاعلة ومؤثرة عربياً. فتركيا بدأت تطرح نفسها كخيار استراتيجي يمكن التعويل عليه باعتبارها

قوة معادلة وموازنة لإيران بهدف الحد من نفوذها وامتدادها المتنامي في المنطقة. وهي من ناحية أخرى، وكما سبقت الإشارة، تجد في الحيز الجغرافي العربيّ المجال الحيوي لتحقيق أهداف سياستها العليا، بخاصة في الشقين السياسي والاقتصادي.

أما إيران، فمن المرجح أن تكون الدولة القائدة والمؤثرة في المعادلة الجيو-سياسية وفي أجزاء مهمة من الوطن العربيّ، ولا سيما في منطقة الخليج، كما ستبقى ملتزمة باستراتيجيتها القائمة على تأمين مشروعها الطائفي لنشر عقيدة «التشيع» ضمن مجالها الحيوي، باعتباره يمثل أولوية في بنائها العقائدي، معتمدة بذلك على ركيزتين؛ الأولى سياسية تتخذ من مبدأ تصدير الثورة أسلوباً ومنهجاً للعمل بهدف تغيير الأنظمة السياسية التي لا تؤمن بمبدأ ولاية الفقيه. ولما كان هذا المطلب يصعب تأمينه بوسائل القوة العسكرية، فإنها ستعتمد على أدوات ووسائل القوة الناعمة لتنفيذه، وفق ما نصت عليه الوثيقة العشرينية الصادرة عام ٢٠٠٥ لبناء ما اسمته «بالشرق الأوسط الإسلامي» كبديل عن «الشرق الأوسط الجديد»، والذي يعني نشر «التشيع» وتثبيت أركانة خلال العقدين القادمين ليكتمل بشكله النهائي عام ٢٠٢٥. ومن أدوات القوة الناعمة التي ستوظفها إيران لإنجاز هذا المشروع هي:

١- تنظيم حملات تبشيرية للتعريف بالمذهب والعقيدة الإمامية.

٢- إقامة مراكز ثقافية في البلدان العربيّة والإسلامية، وحتى في الدول الأوروبية، مهمتها التعاون والتبادل الثقافي من خلال المؤسسات الجامعية ومراكز البحوث والدراسات العلمية.

٣- تشجيع السياحة الدينية وإقامة مراكز تجارية مهمتها تبادل السلع والمنتجات الصناعية، بهدف تشكيل قاعدة لاتحاد اقتصادي بين إيران ودول المنطقة.

٤- إنشاء برلمان إقليمي مهمته تمثيل شعوب المنطقة وتأمين احتياجاتها ومعالجة قضاياها المُلحة.

٥- الاستخدام المكثف لأدوات وتقنيات وسائل الإعلام الحديثة، مثل «الإنترنت» ووسائط التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية وغيرها، لنشر عقيدة «التشيع».

٦- دعم ومساندة الحركات الإسلامية والجماعات والقوى السياسية المعارضة والمعادية لحكوماتها في العالمين العربيّ والإسلامي.

ومن شأن تلك الوسائل خلق بؤر وقواعد شعبية من الأنصار والمريدين والمؤيدين تمهيداً لتغير الأنظمة السياسية المعادية لطهران، مقابل إقامة أنظمة حكم موالية لها وفق النموذج الإيراني.

أما الركيزة الثانية؛ فتتمثل في بناء قوة عسكرية متفوقة، بشقيها التقليدي والاستراتيجي، لتأمين أعلى مستوى من الحصانة الدفاعية والردع الفعال. ومن المرجح أن تتحول إيران في العقد القادم، وبعد انتهاء صلاحية الاتفاق النووي، إلى قوة نووية عسكرية، وفي حال تحقق هذا الاحتمال، فإن توازن القوى في منطقة الخليج العربيّ سيضحى مختلاً، تعمل آليته لصالح إيران لتكون القوة المتفوقة والقادرة على فرض نفوذها وهيمنتها على بقية دول الخليج العربيّة.

٦- ثمة احتمالات قوية ترجح تحوّل منطقة الخليج العربيّ من منطقة مصالح «حيوية» للأمن القومي الأمريكي إلى منطقة مصالح «مهمة». ويعزى مبعث هذا التحول، في المنظور الأمريكي للمنطقة، إلى عدة عوامل منها؛ تحول الاهتمام الأمريكي إلى شرق وجنوب شرق آسيا الذي يعتبر وجود الصين فيها مقلقاً ومثيراً للجدل، عدا نزعة الابتعاد عن التورط في مشاكل المنطقة بسبب طبيعتها المعقدة، حيث ستبنى الاستراتيجية الأمريكية حيالها على مبدأ الاستجابة الآنية، أو الظرفية، حسب طبيعة ودرجة حدة الأزمات فيها. وفي مقابل هذا التحول ستلجأ الدول العربيّة الفاعلة في الأقليم إلى استبدال الأمن المؤسسي، الذي يفترض أن توفره الجامعة العربيّة لأعضائها، بالأمن التحالفي من خلال سياسة المحاور والتحالفات العربيّة لمواجهة تهديدات مشتركة. ومن المحتمل أن تشكل تلك الصيغة التحالفية مستقبلاً الضامن الرئيس لأمن الدول المتحالفة، وقد بوشر بتطبيقها عبر التحالف الإسلامي والتحالف الخليجي- التركي- الأردني.

ما العمل؟!

قد يطرح المرء، غداة تقديم تلك السيناريوهات المستقبلية، سؤالاً مشروعاً مفاده؛ ما العمل؟

إن طرح السؤال بصيغة «ما العمل» يملي التفكير بالمستقبل، أو بمعنى أدق، يدفع للبحث في تهيئة الوسائل والأدوات المناسبة لبلوغه، إلا أن الوسائل تبقى معطلة والأهداف تظل مؤجلة ما لم تقترن بإرادة سياسية جادة وقادرة على تطويع الوسائل وصولاً إلى الأهداف. وهنا يكمن جوهر الفعل الاستراتيجي ومبتغاه، بمعنى إذا كان «العمل» شكلاً من أشكال محاكاة المستقبل والتطلع لبلوغه، فإن هذا المطلب يفترض توفر ثلاثة دعائم تتمثل في؛ تحديد الهدف وتأمين الواسطة لبلوغه وتوفر إرادة سياسية قادرة على توظيف الوسائط لتحقيق الأهداف. ويأتي في مقدمة الخطوات على طريق العمل لولوج المستقبل والارتقاء إليه، التساؤل، بفهم أعمق، عن كيفية بناء مشروع عربي نهضوي؟

في تقديرنا؛ يبقى هذا المشروع الخيار الأوفر حظاً بالمقارنة مع البدائل الأخرى التي جاءت بها الأحزاب والتيارات الفكرية، على اختلاف أنواعها. ويبدأ خط الشروع في إنطلاق المشروع، أولاً؛ بإعادة بناء الدولة القطرية القائمة على أساس الفهم العميق والإيمان الكامل بمعنى المواطنة والانتماء والولاء للوطن، وانصراف الجهد الوطني الرسمي والشعبي لتحقيق السلم الاجتماعي بين كل المكونات السياسية والاجتماعية وتياراتها الفكرية، والعمل على حماية التنوع الثقافي في الأمة واعتباره عامل إغناء للثقافة العربيّة ينبغي استثماره، وليس عامل انقسام وتهديد ينبغي وأده بمزاعم زائفة، كالحفاظ على لُحمة المجتمع ووحدته الثقافية.

وثانياً؛ التجديد الحضاري، باتباع نموذج نهضوي تتصهر فيه قيم الحداثه والأصالة معاً، باعتبار أن هذا النموذج يعد وسيلة لإطلاق ديناميات التقدم والتجدد في البنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وعلى النحو الذي يؤهلنا للحاق بغيرنا من الأمم المعاصرة، ويحفظ لنا خصوصيتنا الثقافية والقيمية.

أما ثالثاً؛ فيتمثل في الإقتراب من الصيغ الوحدوية للعمل العربيّ المشترك.

ومع الإقرار بالصعوبات البالغة في هذا الميدان لإنجاز مشروع الوحدة العربيّة، إلا أن أي صيغة اتحادية تعد ضرورة استراتيجية لإنجاح المشروع النهضوي العربيّ. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدولة القُطرية الوطنية كلما أحرزت تقدماً في توحيد كيانها الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للثروة وبناء أسس الحياة الديمقراطية، وتمكنت من الحفاظ على أمنها الوطني وتنمية قدراتها الدفاعية وحصانتها الوطنية، كلما توافرت لمشروع النهضة العربيّة بنيته التحتية الضرورية. ويرتبط بهذا القول، أيضاً، كلما نجحت الدولة الوطنية في تحقيق الاندماج الاجتماعي الداخلي بين الجماعات المختلفة والمكونة للكيان، وأنجزت مستلزمات تنميتها الاقتصادية، كلما اقتربت من تحقيق الصيغ الاتحادية على اختلاف درجاتها، وإن لم تصل إلى مستوى الصيغة الاندماجية الذي يعد هدفاً استراتيجياً مستقبلياً. هذا فضلاً عن توفير مستلزمات أخرى، كالديمقراطية الملتزمة والتنمية الاقتصادية المقتدرة، ودور القوى السياسية الوطنية المسؤولة والجادة.

وفي كل الأحوال؛ فإن إنجاز أي مشروع نهضوي حضاري عربي، مهما كانت منطلقاته الفكرية ومرتكزاته الموضوعية، يبقى رهين الإرادة الشعبية وقيادتها السياسية في تحديد خياراتها الاستراتيجية لصناعة المكانة في مستقبل نتطلع إليه جميعاً.

(٣)

حقوق الإنسان؛ الأقليات في الوطن العربيّ

دة. هناء الصديق القلال*

مقدمة

تشهد المنطقة العربيّة تراجعاً حيال احترام حقوق الإنسان، وسط ارتفاع حالة الاضطراب السياسي والاجتماعي والمؤسسي، التي انعكست على منظومة حقوق الإنسان برمتها، حيث إن محاولة إجراء مقارنة بسيطة لأوضاع حقوق الإنسان في الدول العربيّة، ولا سيما تلك التي تشهد تحولاً ديمقراطياً، تشي بمنحى عدم ضمان حمايتها وصون مفاصلها.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت للعمل على التوعية والتثقيف لحقوق الإنسان ونشر ثقافتها، إلا أنها لم تشكل الحاضنة الحقيقية لضمان تقييم الممارسة السياسية وتبيان الانتهاكات من عدمها، بل ضغطت الممارسات السياسية على الصوت الحقوقي، منتجة أحد التحديات الوازنة.

وقد شكلت مسألة حماية حقوق الإنسان في الخبرات الدولية أو تجارب الدول التي تحولت نحو الديمقراطية، مثل أوروبا الشرقية، الوعاء الحقيقي لعملية التحول، حيث كانت معايير حقوق الإنسان بمثابة معيار الحكم والفصل في بيان مدى شرعية تلك الممارسات.

---

* باحثة وأستاذة جامعية، وزيرة سابقة في ليبيا، عضو منتدى الفكر العربيّ.

أدت هشاشة المؤسسات القضائية، وغياب المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، وضعف القدرة على صياغة نموذج وطني للعدالة الانتقالية، وما تزال، إلى ازدياد حالات الانتهاك والنزاعات المسلحة الداخلية والعودة إلى الانتماء الأولي والعرقي والطائفي، تزامناً مع سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» على مساحات من الأراضي العراقية والسورية، قبيل انكفاء أجزاء منها من يد هيمنته، بالإضافة إلى انتشار الإرهاب في العالم، بما يؤثر بشكل كبير على حقوق الأقليات في المنطقة، الأمر الذي سينجم عنه ارتفاع وتيرة الإضطراب وعدم الاستقرار في المنطقة، ما لم يتم وضع خطة استراتيجية، في المرحلة القادمة، تقوم على تقوية منظومة حقوق الإنسان وحماية الأقليات وإيجاد التوازن بين الأمن القومي وحماية الحقوق الإنسانية.

التدخل الخارجي وانتهاك حقوق الإنسان

تشكل منظومة حقوق الإنسان الضحية الأكثر تضرراً من مثالب الحروب والصراعات والأزمات الأهلية، المستعرة تاريخياً حتى اليوم، في البيئات المحلية والإقليمية العربيّة، والمتداخلة مع مفاعيل أطراف خارجية، متمايزة، وربما متضادة، ضمن مناخات عدم الاستقرار والأمن في المنطقة.

ولا تختلف التجربة الليبية عن سواها من بؤر الاضطراب في الوطن العربيّ؛ وذلك عند توازي مواطن الانقسامات الداخلية مع التدخلات الدولية والإقليمية المتعددة، مولداً ثلاث حكومات وبرلمانين في بلد منقسم وعرضة لتدخل خارجي في كل المناطق الليبية، حيث هناك ثلاث ولايات في ليبيا؛ ولاية طرابلس وولاية برقة وولاية فزان، تعتري كل منها تقسيمات أيديولوجية وقبلية، مضافاً إليها تدخلات خارجية، من عدد من الدول العربيّة الإقليمية المتضادة، ضمن صورة فوضوية مدعاة للتوتر الدائم، بينما يعد ملف حقوق الإنسان أول ملف يتم انتهاكه، تحت ذريعة مسعى كل كتلة أو جماعة لحماية الوطن، مما يؤدي إلى عدم التعامل معه بطريقة سليمة، الأمر الذي يسمح بالتدخلات الدولية والإقليمية، وفقاً لمصالحها الاقتصادية والسياسية الخاصة، والتلاعب بأمن الوطن وإدخاله في دهاليز الانفصال.

ولا ينفصم تناول ملف حقوق الإنسان عن حق المواطنة، بما يدخل في هذا الإطار الحديث عن حقوق الجماعات الثقافية، حيث هناك في المنطقة العربيّة، كما في ساحات العالم، اختلافات في اللغة والعرق واللون والدين، إلا أن ردود الفعل تجاه «التنوع الثقافي» والاختلاف يتخذ الصبغة النمطية، سواء فيما يتعلق بحقوق الإنسان أو مبدأ المواطنة، إذ نتيجة الخوف من التدخل الخارجي ومن انفصال الأقليات، تحت ذريعة حماية الوطن وصون هوية الدولة، يتم اللجوء إلى القمع وانتهاك حقوق الإنسان، وهو نفسه المنفذ المريح والسهل للتدخلات الدولية والإقليمية وللفتن المحلية.

وللمكونات الثقافية انتماءات دينية، ومنها مذهبية؛ فمن المعروف أن غالبية سكان الدول العربيّة يدينون بالديانة الإسلامية، بحيث تحوي الدول العربيّة على ما نسبته ٢٠٪ من مسلمي العالم، إلا أن الخوف من الآخر يجعلنا دوماً عرضة لثيمة ضعف القدرة على حماية حقوق الإنسان، أسوة بما حدث في بعض الدول الغربية، مثل الدانمارك، عند نشر صور مسيئة للرسول عليه الصلاة والسلام، وللرموز الدينية، أو لدى تعميم «التطرف» و«الإرهاب» على كل المسلمين الذين يتبعون الدين الإسلامي، وذلك تحت باب حرية التعبير التي يجب عدم المساس بها، إلا أن الإشكالية تكمن في عدم التعامل مع تلك الإشكالية بطريقة تحمي حقوق المسلمين وتحمي الرموز الدينية، على الرغم من إمكانية استخدام منظومة القانون الدولي والإنساني أو الاتفاقيات الدولية التي تساعد في تحويل هذه القضية لصالح المسلمين بدلاً من تحويلهم إلى مجرمين، بحيث يقف العالم الإسلامي العربيّ وكل من يتبنى عدالة القضية وحقوق الإنسان في وجه دولة الدانمارك الصغيرة، بدلاً من أن تكون الأخيرة ضد المكون الإسلامي، حيث تنص المادة (١٩) من الاتفاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية على حرية التعبير، بينما تتحدث المادة (٢٠) منه على أن «حرية التعبير لا يجب أن يترتب عليها العنف ضد أقليات، سواء كانت دينية أو عرقية أو غيرها»، غير أن ذلك لم يحدث.

إن احترام منظومة حقوق الإنسان ونفاذ تطبيقها تعتبر الطريقة الوحيدة لحماية الدولة من تدخل الآخرين فيها، وصد محاولات تفتيتها أو إيصالها إلى نذر الانفصال. على غرار ما يحدث في الساحة الليبية اليوم، عبر التغلغل من منافذ ملفي حقوق الإنسان وحق المواطنة واستغلالهما طيلة الوقت ضد من يريد ليبيا دولة، بصرف النظر عن نظام

الحكم فيها، سواء أكان فدرالياً أم غير ذلك، مع الإدراك بصعوبة طرح هذا الموضوع على الطاولة، حيث يكتسب حساسية خاصة في المنطقة، ما يستوجب تناوله بكثير من الحذر تجنباً لتنديد أو استياء البعض أو تجاوز الخطوط الحمراء بالنسبة إليهم.

ومن ذلك؛ يؤدي التعامل الإيجابي مع ملف حقوق الإنسان، واحترام الكرامة والقيمة الإنسانية، واحترام حق المواطنة، وتمكين مختلف المكونات الثقافية المجتمعية من حق المواطنة، وبالتالي المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مفاصل الدولة، إلى الحد من التدخل الدولي في الساحة الوطنية، وصد مساعي سيطرتها وهيمنتها عليها، عبر تلك الملفات، تماثلاً مع الحاصل اليوم في ليبيا، التي يبلغ عدد سكانها زهاء ستة ملايين نسمة، ٩٥٪ منهم سُنَّة من أتباع المذهب المالكي، إلا أن التقسيمات الداخلية والتدخلات الخارجية أوجدت في الساحة الليبية التنظيمات المسلحة المتطرفة، مثل «القاعدة» و«داعش»، مما أسفر عن انتهاك الأمن الوطني القومي، ولكن لو تم احترام ملف حقوق الإنسان ومبدأ المواطنة للجميع، قد لا يصار حينها إلى منع التدخل الخارجي، الذي لا يتوقف على ليبيا وحدها، بل تعاني منه المنطقة كلها، إلا أنه سيساعد على الخروج من ردات الفعل النمطية لحماية الوطن، من خلال حماية حقوق الإنسان وحق المواطنة لأجل بناء الأمة التي يتم فيها صون كرامة الإنسان وتحقيق مواطنته الفاعلة وتفعيل الاندماج المجتمعي لمختلف المكونات والشرائح المجتمعية، وصولاً إلى جعل الانتماء والولاء للدولة وحدها.

إن الفيصل الحاسم للوضع المتوقع خلال السنوات التسع القادمة هو قرار يتم اتخاذه اليوم، حول إما احترام حقوق الإنسان وحق المواطنة، والذي سيترتب عليه الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، وبالتالي ستكون النتائج مختلفة، مقابل الأخذ بردات الفعل النمطية التي قد تؤدي إلى النزاعات الأهلية والصراعات ونذر التفتيت والتقسيم، التي يتجاوز تأثيرها الساحة المحلية صوب نشوب التوتر وعدم الاستقرار في ساحات أخرى من الوطن العربيّ.

الباب الثاني

التحوّل الديمقراطي
الفساد والحاكمية الرشيدة
الاقتصاد والتنمية المستدامة

كلمة رئيس الجلسة الثانية

د. صباح ياسين *

ليس سهلاً أن نبدأ الحديث عن أوضاع الوطن العربيّ، واستشراف مستقبله، من دون استكمال بناء دائرة الأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة، وبعدما حدثت واحتدمت صراعات ونزاعات، وخلقت خيبات وتداعيات، من الصعب التكهن بآثارها ونتائجها.

وفي خضم كل ذلك؛ تتلاقى عوامل الانسداد والانكفاء في مسار البحث عن الحلول، بموازاة حالة «السيولة» المتمثلة بالخلل الواضح على مستوى صناعة القرار لدى النخب العربيّة وصداه في مراكز صناعة القرار العربيّ عموماً.

وإذا كان من المبكر الحكم على ما جرى ويجري دون أن نرى في الأفق، اعتقاداً أو تفاؤلاً، سراباً يلوح لحل منتظر أو أملاً معلقاً على سارية ناهضة وسط الركام، في صحوة مستندة على أمل إيقاف النزيف وجمع ما تبقى لمواصلة المسيرة.

* المدير السابق لمركز دراسات الوحدة العربيّة- بيروت، سفير سابق للعراق.

والعرب اليوم ليسوا بوهم الانغماس في مقولات عصر النهضة والتحديث، ولكنهم، أيضاً، لم يفقدوا بوصلة المسيرة إلى أفق آخر، وهنا يغدو الحديث عن استشراف المستقبل، بل ومن أجل الإمساك بتلك الفرصة عبر صناعة الأدوات وليس استعارتها. وهذه القضية دون شك ليست على مقاييس عصر الانكفاء والتراجع، وإنما، وحين تعصف الأفكار كما اليوم في هذه الندوة، تغدو عملاً فكرياً على قدر كبير من المسؤولية التاريخية والأهمية القومية، عملاً بمستوى حق الأمة في الحياة الكريمة مثل غيرها من الأمم.

ومن نافل القول، أن الأمة العربيّة، وبيئتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تمر اليوم بامتحان صعب وبالغ التعقيد، وتخوض غمار معركة لا دلالة، في المنظور القريب، على أبعادها ونتائجها على مستوى السيادة الوطنية أو إنجاز البرامج التنموية لرفع مستوى حياة الإنسان العربيّ وضمان الرفاهية والأمن للأجيال القادمة، هذا الامتحان لا يمكن إنجاز اشتراطته دون أن تتولى النخب العربيّة مسؤوليتها في قيادة عملية التغيير، وفي المقدمة من ذلك تحديد ملامح الطريق نحو عملية النهوض واستشراف المستقبل واتجاهاته.

وليس العبرة في استذكار تلك المحاولات المشحونة بالأمل، والمسكونة بالحلم العربيّ بإنجاز الوحدة العربيّة التي بدأت مع بوادر بناء الدولة العربيّة المستقلة مطلع القرن الماضي، ورافقت خطوة تأسيس جامعة الدول العربيّة في العقد الرابع من القرن الماضي، وإطلاق أولى الأفكار والبرامج لبناء سوق عربية مشتركة تجمع بين أطراف البلدان العربيّة من الخليج العربيّ إلى المحيط الأطلسي على قاعدة المصالح الاقتصادية المشتركة كطريق لبناء الوحدة السياسية المنشودة، بل العبرة اليوم كيف نستعيد تلك الروحية لنضم حزمة الجهد العربيّ نحو بناء تنمية إنسانية مستدامة، تستفيد من تجارب الماضي وتجارب الآخرين في التكتلات القارية التي تضامنت في إطار قاسم

مشترك، هو المصلحة الاقتصادية، مصلحة عابرة لكل التناقضات والتقاطعات التي عصفت بها وبالعالم أسره، وما تزال حتى اليوم.

إن القسم الأول من هذه الندوة تناول الموضوع المعروض في محور استشراف أوضاع الأمة العربيّة من محور الحالة السياسية القائمة في الوطن العربيّ، وهو محور يمر من خلال نفق طويل ومتعرج من الآمال والخيبات معاً، ولكنه اتسم مع ذلك بتفاؤل مستند على قاعدة المشتركات التي تجمع الأمة وتضعها في مواجهة تحديات كبيرة لا يمكن تجاوزها، إلا من خلال عمل قومي مشترك جامع، فكان المنظور الجامع هو الخيار الوحيد المطروح في الاحتكام إلى الحاكمية والشفافية وبناء أسس العدالة والديمقراطية في المجتمع العربيّ.

وهنا يغدو محور «الاقتصاد والتنمية البشرية المستدامة» عملاً مؤطراً ومكملاً لكل عمل عربي جمعي ومستقبلي، وفي جوانبة المتفاعلة الفكرية والسياسية، من أجل الخروج من المأزق الراهن، بالاعتماد على القوة الذاتية والموارد البشرية والمادية المتوفرة في مساحة الوطن العربيّ، وبناء التصورات القائمة على الدراسة المعمقة والعملية لتفعيل الإمكانات العربيّة في إطار ترسيخ التكامل الاقتصادي واستثمار الثروات العربيّة على طريق إنجاز مستهدفات البناء والنهوض الحضاري المنشود.

إن أخطر ما يمكن أن يواجه الحالة العربيّة، اليوم، هو الاستسلام أمام حالة الانسداد والانكفاء في مواجهة حالة الاصطراع الداخلي، والذي مهد لتدخلات خارجية متنوعة الأشكال والأساليب، وهي في حقيقتها استدارة لذات الظروف التي عاشها الوطن العربيّ قبل الحرب العالمية الأولى، تلك الظروف التي استبدلت الاستعمار باستعمار آخر، وغيرت من ملامح وتقاطعات ومناطق النفوذ بين الدول الكبرى، وهنا تصبح الأفكار الخلاقة للخروج من هذا المأزق التأريخي رافعة لتحولات جذرية على طريق إنقاذ الأمة من الواقع المر الذي تعيشه اليوم، وإنجاز عملية التجديد والتحديث على كل المستويات.

فهل سنجد في الحديث عن مسار الاقتصاد العربيّ وتحولاته وآفاقة، ومن خُطى مأمولة في بناء اقتصاد عربي ناهض، ورسم ملامح تنمية بشرية مستدامة عربية شاملة، أملاً وغاية نسعى، نحن العرب مجتمعين، وليس متفرقين ومتخاصمين، نحو تجسيدهما اليوم وليس غداً، وقبل أن تضيع علينا الفرصة، والزمن من حولنا يقدم لنا نماذج لأمم وشعوب تنهض وتسرع الخطى نحو غدها الأفضل دون توقف، ولا يمكن أن نبقى نحن في موقع المتفرج، وتهرب من أمامنا الفرصة التاريخية التي قد يصعب الإمساك بها ثانية.

(١)

مستقبل التحوّل الديمقراطي في العالم العربيّ والمحددات الحاكمة حتى عام ٢٠٢٥

أ. جواد الحمد *

مقدمة

تتناول الورقة، بصفتها بحثاً نقاشياً، مسألة الفرضيات الأساسية للتحول الديمقراطي، وتتحدث عن المحددات الحاكمة له، توازياً مع طرح التساؤلات المتعلقة بالثقافة الديمقراطية، وأنماط الاستبداد في العالم العربيّ وأثرها على التحول، بدرجات متفاوتة، عبر استلال محطات تجربة التحول الديمقراطي العربيّ منذ العام ١٩٩١ حتى ٢٠١٦.

وتعمد الورقة إلى دراسة مؤشرات مؤثرة من تجربة «الربيع العربيّ» نحو مستقبل التحول، من خلال تناول الأطراف الفاعلة وامكانات اتفاقها على التحولات الديمقراطية والأسس المتوافق حولها، ممثلة في الأحزاب والنخب الحاكمة والقوى الاجتماعية والأطراف الإقليمية والدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى قراءة مرحلة الانقلاب على «الربيع» والتحول الديمقراطي وآثارها المدمرة على العالم العربيّ، وتبيان مؤشرات تحولها ثانية إلى مسار «الربيع العربيّ»، وإن بأنماط وأشكال، وربما، أطراف مختلفة.

---

* مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط بالأردن، عضو منتدى الفكر العربيّ.

وتتوقف الورقة عند فرص المصالحات التاريخية وتحدياتها نحو بناء توافق مجتمعي يختار المسار الديمقراطي حلاً جمعياً لتحقيق الاستقرار والتنمية عبر التحول الديمقراطي ونبذ العنف وبناء السلم الاجتماعي، فضلاً عن بحث مدى إمكانية تحققها، بوصفها متطلبات نجاح عملية التحول الديمقراطي. كما تتناول الاتجاهات المتوقعة للتحول، وإمكانية صناعة نموذج هجين (HYBRID) من الديمقراطية والبيروقراطية في هذه الأنظمة.

أولاً: مدخل مفاهيمي

مفهوم «التحول الديمقراطي»

يقصد بعملية «التحول الديمقراطي» في هذه الورقة: «مدى تحقيق المشاركة الشعبية في القرار بالدولة وتطوير المؤسسات الأساسية صانعة القرار، والقدرة المتنامية للمجتمع والدولة على استيعاب متطلبات العملية والتجاوب معها بالوسائل السلمية. وتتمثل أهم مظاهرها في تنامي الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع الأهلية، واعتماد الانتخابات النيابية والبلدية أساساً للاختيار القيادي في الدولة، وحماية الحريات العامة، والتعديلات الدستورية الحاكمة لفصل السلطات وتحديد الصلاحيات بدقة بين مختلف المؤسسات».

مفهوم التنبؤ حتى ٢٠٢٥

ويُقصد به: «محاولة استخدام المعايير القياسية في تحولات الرأي العام وتوازن القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، القطرية والقومية والإقليمية والدولية، في العالم العربيّ، واتجاهاتها الحاكمة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، آخذاً بعين الاعتبار نظريات الدراسات المستقبلية والتحليل السياسي المستند إلى معادلة الحراك التاريخي للمتغيرات، والقدرات والإمكانات الحاملة لعملية التحول الديمقراطي، وقدرة المجتمع على حمايتها واستثمارها في كل مرحلة».

ثانياً: محطات فارقة في التحول الديمقراطي بالعالم العربيّ

التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية وانتهاء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١

لقد صحب التحول الديمقراطي الكبير في أوروبا الشرقية تحولات عالمية وإقليمية ألقت بتداعياتها الثقيلة على العالم العربيّ، فيما أدت حرب الخليج الثانية* إلى نتائج فادحة غيرت موازين القوى بالمنطقة وأثرت في جغرافيتها السياسية، بإضعاف العراق وتزايد الوجود العسكري الغربي في المنطقة، وحدوث الانقسام المجتمعي بسبب المواقف العربيّة المتباينة من غزو العراق للكويت، عام ١٩٩٠، والحرب الأميركية ضده لإخراجه من المعادلة العربيّة وتدمير قواته داخل أراضيه، عام ١٩٩١، وما حمله ذلك من إشكاليات للأنظمة مع شعوبها، من جهة، واكتشاف تحدي بناء موقف عربي شعبي أو رسمي موحد إزاء أزمة داخلية أو حيال تدخلات أجنبية على حد سواء، من جهة ثانية.

اتجاه تشجيع الديمقراطية لمواجهة الجماعات الإرهابية (٢٠٠٢- ٢٠٠٣)

تصاعدت اتجاهات تشجيع التحول الديمقراطي لمواجهة التطرف والإرهاب عقب أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ في الولايات المتحدة وما صحبها من حرب عالمية على الإرهاب، وإطلاق عدد من المبادرات الرامية إلى تحول سياسي للمشاركة السياسية الشعبية وخوض الانتخابات في العالم العربيّ، والتي شملت، أيضاً، حسب النظرة الأميركية المعلنة، احتلال العراق وأفغانستان لبناء النموذج الديمقراطي عملياً وليكون منطلقاً لتحول كبير في العالم العربيّ.

مشروع «الشرق الأوسط الكبير» للدول الكبرى وتشجيع التحول الديمقراطي ٢٠٠٤

لقد تبلور التفكير الأميركي والغربي بتبني ما عرف «بالشرق الأوسط الكبير» عبر مبادرة محددة تأطرت في اجتماع الدول الصناعية الثمانية «G8»* في حزيران (يونيو) ٢٠٠٤، وما حملته من تداعيات مختلفة على التحول الديمقراطي في العالم العربيّ.

---

* حرب الخليج الثانية أو عملية «عاصفة الصحراء»، وقعت من ١٧ كانون الثاني (يناير) حتى ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٩١. (المحرر)

* «مجموعة الدول الصناعية الثمانية» تضم الدول الصناعية الكبرى في العالم. أعضاؤها هم: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، روسيا، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، وكندا. (المحرر).

الأزمة الدولية والتراجع عن دعم التحول الديمقراطي ٢٠٠٨

وهي المرحلة التي شهدت تحولاً في أولويات الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ولا سيما بعد تفاقم الأزمة المالية الدولية وتزايد التحديات الأمنية، والتي مثلت مرحلة تراجع عن دعم عملية التحول الديمقراطي صوب الاهتمام، بدلاً من ذلك، بملف حقوق الإنسان وعملية التحديث، مقابل تنامي حاجة الغرب للأنظمة البيروقراطية التقليدية في العمليات الأمنية الدولية الإقليمية والدولية، ما أثر على غياب المظلة الدولية المشجعة لتحول النخب الحاكمة إلى نظريات الشراكة السياسية، وتسبب في استعادة عدد منها نهجه السابق في القمع والاستبداد، بل وبتزوير الانتخابات، كما حصل في كل من اليمن ومصر مثلاً ودول أخرى خلال عامي ٢٠٠٩- ٢٠١٠.

مرحلة «الربيع العربيّ» (٢٠١١- ٢٠١٣)

وهي المرحلة التي شهدت تحولات دراماتيكية في النظام السياسي العربيّ، أساسها سقوط بعض الأنظمة ودخول دول أخرى في أتون الحرب الأهلية، والتي كان من دوافعها وعواملها الأساسية تراجع عملية التحول الديمقراطي التي كانت جارية ببطء في العالم العربيّ، وضعف الدعم الدولي لها، وتنامي روح الاستبداد والقمع لدى عدد من الأنظمة العربيّة، بخاصة في كل من مصر وتونس وليبيا وسورية واليمن، ولئن تأثرت بشكل كبير كل من الأردن والمغرب كأنظمة ملكية غير أنهما خرجتا من المرحلة الأولى «للربيع» بسلام.

لقد حققت هذه المرحلة منسوباً لا بأس به من أهدافها المتعلقة بتحريك فكرة الحكم الديمقراطي، ورفض الاستبداد، والمطالبة بالحريات العامة، وتراجع الخوف من السلطة القاهرة بالقوة، وتنامي الحقوق المطلبية وتأثيرها على الأداء المجتمعي، وتفاعل المجتمع مع الحراكات الشعبية الإقليمية المحيطة، و«التشبيك» العلائقي المتبادل بين مؤسسات المجتمع الأهلي العربيّة، ومع أقرانها في العالم، وتعزيز دور الشباب في التأثير على التحول الديمقراطي، وتنامي اتجاهات المجتمع المتجددة نحو اعتبار الوصول إلى الحريات والديمقراطية هدفاً جمعياً.

فيما بلورت هذه المرحلة قدرة المعارضة السياسية على تحريك الشارع عندما تتوحد شعاراتها الوطنية والقومية بالطرق السلمية، كما كشفت عجز أدوات القهر والقمع عن تحقيق الاستقرار لأي نظام، كما في سورية والعراق وليبيا واليمن، وأن التعايش المخرج الوحيد، والذي ما زال خياراً وطنياً مقبولاً ويسعى إليه الكثيرون. وبذلك فإن مرحلة «الربيع» وإن شكلت سقفاً عالياً للمطالب الشعبية ضاق به الزمن، غير أنها غيَّرت السيكولوجيا المجتمعية تجاه الحريات والديمقراطية والقدرة الشعبية على تحقيق الإرادة الوطنية بالتغيير.

مرحلة الانقلاب على «الربيع العربيّ» والحروب الأهلية (٢٠١٣-٢٠١٥)

وهي المرحلة التي مثلت انقلاباً دموياً على عملية التحول الديمقراطي الأوسع التي شهدتها مرحلة «الربيع العربيّ»، ٢٠١١-٢٠١٣، حيث كان الجيش والأمن طرفاً أساسياً فاعلاً فيها، مما جر البلاد إلى أتون حروب أهلية دامية سمحت بتدخلات أجنبية واسعة، وأنتجت دولاً فاشلة وأخرى تعيش في بحور من الدماء، بدلاً من الانتقال السلمي للسلطة وفق شراكة وطنية كاملة، حيث لم تعطِ هذه الأطراف علميات التحول الديمقراطي الجارية في «الربيع» فرصة كافية لإعادة بناء النظام السياسي وتجربة الحياة الجديدة لعملية التحول الأشمل، والتي كانت متفاوتة التقدم في هذه البلدان.

ومع ذلك؛ لا زال الأفق العربيّ يتطلع إلى الحرية والديمقراطية، ولا زال القاسم المشترك القابل للالتفاف حوله يتمثل في الشراكة السياسية والنظام الديمقراطي التعددي وحرية الشعب في اختيار ممثليه بإرادة حرة. ولذا؛ وبرغم هذه الانقلابات، فإن حركة التغيير التي أنتجها «الربيع العربيّ» ما زالت تعمل، وإن ببطء، بانتظار إنجلاء غبار المعارك والخصومات الحادة نحو مصالحات قسرية يلجأ إليها المجتمع عادة بعد استنزاف قوته في حروب لا طائل منها، حيث سيكون أساسها إلقاء السلاح والاتجاه إلى الحوار الوطني، وتقديم التنازلات لتحقيق المصالح المشتركة للجميع بحدها الأدنى، وبالتالي نقل المواجهة من المعركة المسلحة إلى المعارك السياسية التي تشكل، بحد ذاتها، جزءاً أساسياً من العملية الديمقراطية والنظام الديمقراطي.

ثالثاً: فرضيات الورقة الأساسية

تعتمد فلسفة نقاش الورقة على فرضيات أساسية أهمها:

١- إن التحول الديمقراطي «عملية تحول مستمرة في العالم العربيّ»، وإن شابها مشهد الهبوط والصعود لكنها منذ عام ١٩٩١ بدأت تتموضع في المشهد السياسي العربيّ، بشكل أو بآخر.

٢- إن عملية التحول تستهدف، أساساً، الإصلاح في النظام السياسي القائم وتطوير المجتمع للتفاعل مع التطورات وتحسين الوضع الاقتصادي.

٣- إن أساس هذا التحول محليٌ، لكنه يستفيد من الحاضنة الإقليمية والدولية للتحولات، وأحياناً، للأطروحات.

٤- إن عملية التحول الديمقراطي تؤثر على تركيبة التوازن الاجتماعي والسياسي المحلي، بالإضافة إلى تأثيرها على المستوى الإقليمي.

٥- إن الشعوب العربيّة، أسوة بشعوب العالم، تتوق إلى استكمال عملية التحول الديمقراطي، لكنها تميزت عنها بإتخاذ الوسائل السلمية أساساً لهذه العملية، وإن شهدت بعض عمليات العنف التي لم تكن وليدة العملية بقدر ما كانت نتاج مقاومة التغيير من قبل سلطات الاستبداد في عدد من البلدان.

٦- إن عملية التحول ذات وزن ثقيل لسلميتها، من جهة، ولكونها تتناول كل المجتمع، من جهة أخرى. كما أنها عملية ديناميكية متصلة ومتفاعلة وفاعلة تتحقق بعض أهدافها وتستمر في مصاحبة المشهد بأغلبها، حتى في حالات الانتكاس المؤقت.

رابعاً: المحددات الحاكمة لعملية التحول الديمقراطي العربيّ (١٩٩١-٢٠١٥)

١- سياسات الأنظمة العربيّة ومدى ارتباطها بالتحولات الدولية (التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية مثلاً)، وقدرتها على التعامل مع الحراكات الشعبية، من جهة، ومطالبها بالتطور الديمقراطي، من جهة أخرى.

٢- كفاءة ووحدة القوى المعارضة الحاملة لعلمية التحول الديمقراطي، وقدرتها على الاستمرار والالتزام بالوسائل السلمية في الانتقال إلى عملية تحول أكبر للديمقراطية في البلاد.

٣- موقف القوى الإقليمية وسياساتها تجاه هذه التطورات، ومدى ارتباط ذلك بمصالحها وتحالفاتها مع الأنظمة العربيّة.

٤- توجهات دول المجتمع الدولي ذات الصلة، وإرادتها مصلحياً في تشجيع التحول الديمقراطي والعوامل الحاكمة والمتغيرة لهذا الموقف (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، مؤخراً، كما في سورية وليبيا واليمن).

٥- موقف الجيش والمؤسسة الأمنية من عملية التحول، ومدى تحقق توجهاتها، واستعدادها للتعامل مع واقع ومتطلبات العملية الديمقراطية، والتزام الحياد إزاء القوى السياسية والنخب الحاكمة، وعدم التدخل في الشؤون السياسية والمدنية في البلاد.

٦- قدرة القوى الوطنية الديمقراطية والنخب الحاكمة والمؤسسات الأهلية والجيش على المحافظة على الدولة ومؤسساتها السيادية الأساسية، مثل الجيش والأمن والبرلمان والدستور والإدارة المدنية للدولة والمؤسسات والأجهزة الاقتصادية، ... إلخ.

٧- تنامي وتطور التفكير السياسي العربيّ باتجاه نظريات الشراكة السياسية والوطنية المختلفة، والقدرة على التعايش مع الاختلاف في مرحلتي المعارضة والحكم.

خامساً: آفاق التحولات في المشهد العربيّ (٢٠١٦- ٢٠١٧)

تشير المعطيات القائمة في البلاد العربيّة إلى الصعوبات التي تعترض طريق التحول الديمقراطي، بخاصة في ظل قعقعة صوت السلاح وتدفق الدماء البريئة واتساع دائرة الدمار والانقسام المجتمعي والسياسي، لكنها، في الوقت نفسه، تؤكد نظرياً وفكرياً وواقعياً بأن الخيار الوحيد المتاح اليوم لتحقيق الأهداف السياسية لمختلف القوى، وإن بدرجات متفاوتة، هو الخيار الديمقراطي الذي يعيد بناء النظام السياسي ويوجه طاقات المجتمع نحو إعادة البناء واستجماع القوة لمواجهة التحديات المشتركة للمجتمع والدولة معاً، وتحمل الجميع مسئولياته حيال ذلك.

من جهة أخرى؛ فإن مراحل التحول، آنفة الذكر، قد أسست لمفاهيم وأفكار ولأنماط من الحراك المجتمعي والشعبي، مثلما أسست لتطورات واتجاهات تصب في

التفكير الديمقراطي يصعب تجاوزها، إذ اضطرت أنظمة الاستبداد، ذاتها، المنقلبة على التحولات الديمقراطية، وما تزال، لاستخدام نفس المفاهيم والأفكار بعدما شوهتها بالتطبيق، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق الاستقرار لحكمها، فهي لا تزال تحاول القضاء على عملية التحول أو فرض نفسها شريكاً فيها بتصورات مختلفة. وتعد عملية التحول الثقافي والفكري والسياسي في المجتمع من أهم حوامل التغيير الديمقراطي وعوامله.

ولذلك؛ فإن مؤشرات التحول الديمقراطي واسعة الأفق للزمن المتاح للتفكير (٢٠١٦-٢٠٢٥) ربما تحمل معها تحولاً ديمقراطياً نسبياً ينقل العالم العربيّ إلى مستوى أكثر تقدماً في التحول الديمقراطي.

سادساً: المحددات الحاكمة للتحولات العربيّة نحو الديمقراطية ٢٠١٦- ٢٠٢٥

١- المصالحات الوطنية وفرصها وأشكالها.

٢- المصالحات الإقليمية واتجاهاتها الأساسية.

٣- تنامي نظرية الشراكة الوطنية لدى النخب الحاكمة والمعارضة على حد سواء.

٤- تراجع أنماط الاستبداد والأنظمة البيروقراطية وتراجع قدرتها على الاستمرار في العنف والقمع والإرهاب المجتمعي.

٥- تنامي حركات الإسلام السياسي المعتدلة، مقابل تراجع الحركات المتطرفة والإرهابية.

٦- اتجاهات التحول في قناعات النخب العربيّة الحاكمة بعدم قدرتها على امتلاك شرعية الاستمرار في الحكم من دون تحول ديمقراطي.

٧- التلاحم والتأييد الشعبي للحركات الإصلاحية والديمقراطية في مواجهة الاستبداد.

٨- التوجهات الأميركية - الأوروبية المشجعة على التحول الديمقراطي، وإبراز اتجاهاتها ووسائلها الضاغطة، ومواقفها إزاء القوى الحاملة للتغيير وبرامجها.

سابعاً: التوقعات للمرحلة القادمة

ثمة أربعة سيناريوهات محتملة للمرحلة القادمة، تتمثل في:

١- نجاح التحول الديمقراطي وحركاته السياسية والاجتماعية في قيادة البلاد العربيّة أو المشاركة في صناعة واتخاذ القرار فيها، حسب كل نظام.

٢- فشل عمليات التحول الديمقراطي واستمرار فرص التطرف والإرهاب في مقابل القمع والاستبداد.

٣- النجاح الجزئي للتحول الديمقراطي؛ وهو خليط من النظام الديمقراطي والبيروقراطي، أي النموذج الهجين (Hybrid regimes)، مع محافظة النخب الحاكمة على سلطاتها الأساسية، والقيام بعمليات انتخابية للبرلمان محكومة بقانون وإجراءات لا تسمح بتحقيق القوى المعارضة الديمقراطية لنتائج كبيرة في تغيير توازن القوى في القرار السياسي والاقتصادي، ولكن مع الابتعاد عن الاحتراب المجتمعي، سياسياً أو عنفياً.

٤- الانفراج النسبي في الحريات العامة وحقوق الإنسان، واستمرار أنظمة الأمن والعسكر في الحكم دون تحول ديمقراطي جاد في دول «الربيع» الخمسة، مع تحولات ديمقراطية نسبية في الدول البيروقراطية الأخرى.

ثامناً: الأسئلة المفتوحة

ثمة تساؤلات لا تزال مفتوحة بحاجة إلى نقاش واسع وعميق، وربما لفترة زمنية مناسبة، مدعَّمة بدراسات أكاديمية وسياسية ذات مصداقية، ومنها حسب الورقة:

١- مدى قدرة المجموع الوطني العربيّ القطري، ومن ثم الإقليمي، على الاعتبار من دروس الحرب الأهلية والانقلاب على الديمقراطية، وتجربة «الربيع العربيّ» في مرحلتيه الأولى والثانية.

٢- طبيعة الشكل الديمقراطي للأنظمة السياسية في العالم العربيّ، وفق اختلاف أنماط الحكم فيها، بل وتعدد توجهات القوى السياسية الحاكمة منها والمعارضة، على حد سواء، حتى في الشق الأيديولوجي.

٣- مدى قدرة النخبة العربيّة على بلورة نظرية الشراكة الوطنية، فكراً وثقافة ونموذجاً للتطبيق، يتم تقديمها للقوى السياسية والنخب الحاكمة لتبنيها وتنميتها واعتبارها هدفاً يسعى الجميع إلى تحقيقه.

٤- مدى إمكانية تراجع فرص التطرف والإرهاب في بعض المجتمعات، والقدرة على احتوى الظاهرة وتحقيق البيئة المعتدلة الحاضنة للشباب، بخاصة من قبل الحركات الإسلامية المعتدلة!!

٥- مدى قدرة المجتمع العربيّ على القيام بعملية التحول بعيداً عن التدخل الدولي أو الإقليمي المباشر، وبعيداً عن العمليات القيصرية المؤلمة.

٦- ما هي متطلبات النجاح الأساسية لعملية تحول ديمقراطي آمنة وشاملة وناجحة خلال المرحلة القادمة حتى العام ٢٠٢٥.

٧- ما هو دور النخبة والإعلام والساسة والحكومات في التبشير بالنموذج الديمقراطي لحل مشاكل العالم العربيّ وتوفير الجهد للبناء بدل الهدم، والتعاون المثمر بدل التناحر الداخلي.

(٢)

الفساد والحاكمية الرشيدة

د. محيي الدين توق*

مقدمة: تحديد مفهومي الفساد والحوكمة الرشيدة

يعتبر الفساد، من الناحية المفاهيمية، شكلاً من أشكال السلوك الذي ينحرف عن القيم والأخلاق والأعراف والفضائل المدنية المتعارف عليها مجتمعياً. وأسوة بأشكال السلوك الانحرافية؛ فإن إحتمال اللجوء إلى الفساد يزيد إذا كانت المكاسب المنتظرة من ورائه أكبر من المجازفة المرتبطة به أو العقوبة الناجمة عنه. وعموماً ما ينظر إلى الفساد على أنه إساءة إستخدام السلطة المعطاة للموظف، العام والخاص، لتحقيق منافع شخصية غير مستحقة، متجسداً بأفعال، مثل الرشوة، والإختلاس، والإحتيال، والإبتزاز، والغش، والمحاباة، وإساءة إستخدام السلطة، والمعاملة التفضيلية، وقبول الهبات بطريقة غير مشروعة.

إن للفساد آثاراً تدميرية على الدول والمجتمعات، «فالفساد وباء غادر يترتب عليه نطاق واسع من الآثار الضارة. فهو يقوّض الديمقراطية وسيادة القانون، ويؤدي إلى ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وتشويه الأسواق، وتدهور نوعية الحياة، ويتيح انتشار الجريمة المنظمة والإرهاب، وغير ذلك من التهديدات لازدهار الأمن البشري»[١]. وقد

---

* المدير العام للكادر العربيّ لتطوير وتحديث التعليم، عضو مجلس مفوضي «الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد»، وزير سابق/الأردن.

(١) تصدير السكرتير العام السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان، لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ٢٠٠٤، صفحة III.

أصبح الفساد يشكل خطراً على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى أمن المجتمعات واستقرارها، ويزعزع الثقة في الأنظمة السياسية ويلحق الأذى بشرعيتها. كما يعرّض الفساد التنمية الاقتصادية للخطر، ويؤدي إلى خلق ثقافة مجتمعية تدميرية تقبل به، بينما ظهرت، مؤخراً، دلائل جديدة على أن الفشل في مكافحة الفساد، الكبير منه بشكل خاص، يؤدي إلى التطرف[1].

ولهذه الأسباب مجتمعة؛ وضعت الأجندة الإنمائية الدولية الجديدة ٢٠٣٠ مكافحة الفساد في صلب العملية الإنمائية، حينما أشارت، في الهدف (١٦) من الأهداف الإنمائية المستدامة، إلى أن التنمية الحقيقية المستدامة لا يمكن تحقيقها من دون مجتمعات سلام جامعة، والعدالة المتساوية للجميع، والمؤسسات الفعالة، والمساءلة على المستويات كافة.

ونظراً لارتباط الفساد بسوء استغلال السلطة الناجم عن ضعف المؤسسات الرقابية، وغياب المساءلة الحقيقية، وتضارب المصالح بين مسؤوليات الوظيفة العامة والمآرب الشخصية، تصبح علاقة الفساد بالحوكمة علاقة جوهرية لا يمكن تجاهلها في أي مقاربة لفهم ظاهرة الفساد ومكافحته. إذ غالباً ما يقال أن الفساد هو سوء استغلال السلطة الناجم عن نقص المساءلة، بخاصة عندما تكون السلطة التقديرية المعطاة للموظف كبيرة.

إن الفساد طريق ذو اتجاهين؛ يقع القطاع العام في طرف منه، بينما يقع القطاع الخاص والأفراد في الطرف الآخر، ومن هذا المنظور فإن أفعال الفساد تتضمن جانبي العرض (Supply) والطلب (Demand)، وبالتالي فإن مرتكب الفساد يمكن أن يكون فاعلاً (Active) أو متلقياً (Passive). وكما أن للفساد أشكالاً وأنواعاً متعددة، فإن أسبابه والعوامل المؤدية له متعددة أيضاً. فالأسباب قد تكون نفسية فردية، وسياسية،

(1) Chayes, S.Theives of the state. 2015.

وقانونية، وبيروقراطية، واقتصادية، ومدنية، وثقافية ودولية. وغالباً ما يرتبط الفساد بالسياسات الحكومية الخاطئة، وضعف التخطيط والتنظيم للبرامج الحكومية، وفشل مؤسساتها، وإدارة البرامج بطريقة خاطئة، وضعف نظام الرقابة والتوازن بين السلطات، وضعف الجهاز القضائي والجهاز التشريعي أو التغول عليهما، وضعف أو إضعاف المؤسسات الرقابية بما فيها المجتمع المدني والإعلام، وانعدام الشفافية والمساءلة، وتدني أجور الموظفين العموميين وعدم كفاية مؤهلاتهم، وضعف الوازع الأخلاقي. وعموماً فإن هذه العوامل كافة يمكن ضبطها وإدارتها والتحكم فيها من خلال الحوكمة الرشيدة، ولذا فإن من أهم استخلاصات البنك الدولي في هذا المجال اعتبار ضبط الحوكمة وتطويرها أسرع وأضمن الطرق لمكافحة الفساد.

لقد بدأ طرح مفهوم الحوكمة، جدياً، في نهاية عقد الثمانينات من القرن المنصرم، وذلك إثر فشل العديد من برامج المساعدات الاقتصادية للدول النامية في تحقيق أهدافها، ليس لقصور ومحدودية نماذج التنمية الاقتصادية التي تم الاستناد إليها حينئذٍ فحسب، بل، أيضاً، للضعف الواضح في مجالي الإدارة الحكومية ومحاربة الفساد، ما أدى إلى تسرب بلايين الدولارات إلى جيوب المسؤولين الفاسدين، أو أرصدتهم في البنوك الأجنبية، أو هدرها في برامج تنموية غير مجدية، كان المستفيد الأكبر منها الشركات المنفذة التي تعد أصلاً نوافذ استثمارية لهؤلاء المسؤولين أو المحسوبين عليهم.

وقد أدى هذا الأمر، فيما أدى إليه، إلى بروز توجهات جديدة في الساحة الدولية، كان أبرزها إطلاق حركة دولية واسعة لتعزيز دور الحوكمة وتحديد أبعادها وتداعياتها وارتباطها بالحياة السياسية والاقتصادية والإدارية، وضرورة مكافحة الفساد لتحقيق التنمية المستدامة والسلم الاجتماعي والأمن الوطني، كما بات جلياً أن شعور المواطنين بالرضا والأمان واحترام كرامتهم وحقوقهم، وتحسين نوعية حياتهم، ومحاربة الفقر والبطالة، تشكل المكونات الأساسية لأي تنمية حقيقة.

وعلى الرغم من تركيز التعريفات الباكرة على توصيف الحوكمة «بالكيفية التي تُصنع فيها السياسات وتتخذ القرارات والهدف من ورائها»، والطريقة التي تنفذ فيها، متأثرة بنماذج التنمية الإدارية والاقتصادية التي كانت سائدة، إلا أن المفهوم سرعان ما تطور ليشمل الجوانب السياسية المتمثلة في قيم الديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الأفراد. بينما ذهبت إحدى المنظمات الدولية الأساسية، في نهاية الألفية الثانية، إلى حد القول بأن الحوكمة، في جانبها السياسي، تعني العملية التي يتم بواسطتها اختيار الحكومات، ومراقبة أعمالها، وتغييرها عندما تستدعي الحاجة.

إن مفهوم الحوكمة الرشيدة مركب ومعقد وتتشابك فيه الأبعاد الإدارية والاقتصادية والسياسية. ولتحديد هذا المفهوم بطريقة أكثر شمولاً وعمقاً، قام باحثو البنك الدولي بتحليل معمق لمؤشرات الحوكمة (Governance Indicators)، أفضى إلى بروز ستة عوامل رئيسية مشتركة لمفهوم الحوكمة هي:

١- المشاركة والمساءلة، وما يتطلب ذلك من توفر الحريات المدنية وحرية الصحافة (Voice and Accountability).

٢- الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability).

٣- فاعلية الحكومة في وضع سياسات حصيفة وتقديم الخدمات العامة للأفراد (Government Effectiveness).

٤- التشريعات والتنظيمات ذات النوعية الملائمة (Regulatory Quality) .

٥- حكم القانون، بما في ذلك ضمان حقوق الملكية والقضاء النزيه والمستقل (Rule of Law).

٦- ضبط الفساد (Control of Corruption).

وعليه، يمكن القول، استنتاجاً من هذا التحليل، أن الحوكمة في أي بلد تكون رشيدة بمقدار تمثلها أو التزامها بما يلي:

١- إتاحة الفرصة أمام المواطنين للمشاركة في شؤون المجتمع وصوغ السياسات العامة.

٢- إتاحة فرص المساءلة الفردية والجماعية.

٣- توفير الحريات المدنية والسياسية واحترامها.

٤- توفير حرية الإعلام وضمان تداول المعلومات.

٥- توفير الاستقرار في الحياة السياسية، وتوزيع السلطات بشكل حقيقي، ومتوازن، وتداول السلطة التنفيذية بشكل سلمي، وضمان إجراءات الرقابة الفعالة.

٦- فاعلية الحكومة في صوغ سياسات عامة ذات نوعية عالية وملائمة.

٧- قدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة للأفراد والمؤسسات وإيصالها إليهم بفاعلية وكفاءة وسرعة.

٨- وضع تشريعات ملائمة وعادلة وشفافة.

٩- تطبيق حكم القانون على الجميع من دون استثناء.

١٠- احترام حقوق الملكية الفردية والمؤسسية.

١١- توفر القضاء النزيه والعادل والمستقل.

١٢- ضبط وتائر الفساد ووضع سياسات وقائية للحد من استشرائه والتعامل معه بجدية عند وقوعه، سواء جنائياً أو مدنياً أو سياسياً.

واستخلاصاً مما سبق؛ ومن الفكر الإداري والممارسة الميدانية عبر السنوات العشرين الأخيرة، يمكن القول أن الحكم الرشيد تحكمه سبعة مبادئ أساسية هي: المشاركة، وحكم القانون، والشفافية، والعدالة والإدماج، والكفاءة والفاعلية، والمساءلة، والاستجابة الفاعلة.

أوضاع الوطن العربيّ في مكافحة الفساد والحوكمة الرشيدة

منذ نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، عام ٢٠١٥، ومصادقة معظم الدول العربيّة عليها تباعاً، حدثت في الدول العربيّة تطورات مهمة في مجال مكافحة الفساد والحوكمة الرشيدة، فقد تم إنشاء الهياكل والمؤسسات وتشكيل اللجان المعنية

بمكافحة الفساد، ووضعت العديد من الدول استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، وتم دسترة هيئات مكافحة الفساد في أربعة دول على الأقل، وتوسيع مفهوم مكافحة الفساد ليشمل بناء نُظم النزاهة الوطنية، فيما بدأ المجتمع المدني العربيّ يؤدي دوراً أكبر، ولا سيما بعد الثورات الشعبية، وتم تطوير عدد من التشريعات ذات العلاقة كالإفصاح المالي وإشهار الذمة المالية، وأدوات أخرى كمدونات السلوك وقواعد إجراءات العمل، وتطوير بعض مظاهر الإدارات الحكومية نحو مزيد من الشفافية وظهور الخدمات الحكومية الإلكترونية في عدد من الدول.

وعلى الرغم من هذه التطورات المهمة؛ إلا أن ما تحقق على أرض الواقع قليل، ولا يرقى إلى مستوى تطلعات الشعوب العربيّة، كما لا زال الوطن العربيّ يعاني من مشكلات جمة في أربعة مجالات للحوكمة الرشيدة، تتمثل في؛ المساءلة وصوت الشعب، الحريات المدنية والسياسية، سيادة حكم القانون، ومحاربة الفساد والشفافية.

إن السياق التاريخي لضعف الحوكمة في الدول العربيّة الذي قاد إلى الثورات العربيّة، وفق رأي تقرير تحديات التنمية العربيّة لعام ٢٠١١، يكمن في ثلاثة أمور[١]، هي:

١. الانتقال السريع وغير المدروس لاقتصاد السوق الحر بعد عقود من الاقتصاد الموجه مركزياً.
٢. الاقتصاد السياسي القائم على العقد الاجتماعي الريعي وليس على المشاركة السياسية والمساءلة.
٣. مشاريع التنمية المشوهة وغير الملائمة.

وقد أدت هذه الأمور مجتمعة إلى التأثير سلباً في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الجوهرية، وبالتالي إلى تركز القوة في أيدي النخب السياسية والاقتصادية، ووضع

(١) مرجع سابق.

الأصول والموارد في يد فئة محددة من الناس، والتركيز على الاستهلاك وتقاسم الريع الناجم عن الأصول بدل تعزيز الإنتاج ذي القيمة المضافة الذي يوفر وظائف جيدة للناس، ويعمل على تطوير الخدمات والرعاية الاجتماعية الملائمة للجميع. كما أدت الإصلاحات البنيوية في اقتصادات الدول العربيّة إلى تدني قيمة مداخيل الأفراد، تزامناً مع ضعف قدرة القطاع العام على توفير الوظائف التي كانت ولا تزال العامل الأهم في الإرتقاء الاجتماعي، مما خلق بيئة مواتية للفساد وانتشار الرشوة والواسطة والمحسوبية للحصول على الوظائف المتوفرة والقليلة أصلاً.

ومن المعلوم أن التنمية غير المتوازنة وسيادة فكرة الاستقرار القائم على القهر والزبونية، يخلق وضعاً اجتماعياً يحمل في طياته بذور الانفجار، مما يعزز نزعة العائد السريع لدى القطاع الخاص بدل الاستثمار طويل الأمد، من ناحية، ويساعد في تهريب الأصول والموجودات، من ناحية ثانية، وهذا ما تجسد بجلاء في الأموال الضخمة التي تم تهريبها للخارج، بخاصة في كل من مصر وتونس وليبيا واليمن، وربما في عدد من الدول الأخرى موضوع الدراسة.

ويقدر «اتحاد المصارف العربيّة»، في تقرير له صدر قبل ثلاث سنوات، حجم الأموال التي يتم تسريبها للخارج بنحو ١٥ بليون دولار سنوياً، أي ما يعادل ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي العربيّ. فيما تقدر «منظمة الشفافية الدولية»، في تقريرها الصادر عام ٢٠١٥، حجم الأموال التي تم تسريبها من قبل الأنظمة السابقة، في كل من مصر وتونس وليبيا واليمن، بنحو ١٦٥ بليون دولار، كما أشار نفس التقرير إلى أن معدل الزيادة في حركة الأموال غير المشروعة في العالم العربيّ تعد الأعلى في العالم بنحو ٣١,٥٪ سنوياً. وسجلت أحدث دراسة صدرت عن المنظمة نفسها، قيام حوالي ٥٠ مليون شخص في العالم العربيّ بدفع رشاوى للحصول على الخدمات العامة، خلال عام ٢٠١٥، ثلثهم من الشباب، وأن ٦١٪ من الأفراد الذين شاركوا في الاستبيان يعتقدون أن الفساد في المنطقة قد زاد.

إن السياقات التاريخية لتطور الإقليم، ومجمل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة فيه، أدت إلى وجود فجوات وتحديات حقيقية لا بد من إيجاد السبل للتعامل معها، لسد الطريق أمام الفساد والمفسدين، وتتمثل تلك الفجوات والتحديات، باختصار شديد، في:

١. غياب التقاليد الديمقراطية وثقافة المشاركة والمساءلة، التي أدت إلى ضعف الحياة السياسية والحزبية وضعف احترام التعددية والاختلاف في الآراء.

٢. ضعف توزيع وتقاسم السلطة، مما أدى إلى هشاشة السلطات التشريعية وضعف استقلال القضاء وحكم القانون.

٣. ضعف بنى الحوكمة، بما في ذلك العدالة واحترام حكم القانون، الأمر الذي أدى إلى اختطاف الدولة من قبل النخب الحاكمة وأنصارهم والمتكسبين منهم.

٤. ضعف البنى المؤسسية، بما فيها المؤسسات الرقابية ومنظمات المجتمع المدني، وضعف الرقابة المجتمعية.

٥. ضعف الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والكرامة الإنسانية وانتشار ظاهرة الإفلات من العقاب.

٦. ضعف تمكين المجتمع المدني والاعتراف بدوره وتقييد المساحة الممنوحة له، من خلال التشريعات والإجراءات المقيدة.

٧. ضعف الإحساس بالمواطنة وهشاشة البنى المدنية.

٨. تشوه التنمية الاقتصادية، ما أدى إلى مشكلات بنيوية أساسية في الاقتصاد وأضر بالطبقة الوسطى والفقراء والمهمشين وعمق اللامساواة في المجتمع.

٩. انتشار الفساد والرشوة والواسطة والمحسوبية، وإساءة استخدام السلطة، والإثراء غير المشروع، وتسريب الموجودات.

إن وضعاً من هذا النوع؛ يمتزج فيه التفرد في السلطة بالفساد واختطاف الدولة والتنمية غير المتوازنة وغياب الأفق، يخلق بيئة سياسية وإجتماعية في غاية الصعوبة،

فيما يجعل مكافحة الفساد في الإقليم محفوفاً بالمخاطر، إزاء الفشل في التعامل الفعال مع قضايا الفساد الكبير والالتهاء بدلاً من ذلك بقضايا الفساد الصغير، من جهة، وانعدام ثقة الجمهور في جدوى وجود هياكل وبنى لمكافحة الفساد، من جهة ثانية، وبالتالي خلق حالة من اليأس والعدمية، بخاصة وأن هشاشة هذه الدول، حسب مؤشر الهشاشة الدولي، مرتفعة للغاية. كما أن معظم الأقطار العربيّة لم تحقق تقدماً يذكر في مؤشرات الحوكمة ومكافحة الفساد بعد ما يسمى «بالربيع العربيّ»، بل حدث تراجع واضح فيها لدى معظم الدول.

ولإعطاء بعض المؤشرات الرقمية في هذه المجالات؛ يبين الجدول رقم (١) تصنيف الدول العربيّة على مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٥ مقارنة بالعام الذي سبقه، فيما يبين الجدول رقم (٢) وضع دول عربية مختارة على عوامل الحوكمة الستة المعتمدة من البنك الدولي لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٤ للمقارنة، كما يبين الجدول رقم (٣) وضع دول عربية مختارة على مؤشر هشاشة الدولة لعام ٢٠١٥.

محركات تدعيم النزاهة ومكافحة الفساد والحكم الرشيد في الوطن العربيّ

لقد استعرض فرانسيس فوكوياما* ، في أحدث كتاب له صدر قبل أشهر بسيطة، العوامل التي أدت إلى قيام نظم سياسية قابلة للحياة أو آلت إلى التحلل خلال الألفي سنة الماضية، ولخصها في ثلاثة عوامل رئيسية هي؛ قوة الدولة وفاعليتها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وقدرتها على حماية مواطنيها وتزويدهم بالخدمات الضرورية أولاً؛ والديمقراطية الناجزة المبنية على المساءلة الحقيقية ثانياً، وحكم القانون ثالثاً.

ويعد الوطن العربيّ، اليوم، في أشد الحاجة إلى تطوير مؤسسات حكم فاعلة وقوية وعادلة، وتعزيز مشاركة الأفراد والجماعات في رسم السياسات واتخاذ القرارات

* باحث ومفكر أميركي الجنسية، أصله ياباني، يعد من أهم مفكري المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، صاحب كتاب «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» الذي أصدره في العام ١٩٩٢، لكنه تراجع لاحقاً عن بعض أفكاره ومواقفه السياسية. (المحرر)

المتعلقة بحياتهم ومستقبلهم، من خلال نظام ديمقراطي حقيقي قائم على الحرية والعدالة والمساواة والمساءلة واحترام كرامة الإنســـان وحقوقه، وإتاحة المعلومات التي من دونهــا لا تصبح المساءلة ممكنة، وتفعيل حكم القانون العادل والمقبول ديمقراطياً. وإذا كانت هذه الأمور الثلاثة ضرورية لبناء ومنعة الدولة ونظامها السياسي على المستوى الكلي، فإنها، أيضاً، حيوية لبناء نظام النزاهة الوطني والحكم الرشيد في الوطن العربيّ.

إن المطلوب عمله لتدعيم النزاهة ومكافحة الفساد والحكم الرشيد في الوطن العربيّ لم يعد سراً، فهناك مخزون هائل من الأدوات الدولية التي يمكن الاستناد إليها، وفي مقدمتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي صادقت عليها ١٦ دولة عربية، والاتفاقية العربيّة لمكافحة الفساد، التي صادقت عليها جل الدول العربيّة، وكذلك التقارير المتميزة للبنك الدولي في الحوكمة الرشيدة. كما أن هناك تجارب دولية ناجحة جمّة يمكن الاستفادة من دروسها، وقبل كل ذلك هناك قيم عربية وإسلامية مرموقة تدعو إلى النزاهة والعدل واحترام كرامة الإنسان يمكن استلهامها والبناء عليها.

وفيما يلي خلاصة للتجارب والممارسات الناجحة التي يمكن أن ترسم معالم الطريق العربيّ لما يجب عمله في مجال مكافحة الفساد والحكم الرشيد:

١. مكافحة الفساد تحتاج إلى إرادة سياسية قوية وصلبة وقيادة قدوة تستل قيم العفة والنزاهة والاستقامة والاعتدال، حيث قال الإمام علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه، «عدلت فأمنت فنمت»، وقال «عففت فعفت الأمة».

٢. إن بناء الحوكمة الرشيدة، سواء في القطاع العام أو الخاص أو الأهلي، يتطلب تمثل القيم والممارسات السبعة الأساسية التي من دونها مجتمعةً لا يستقيم نظام الحكم، وهي؛ التشاركية، الشفافية، المساءلة، الاستجابة، حكم القانون، العدالة والإدماج، والفاعلية والكفاءة.

٣. يعد نظام النزاهة الوطني ومكافحة الفساد نظاماً شاملاً، وإذا لم تعمل أبعاده المختلفة بتناسق وتعاون من أجل إعلاء قيم وممارسات النزاهة، فإن ما يمكن

تحقيقه يظل محدوداً ومنقوصاً. وقد حددت «منظمة الشفافية الدولية» تلك الأبعاد بثلاثة عشرة بُعداً هي: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، القضاء، القطاع العام، أجهزة إنفاذ القانون، سلطة إدارة الإنتخابات، الأمبوزدمان*، مؤسسات الرقابة المالية، الأحزاب السياسية، وسائل الإعلام والإتصال، المجتمع المدني، ومؤسسات الأعمال.

٤. تمشياً مع مقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فإن مكافحة الفساد تتطلب نهجاً شاملاً ومتعدد الجوانب يُبنى على المنع والوقاية، والتجريم، والتعاون الدولي، وينطلق من وضع وتنفيذ وترسيخ سياسات فعالة ومنسَّقة تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة.

٥. إن تنفيذ سياسات مكافحة الفساد يحتاج إلى وجود هيئة/أو هيئات للنزاهة ومكافحة الفساد والرقابة العامة قوية وممكنة، وتتمتع بالاستقلالية اللازمة للإضطلاع بوظائفها بصورة فعالة، من جهة، وإلى إرساء وترويج ممارسات فعالة يلتزم بها الكبير قبل الصغير، والمسؤول قبل المواطن، من جهة ثانية. فقد سُئل باني سنغافورة الحديثة «لي كوان يو»، في وقت سابق، عن سبب تفوق سنغافورة في مكافحة الفساد بالمقارنة مع الدول الآسيوية الأخيرة؟، فأجاب: «نحن نحارب الفساد من قمة الهرم، وهم يمسكون اللصوص الصغار ولا يقتربون من المفسدين الكبار».

٦. إن بناء كفاءة وفاعلية أجهزة ومؤسسات الدولة، بما فيها تلك المختصة بالرقابة العامة والمالية والمعنية بالنزاهة ومكافحة الفساد، يتطلب اختيار الموظفين العموميين على أسس الجدارة والكفاءة والتميز والأمانة ونظافة اليد.

---

* ويقصد بها "The Imposed man"، أي الكفاءة والفاعلية، في أقرب معنى لها هنا. (المحرر).

٧. لا يمكن تحقيق مكافحة الفساد الفعّالة دون مكافحة الفساد في القطاع الخاص، وإعلاء قيم النزاهة فيه، وضمان امتثاله لقواعد الحوكمة الرشيدة في المؤسسات والشركات الكبرى، فضلاً عن أهمية ضمان التزام القطاع الأهلي والتطوعي ومؤسسات المجتمع المدني بأعلى درجات النزاهة والشفافية والمساءلة.

٨. الفساد طريق ذو اتجاهين وينطوي دوماً على طرفين، ويتضمن جانبي العرض والطلب، إذ إن مرتكب الفساد يمكن أن يكون فاعلاً (Active) (الراشي) كما يمكن أن يكون متلقياً (Passive) (المرتشي)، بأسباب متعددة، ولذا فإن استراتيجية مكافحة الفساد يستوجب شموليتها، وتناولها لأشكاله السياسية والإدارية والمالية كافة، ومعالجتها لأسبابه المحتملة، ضمن أولويات تعتمد على طبيعة الفساد في كل قُطر.

٩. إدراج مكافحة الفساد والحكم الرشيد، جزءاً أصيلاً، ضمن الأجندة الإنمائية للوطن العربيّ، إذ لا يمكن أن يتحقق الإنماء المستدام وتحسين نوعية حياة الأفراد من دون المكافحة الفعالة للفساد وضبط وتائره وتطوير الحوكمة الرشيدة.

١٠. من الثابت استحالة مكافحة الفساد وسط غياب تشريعات قوية وملائمة، ما يستوجب تطوير التشريعات وسد الفجوات فيها وتحقيق مواءمتها مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بخاصة التشريعات المتعلقة بالإفصاح وإشهار الذمة المالية، والسرية المصرفية، وتعارض المصالح، والمساءلة القانونية والإدارية والمدنية، والرقابة المالية والإدارية، وقوانين الشركات والاستثمار، وحماية المال العام والثروات الوطنية.

الجدول رقم (١)

تصنيف الدول العربيّة في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٥*

الدولة	الترتيب	العلامة	المقارنة مع العام الماضي
قطر	٢٢	٧١	+
الإمارات	٢٣	٧٠	٠
الأردن	٤٥	٥٣	+
السعودية	٤٨	٥٢	+
البحرين	٥٠	٥١	+
الكويت	٥٥	٤٩	+
عُمان	٦٠	٤٥	٠
تونس	٧٦	٣٨	–
الجزائر	٨٨	٣٦	٠
مصر	٨٨	٣٦	–
المغرب	٨٨	٣٦	–

الدولة	الترتيب	العلامة	المقارنة مع العام الماضي
جيبوتي	٩٩	٣٤	–
موريتانيا	١١٢	٣١	–
لبنان	١٢٣	٢٨	+
جزر القمر	١٣٦	٢٦	٠
سورية	١٥٤	١٨	–
اليمن	١٥٤	١٨	–
العراق	١٦١	١٦	–
ليبيا	١٦١	١٦	–
السودان	١٦٥	١٢	+
الصومال	١٦٧	٨	٠

*الترتيب من أصل ١٦٨ دولة وحسب الموقع الإلكتروني «لمنظمة الشفافية الدولية» www.transparenty.org

الجدول رقم (٢)

وضع دول عربية مختارة على عوامل الحوكمة لدى البنك الدولي، ومؤشر مدركات الفساد لدى «منظمة الشفافية الدولية» في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٤

الدولة	مؤشرات الحوكمة						مؤشر مدركات الفساد العلامة	مؤشر مدركات الفساد الترتيب
	VA	PS	GE	RQ	RoL	CC		
الأردن	–	–	+	–	+	+	–	–
المغرب	–	+	–	–	–	+	+	+
تونس	+	–	–	–	+	–	–	–
الإمارات العربيّة المتحدة	–	–	+	+	+	+	+	+

VA= المشاركة والمساءلة، PS= الاستقرار السياسي، GE = فاعلية الحكومة، RoL= حكم القانون، CC= السيطرة على الفساد، (–) تعني تغير سلبي، (+) تعني تغير إيجابي.

الجدول رقم (٣)

مؤشر هشاشة الدولة لدول عربية مختارة لعام ٢٠١٥

الدولة / المؤشر	الأردن	المغرب	تونس	ليبيا	الإمارات العربيّة المتحدة
المؤشرات الاجتماعية					
الضغط السكاني	٧,٠	٥,٥	٤,٧	٥,٧	٤,٥
اللاجئين والنازحين	٨,٨	٥,٣	٤,١	٧,٤	٢,٢
التنمية الاقتصادية اللامتساوية	٧,٧	٧,١	٧,٨	٧,٨	٣,٩
التوترات الاجتماعية	٣,٦	٧,٦	٥,٥	٦,٤	٢,٥
الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة	٥,٩	٦,٣	٥,٤	٦,١	٤,٢
الفقر والتراجع الاقتصادي	٦,٣	٥,٣	٦,٦	٨,٠	٢,٩
المؤشرات السياسية والأمنية					
شرعية الدولة	٦,١	٦,٥	٧,٠	٩,٨	٦,٦
الخدمات العامة	٤,٧	٥,٧	٤,٩	٧,٥	٢,٧
حقوق الإنسان وحكم القانون	٧,٦	٧,٠	٧,٠	٩,٠	٧,١
الأوضاع الأمنية	٥,٥	٥,٧	٧,٨	٩,٣	٣,١
النخب العصبوية	٦,٩	٦,٦	٨,١	٩,١	٣,٦
التدخل الخارجي	٦,٨	٦,٠	٦,٩	٩,٥	٢,٩
العلامة الكلية	٧٦,٩	٧٤,٦	٧٥,٨	٩٥,٣	٤٦,٢
الاتجاه العام عبر عشر سنوات	استقرار	تحسن	تراجع		تحسن

(٣)

الاقتصاد والتنمية المستدامة

أ.د. باسل البستاني*

منذ البدء؛ واجه الإنسان ثنائية قدر: قدره أن يُخلق، وقدره أن يُرزق. حقيقتان تقعان في صميم الوجود البشري ولكن بفارق حاسم: فالخلق إعجاز، والرزق إنجاز، الأول حتمي، والثاني اختياري. فإذا تركنا أمر الخلق لصاحب الخلق سبحانه، نصبح في مواجهة حتمية وجود فارض لتوفير الرزق، ما يتطلب بذل المجهود ليستقر في حاضنة الإنتاج، الذي بدوره يشكل ركن التنمية. وهذه إن احتوت الإنسان، حينها ينتهي بنا المقام في علية مع التنمية البشرية.

إن مسيرة الانطلاق، لا يمكن فيها تجاوز الحاضر استشرافاً لمستقبله، فكلاهما رفاق دربٍ يجود في رحاب الوجود. إلا أن الشرط الضروري لتحقق إيصال جسرٍ لعبورٍ بينهما يستلزم بناء مستلزمات اقتصاد قادر على تجاوز المعاناة القائمة، وبخاصة على أصعدة الإنتاج وفرص العمل والأداء، بالإضافة إلى ضمان أسس الأمن الوطني والقومي بكل أبعادها.

وفي مخاض ذلك؛ تتفتح إمكانية تقرير مسار المستقبل بكل فسيح مرتكزاته، المختارة أدناه، وجميعها حيوية الموقع ومستقبلية التطلع:

---

* مستشار التنمية الاقتصادية الدولية، عضو منتدى الفكر العربيّ/العراق.

أولاً: مرتكز النظام الاقتصادي

تأتي، هنا، الدعوة إلى إقامة هيكل اقتصادي رصين متكامل البناء، مُنتج ومتوازن وإيجابي النمو، تحتضنه المساواة والعدالة التوزيعية مع الديمقراطية التشاركية، ضماناً لتحقيق مستويات من المعيشة تتجاوز الكفاف إلى الكفاية، وما بعدها. وتعد رصانة واستقرار دينامية هذا المرتكز الدعامة لاستقرار كلية المجتمع وتهيئة البيئة اللازمة لاستمراره في العطاء والإغناء، فهي ركيزته.

ثانياً: مرتكزات الثروة القومية

يؤكد التطور الفكري والتحليلي المعاصر ضرورة محتوى مصادر الثروة المترابطة في ثلاثية أبعادها التي تتجاوز مجرد الثروة المادية، كما ينادي بها النموذج السائد في فلسفته النيوليبرالية الاقتصادية. وتتضمن الثروة القومية المستهدفة هدف تطوير وحماية منابعها المتمثلة في رؤوس الأموال الآتية:

(أ) الثروة المـادية = رأس المال المصنع = الإنتاج والنمو الاقتصادي

(ب) الثروة البشرية = رأس المال البشري = التنمية البشرية

(جـ) الثروة البيئيـة = رأس المال البـيئي = التنمية المستدامة

وفي إطار هذه الثلاثية؛ يُشكل رأس المال البشري العمود الفقري لتكوين الثروة، يدعم ذلك المؤشرات التي تؤكد على أن مشاركته النسبية في مجموع الثروة تزيد وبشكل ملموس عن نصفها. فهو محور الانطلاقة بواقعة جعله العقل البشري جوهر الحُكم في القرار والمسار.

ثالثاً: مرتكز الاقتصاد المعرفي

يتضمن هذا المرتكز حيوية اتخاذ العلم والتقنية والمعرفة المتطورة هادياً لتفعيل قاعدة ووظائف المجتمع وديناميته، وبالتالي تعظيم قدرته وثروته. إن إدراك أبعاد الاقتصاد المعرفي وأثره، بما يتضمنه من خزين متين من المواهب والخلق والإبداع، يشكل راهناً تحدياً جارفاً لأهم قواعد علم الاقتصاد السائد، مشرعاً في انفتاحه آفاقاً رحيبة لكنوز عطاءٍ رهيبة.

رابعاً: مرتكز التنمية المستدامة

يتضمن جوهر التنمية بُعداً مستقبلياً مضمونه توفير مستلزمات التنمية للجيل القائم دون التفريط بحقوق وفرص الجيل القادم، أي جعلها المرجعية الحاكمة في التقرير والتسيير. وينطلق تعاظم الاهتمام بهذا البُعد الحيوي للتنمية من مركزية رأس المال البيئي، ويتجاوزه إلى أبعاد أخرى تضم القرارات والسياسات والممارسات الاقتصادية، تأكيداً لجوهرية ضمان وجود كل ما هو مطلوب توفره علمياً وعملياً لدعم استمرارية الوجود البشري.

خامساً: مرتكز «الخصوصية العربيّة»

هنا يرد التأكيد على «هوية» مشروع النهضة الشاملة انطلاقاً من الواقع العربيّ في امتداد حركته المستقبلية. فالإبداع الإنساني يتعاظم إذا تجاوز الفراغ وانطلق من أحضان «الكينونة الحضارية» التي ينتمي إليها. فجوهر الخصوصية هنا معينه وطنية الولاء، وعروبة الانتماء. وفي هذا يكمن شرط البناء والعطاء والإغناء.

سادساً: مرتكز الدينامية التطبيقية

يفرض التوجه العملي لتفعيل هذه المرتكزات احتواؤها في «كتلة إندماجية» واحدة، يشغلها صفوة من علماء الأمة في مختلف الاختصاصات. إن محور وظيفتها إبداع تصميم «نموذج معرفي وتحليلي وعملي»، يحكم كل ما هو مطلوب من مستلزمات لوجستية من خطط وبرامج وسياسات تكون جامعة مانعة، يرقى بالأداء إلى مستوى المهمة، تجسيداً وإنجازاً.

في كل هذا، نحن هنا نستهدف ذات الإنسان في فكره وفضائه، علمه وطموحه، بنائه وبقائه، تصعيداً لأمنياته وأحلامه، فهو وسيلة وغاية الوجود في أسمى صوره وإبداعه.

الجلسة النقاشية الختامية

تقاطر نخبة، من الساسة والمفكرين والباحثين والأكاديميين، حول الجلسة النقاشية الختامية للندوة الحوارية الموسومة «استشراف أوضاع الوطن العربيّ عام ٢٠٢٥»، في ضوء الأوراق المختصة التي قدمت للمؤتمر، وتناولت تطورات الوضع الإقليمي والدولي، ومحاور «حقوق الإنسان» و«التحول الديمقراطي» و«الفساد والحاكمية الرشيدة» و«الاقتصاد والتنمية المستدامة»، وسط مشهد الاضطراب وعدم الاستقرار في المنطقة.

وقد وسم محذور المرحلة الراهنة منطلق الانشغال الفكري في مطلب «وقفة عربية جادة»، أمام تحديات، ما اعتبره بعض المشاركين، «النظام الدولي العائم» ضمن مسار تحولي انتقالي، قد لا تستقر ملامحه أو تتضح قواعده إلا بعد فترة من الزمن، تطول أو تقصر، وفق ديناميات التغيير وسرعتها، بما يجعل سمة «الفوضى»، غير الخلاقة، بطبيعة الحال، سيدة الواقع الراهن، إزاء اختلال موازين القوى، ومثالب الصراعات والحروب والأزمات الأهلية، وتنامي أنماط التحالفات والمحاور، المتمايزة، وربما المتضادة، حد الخصومة أحياناً، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وازدواجية المعايير، فضلاً عن التدخل في شؤون الدول، تحت ذرائع أخلاقية وإنسانية وقانونية.

ووفق رؤية المشاركين؛ فإن الوطن العربيّ يعد الأكثر تأثراً بالتطورات الدولية والإقليمية، فيما أدخلت المتغيرات والأحداث الجارية في المنطقة، منذ خمس سنوات تقريباً، المشهد الإقليمي العربيّ في أتون تفاعلات متناقضة، غير مستحدثة، ضمن ما يمكن وصفه بحالة «السيولة السياسية»، تزامناً مع دور القوى الإقليمية والدولية المضاد، في ظل تنامي الحركات «الجهادية» المتطرفة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» وأخواتها، والمجموعات المسلحة، بفعل التغذية الخارجية، مالاً وسلاحاً وعتاداً، بما يصب، بالتبعية، في خدمة مصالح الاحتلال الإسرائيلي، للمضي قدماً في نمط عدوانها

الثابت ضد الشعب الفلسطيني العربيّ، ومحاولة تحقيق أهدافها بالمنطقة، إزاء ما تعتقده فعلاً بعيداً عن ضغط المساءلة، نظير الإسناد الأمريكي المفتوح، وضعف الدعم العربيّ الإسلامي للقضية الفلسطينية.

وقد توقف المشاركون عند أبرز تحديات المشهد العربيّ الراهن؛ التي تفاقمت حدّتها مع إرهاصات أزمتي سورية والعراق، اللتين خرجتا من معادلة القوة العربيّة لصالح انكشاف ساحتيهما أمام التحالفات الإقليمية الدولية المتمايزة، وربما المتضادة، وبالتالي الاختراق الخارجي؛ عدا الأزمات الخانقة التي تعاني منها غالبية الدول العربيّة، مع الأخذ بالاعتبار الخصوصية القُطرية، إزاء تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، في ظل ارتفاع نسب البطالة والفقر، وانتشار المحسوبية والواسطة والفساد، وسوء البنى التحتية، وتنامي «الولاءات» الأولية الضيقة على حساب المصلحة الوطنية العليا، وضعف الحريات العامة والتعددية السياسية والحزبية، وغياب تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، والشافية والمساءلة، وغلبة المنظور الأمني على السياسي في التعاطي مع الحريات العامة، ومطالب الحراك الشعبي بالإصلاح، كما حدث، وما يزال، في بعض ساحات المنطقة.

وبالنسبة إليهم؛ كلما كانت قسمة السلطة غير سليمة ولا متوازنة، كما الحال مع الثروة ومقدرات الأمة، بما يجسد دولة «الثقب الأسود»، التي تعد سمة عامة مشتركة بين الدول العربيّة، حيث مركزية الدولة وصعوبة تمكنها من بناء علاقة متوازنة مع الهيئات والمؤسسات، وتغول السلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية، وسوء توزيع السلطة والثروة، فإن ذلك يقود إلى غياب قيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، ويخلق إشكالية «المواطنة» وتحديات الهوية والتمييز.

ولخلق فعل عربي مضاد؛ رأى المشاركون أن «تحقيق التغيير المنشود يتطلب تشخيص ومعالجة التحديات الراهنة التي تواجه الدول العربيّة، سبيلاً للنهوض والتقدم بخطى ثابتة نحو الغد القادم، ضمن نظام عالمي قيد التشكل»، من أجل «قيام العرب بدور فاعل في الساحة، وعدم الارتهان للتأثر فقط بمجريات الأحداث»، داعين إلى أهمية

«وجود نظام إقليمي يتضمن مبادئ ومرتكزات حقيقية حول توازن القوة والمصالح، دونما تعارض مع المبادئ الرئيسية التي ينضوي في إطارها».

وحثوا على حيوية «تحقيق وحدة في الموقف الجماعي العربيّ، بدءاً من أنماط تعاونية ثنائية وصولاً إلى بلورتها جماعياً، ولا سيما في الشقين السياسي والأمني، وفق استراتيجية واضحة الأهداف وآليات النفاذ، تستل تحركها من جامعة الدول العربيّة وأذرعها المؤسسية، غداة تفعيلها، بهدف بلورة أمن وتعاون جماعي حقيقي في إطار توازن القوة والمصالح، وإيجاد إطار جمعي قادر على حل الخلافات وضبطها، وتعزيز أطر التنسيق والتعاون في مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، من أجل صد الاختراق الخارجي، وإحباط محاولات «التقسيم» و«التفتيت» المنضوية ضمن الخطط الخارجية الجاهزة»، بحسبهم.

بيد أن ذلك يتطلب، في الأساس، «إرادة سياسية عربية فعلية للنهوض وتفعيل الوسائل والأدوات والمؤسسات القائمة، عقب إعادة النظر في هيكلتها وفق التطورات الراهنة، بالإضافة إلى الاهتمام بالشعب العربيّ، وبحقوقه ومطالبه، من أجل بناء قوة عربية حقيقية تستطيع مواجهة الأحداث والمتغيرات الحالية، والتأثير في مسارها».

وإذا كانت التنظيمات المتطرفة، من غير الدولة، مثل «داعش» وأخواتها، قد دخلت عنصراً حديثاً فاعلاً في الصراع، بعدما اختلف مفهومه وأدبياته من حيث أطرافه عقب أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، فباتت تؤثر في مجريات الأحداث وتشكل موطن تهديد فعلي للمنطقة، كما ساحات مختلفة من العالم، إلا أن بعض المشاركين يقدرون بأن «دورها سيضعف في المآل الأخير»، وفق رأيهم.

يستقيم ذلك، وفق المشاركين، مع الحاجة إلى معالجة التحديات الداخلية، التي تجابه غالبية الدول العربيّة، بحسب خصوصيتها، من أجل النهوض العربيّ، في إطار «دولة ديمقراطية مدنية، يتسع مضمونها ورحابها لكل المواطنين، بصرف النظر عن توجهاتهم ومعتقداتهم، يتم فيها، بضمانة الدستور، تحقيق المساواة والعدالة، وتعزيز الحريات العامة والتعددية السياسية والحزبية، وضمان الشفافية والمساءلة، ومكافحة

الفساد، وتحقيق الاندماج الاجتماعي على مستوى الهوية والمواطنة، بعيداً عن الهويات الفرعية، التي تجر الويلات على السلم المجتمعي وتتسبب في عرقلة الاندماج وتهدد آفاق التنمية وتحقيق التقدم»، كما هو الحال اليوم.

ودعا المشاركون إلى «ترسيخ قيم التفاعل والمشاركة وثقافة الحوار؛ المستل لأقانيم احترام التنوع والاختلاف والنقاش الموضوعي الجاد والتوافق المشترك، والتي تؤسس في المحصلة «للدَمقرطة المجتمعية» و«المواطنة الفاعلة» ولمرافد التجديد وتعزيز الثقة وتوحيد الصفوف والرؤى وحل الخلافات المواقفية واحتواء التناقضات الداخلية ضمن آلية سلمية تضمن السلم المجتمعي، باعتبارها أس عملية الإصلاح والبناء الديمقراطي».

وركزوا في مداخلاتهم النقاشية على «المواطنة» التي تشكل مكوناً أساسياً في بنيان الديمقراطية، والتي يتم من خلالها التغلب على الإنقسامات الطائفية والمذهبية والقبلية واختراقها، وإدارة تنوعها بشكل حكيم، بما لا يعني تهديمها وإنما تحييدها من العلاقة بين المواطن والدولة وبين المواطنين أنفسهم، بحيث لا يكون لها علاقة بحقوق المواطن وحرياته وبمساواته أمام القانون في الدولة.

وفي ذلك؛ أوصى المشاركون بضرورة «تحقيق الانسجام التام بين الحقوق والواجبات والمساواة وسيادة القانون، والاستلال المتوازي لمعادلتي شراكة «التضحيات/المكاسب» وتوزيع «المكاسب/الالتزامات» في الدولة مع مفهوم المواطنة القائم على مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق والواجبات وعدالة التوزيع، بالنسبة للسلطة والثروة ومقدرات الأمة، وسيادة القانون، والفصل المتوازن بين السلطات لمنع تغول سلطة على أخرى».

وينسجم ذلك مع «وضع معايير واضحة للتعيين ومنع الاحتكار في الوظائف العُليا، وفرص متساوية في العمل والتعليم والصحة، والقضاء على الواسطة والمحسوبية، ومكافحة الفساد، واعتماد الشفافية والمساءلة»، تزامناً مع «إحداث لغة التناغم بين حقوق المواطنين وواجباتهم، عبر إعلاء منطوق الوطنية على حساب القبلية والمناطقية والمذهبية، ضمن مشروع وطني متكامل».

ودعوا إلى حيوية «إنشاء معادلة تصالح مع كافة المكونات المجتمعية، وفق قاعدة التكافل والتشارك وليس القبول أو التسامح فقط»، فيما يدخل هنا مطلب «تجديد الخطاب الديني بلغة ومتطلبات الواقع المعيش، لسد المنافذ أمام الجماعات المتطرفة التي توظف المفاهيم والمصطلحات كوسيلة لاجتذاب الشباب إلى ساحات التطرف»، بحسبهم.

ولفتوا إلى أهمية «تضافر جهود الأطراف المعنية، وخلق الشراكة الفاعلة، على قاعدة الحوار الوطني/ العربيّ الشامل، بين مؤسسات القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، وتفعيل دور النخب الثقافية والفكرية، والمؤسسات التربوية والتعليمية والدينية والإعلامية والمجتمعية، كل في نطاق عمله، من أجل تعزيز شعور الانتماء والوعي الوطني، ولا سيما عند الشباب، وتحفيز الاهتمام بالثقافة العامة، وتنمية روح العمل الجماعي، واطلاع الطلبة على واقع مجتمعهم والتفاعل مع قطاعاته والمساهمة في خدمته، تزامناً مع إعلاء القيم الإخلاقية والإنسانية وتعزيزها والتصدي للممارسات السلبية».

ويأتي هنا، بحسب المشاركين، أهمية «تعزيز دور المؤسسة التعليمية، بمراحلها المدرسية والجامعية المختلفة، لإيجاد مناهج تسهم في تعزيز قيم العقل والتفكير الناقد والعمل والجهد ونبذ العنف عند الشرائح الشبابية وتنمية الوعي والروح الوطنية لديها، من أجل تحقيق هدف التمكين الديمقراطي وصد الأجندات الخارجية المضادة».

وأشاروا إلى ضرورة «تعزيز عمل مؤسسات المجتمع المدني، الحزبية والنقابية والعمالية وغيرها، وإعطائها المساحة الكافية لممارسة دورها المجتمعي، ومهام الرقابة الشعبية على الأداء السياسي المؤسسي، والتي من خلالها تتجسد المشاركة الفاعلة للمواطنين في الحياة العامة».

الملاحق

ملحق (١)

المشاركون في الكتاب

«الأسماء حسب الترتيب الأبجدي»

(مع حفظ الألقاب)

أ.د.باسل البستاني

أستاذ أكاديمي في الاقتصاد والمالية، ومستشار في التنمية الاقتصادية الدولية. حاز شهادة البكالوريس في التجارة من العراق عام ١٩٥٧، والماجستير عام ١٩٦١ والدكتوراة في الاقتصاد والمالية عام ١٩٦٩من الولايات المتحدة الأمريكية. عمل في التعليم والتدريس الجامعي في كل من العراق والولايات المتحدة وأستاذاً جامعياً وعميداً في الأردن، كما عمل مستشاراً اقتصادياً للبنك الدولي في الولايات المتحدة، ومستشاراً اقتصادياً للأمم المتحدة في السعودية، وكبيراً للمستشارين الاقتصاديين في الإمارات العربية المتحدة، ومستشاراً اقتصادياً في الجامعة الأردنية بعمّان. وسبق له أن عمل أيضاً مديراً عاماً للأبحاث، ومستشاراً اقتصادياً في البنك المركزي العراق، وكان عضواً في مجلس إدارة البنك. له العديد من الدراسات والأبحاث والمقالات المنشورة، ومن أحدث مؤلَّفاته كتاب «**نحو رؤية تنموية عربية: الإطار الفكري والتحليلي**».

أ. جواد الحمد

يحمل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة درهام في بريطانيا، ويعمل مديراً عاماً لمركز دراسات الشرق الأوسط/ الأردن منذ العام ١٩٩١، ورئيس تحرير مجلة «دراسات شرق أوسطية» العلمية المحكمة منذ العام ١٩٩٦. له العديد من المؤلفات المنفردة والمشتركة، من بينها «السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبدالله الثاني»، «مستقبل السلام في الشرق الأوسط»، «مستقبل اللاجئين الفلسطينيين»، «التحولات والثورات الشعبية في العالم العربيّ»، «الخارطة السياسية في الشرق الأوسط»، «الإسلاميون والحكم»، «التحول التركي تجاه المنطقة العربيّة»، «رؤية واقعية للتحولات الديمقراطية في الوطن العربيّ ومستقبلها»، والعديد غيرها.

كتب العديد من المقالات والتحليلات والتقارير حول التحولات السياسية والاستراتيجية المختلفة، بما في ذلك سياسات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط، وحول التحولات الديمقراطية والإصلاح السياسي في العالم العربيّ.

وترأس وشارك في أكثر من ٨٥ مؤتمراً علمياً حول الشرق الأوسط والسياسات الدولية داخل الأردن وخارجه، وتتركز اهتماماته حول التحولات في الشرق الأوسط والسياسات الدولية تجاهها، بما في ذلك عملية السلام وصناعة السلام في المنطقة والإصلاح والديمقراطية.

م. سمير الحباشنة

رئيس الجمعية الأردنية للعلوم والثقافة، الوزير والنائب وعضو مجلس الأعيان سابقاً، عضو منتدى الفكر العربيّ. شغل العديد من المناصب المرموقة؛ مثل: العمل في المجال الحكومي والخاص، عضو مشارك في نقابة المهندسين الزراعيين (١٩٧٨- ١٩٨١)، مدير عام المكتب العربيّ لدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع الزراعية (١٩٧٨-١٩٨٤)، عضو رابطة الكتاب الأردنيين، عضو اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني، عضو الهيئة التأسيسية لمركز دراسات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربيّ، الأمين العام لمنتدى برلمانات الدول العربيّة والإفريقية لشؤون السكان والتنمية (١٩٩٦-١٩٩٧)، رئيس اللجنة البرلمانية لشؤون التنمية والسكان في مجلس الأمة (١٩٩٦-١٩٩٧)، مستشاراً لوزير الشباب (١٩٩٣)، رئيس مجلس إدارة شركة ملح الصا في الأردنية، نائب رئيس مجلس إدارة إعمار الكرك، عضو في الهيئة الوطنية للأردن أولاً. نال وسام الاستقلال من الدرجة الأولى.

د. صباح ياسين

سفير سابق للعراق في الأردن (٢٠٠٤-٢٠٠٩)، ومدير مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت (سابقاً). حاز درجة الدكتوراة في الإعلام مع مرتبة الشرف الأولى من كلية الإعلام بجامعة القاهرة عام ١٩٩٠، ومن قبل ماجستير الصحافة والنشر عام ١٩٨٣، ودبلوم الصحافة والنشر عام ١٩٧٨ من الجامعة نفسها، والبكالوريس في اللغة العربية آدابها من جامعة بغداد عام ١٩٧١. عمل باحثاً سياسياً وإعلامياً، وكان معاوناً للمدير العام ومديراً لقسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، ومديراً عاماً لقناة العراق الفضائية ١٩٩٥-١٩٩٨، ورئيساً لتحرير جريدة «الثورة» العراقية ١٩٩١-١٩٩٢، ونقيباً للصحفيين العراقيين ١٩٨٦-١٩٩٠، ورئيساً لجمعية حقوق الإنسان في العراق ١٩٨٣-١٩٨٩. كما عمل بين عامي ١٩٨٩-٢٠١٣ محاضراً في

جامعة النهرين، وفي كلية الإعلام بجامعة بغداد، وأشرف على عدة رسائل ماجستير ودكتوراة في كليتي الإعلام والعلوم السياسية بجامعة بغداد، والجامعة الأردنية، وجامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا. وعمل أيضاً أستاذاً مساعداً في قسم العلوم السياسية بالجامعة الأردنية، وفي كلية الإعلام بجامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا في الأردن. وهو عضو اللجنة العلمية في المركز المغربي متعدد الاختصاصات للدراسات الاستراتيجية والدولية بفاس في المغرب، ونظَّم العديد من الندوات والفعاليات الثقافية والإعلامية. من كتبه المنشورة: «**الإعلام الفضائي في الوطن العربي: تحليل المضمون والتأثير في النخب والرأي العام**»، مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ٢٠١٣؛ و«**الإعلام: النسق القيمي وهيمنة القوّة**»، مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ٢٠٠٦؛ و«**الإعلام - حرية في انهيار**»، الشبكة العربية للنشر في بيروت ٢٠٠٩، و«**الفكر والقضايا القومية في الصحافة العربية: دراسة مقارنة للصحافة في مصر والعراق**»، دار الشؤون الثقافية العامة في بغداد ١٩٩٢ (في الأصل رسالة الدكتوراة).

أ.د. عبد القادر محمد فهمي الطائي

أستاذ العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط بعمّان. بدأ حياته المهنية أستاذاً للعلوم السياسية في جامعة بغداد/كلية القانون والسياسة، منذ العام ١٩٧٨ حتى العام ١٩٨٧، لينتقل بعدها إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، حتى العام ٢٠٠٦. كما عمل في الجامعة الأردنية عضو هيئة تدريس في قسم العلوم السياسية/كلية الآداب، خلال الأعوام من ٢٠٠٨- ٢٠١٢، انتقل بعدها إلى كلية الآداب والعلوم في جامعة الشرق الأوسط، وعين رئيساً لقسم العلوم السياسية فيها من العام ٢٠١٢ حتى العام ٢٠١٤.

أشرف على العديد من رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراة، وله ٣٦ بحثاً منشوراً في مجلات علمية محكّمة.

نُشر له ١٣ مؤلفاً في حقل الاختصاص منها: «**المدخل لدراسة الاستراتيجية**»، «**السياسة الخارجية**»، «**الوجيز في الدبلوماسية**»، «**الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية**»، «**النظريات الكلية والجزئية في العلاقات الدولية**». كما شارك في العديد من المؤتمرات العلمية داخل الوطن العربيّ وخارجه.

د. محمد أبو حمّور

الأمين العام لمنتدى الفكر العربي. حاصل على درجة الدّكتوراة في الاقتصاد والمالية العامة من جامعة Surrey في بريطانيا عام ١٩٩٧ وشهادة الماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأردنيّة عام ١٩٨٩ والبكالوريوس في الاقتصاد من جامعة اليرموك عام ١٩٨٤. تولى منصب وزير المالية (٢٠٠٩- ٢٠١٠). حصل على جائزة أفضل وزير مالية في الشرق الأوسط لعام ٢٠١٠ الممنوحة لمساهمته في انتعاش اقتصاد بلده خلال الأزمات المالية المختلفة، وشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة البوتاس العربيّة (٢٠٠٧ - ٢٠٠٩)، كما شغل قبلها منصب رئيس الهيئة التنفيذيّة للتخاصية (٢٠٠٥- ٢٠٠٧)، وكان وزيرًا للمالية في الفترة ما بين نهاية عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٥، وخلال هذه الفترة حصل على جائزة أفضل وزير مالية في الشرق الأوسط لعام ٢٠٠٤ على هامش الاجتماعات السّنويّة لصندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ في واشنطن، كما كان وزيرًا للصناعة والتجارة خلال عام ٢٠٠٣، وشغل أيضًا منصب أمين عام وزارة المالية منذ بداية عام ٢٠٠٠ ولغاية عام ٢٠٠٣، بعد أن شغل منصب مستشار لمعالي وزير المالية خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ وعمل في البنك المركزيّ خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٨. عمل أيضًا محاضرًا غير متفرغ في الجامعة الأردنيّة لطلبة الماجستير في الاقتصاد وأشرف على مناقشة رسائل عدد من الطلاب. كما ترأس مجالس إدارات شركات ومؤسسات متعددة في الأردنّ وبعض البلاد العربيّة، وهو عضو في العديد من اللّجان المختصة على المستوى الوطنيّ والإقليميّ وشغل عضوية العديد من مجالس إدارة الشركات والمؤسسات الوطنيّة والبنوك والجامعات ومَرَاكز الدراسات. من مؤلفاته وأبحاثه المنشورة: «**ضريبة المسقفات في الأردنّ**» (١٩٨٧) «**العوامل المؤثرة على معدل خدمة الدين العام الخارجيّ في الأردنّ**» (١٩٨٨). «**أثر المساعدات المالية والقروض الخارجيّة على ميزان المدفوعات وعرض النقد**» (١٩٨٩). «**أثر عجز الموازنة العامة على الناتج القوميّ الإجمالي وميزان المدفوعات وعرض النقد**» (١٩٩٠). «**أدوات الدين العام الداخليّ من منظور إسلاميّ**» (١٩٩٢). «**استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردنّ**» (١٩٩٣). **قياس الطاقة الضريبية والجهد الضريبيّ في الأردنّ**» (١٩٩٨). «**أزمة السلة الغذائية العربيّة...التحديات واتجاهات المعالجة وتوجهات الحل في الأردنّ**» (٢٠١١). «**الأزمة المالية الدوليّة وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربيّ**» (٢٠١٢).

أ.د. محيي الدين توق

المدير العام للكادر العربيّ لتطوير وتحديث التعليم، عضو مجلس مفوضي «الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد»، ووزير سابق. يحمل شهادة الدكتوراة في تخصص علم النفس التربوي، في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٢.

شغل العديد من المناصب السياسية الرفيعة؛ مثل رئيس المعهد الدبلوماسي الأردني (٢٠٠٦)، سفير/مستشار وزير الخارجية لشؤون العلاقات الدولية/وزارة الخارجية (٢٠٠٥- ٢٠٠٦)، سفير فوق العادة ومفوض لدى الحكومة البلجيكية وسفير غير مقيم لدى كل من مملكة النرويج ودوقية لوكسمبرغ (٢٠٠٤- ٢٠٠٥)، المندوب الأردني الدائم لدى الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٤- ٢٠٠٥)، المندوب الأردني الدائم لدى منظمة حلف شمال الأطلسي «الناتو»، في نفس الفترة، المندوب الأردني الدائم لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (٢٠٠٠- ٢٠٠٤).

وفي المجال الأكاديمي؛ تولى مهام رئاسة جامعة فيلادلفيا ورئيس مجلس الجامعة ومجلس العمداء وعضو مجلس الأمناء فيها (١٩٩١- ١٩٩٢)، وأستاذاً جامعياً وعميداً في عدد من الجامعات داخل الأردن، ودولة الإمارات العربيّة، والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٧٢ حتى ١٩٩١.

نال وسام الاستقلال من الدرجة الأولى ٢٠٠٠، كما نال وسام الشرف الأكبر المذهب والموشح بالحرير/ جمهورية النمسا الفيدرالية ٢٠٠١.

دة. نادية سعد الدين

كاتبة صحفية وباحثة، حاصلة على شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، وتشغل منصب مديرة تحرير في جريدة «الغد» الأردنية، وتغطي الشأن السياسي الفلسطيني، في الجريدة نفسها. ومحاضرة غير متفرغة في العلوم السياسية.

صدر لها ثلاثة كتب وهي: كتاب «**الحركات الدينية السياسية ومستقبل الصراع العربيّ-الإسرائيلي**»، كتاب «**حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.. بين «حل الدولتين»**

و«**يهودية الدولة**»، وكتاب «**الصهيونية والنازية وإشكالية التعايش السلمي مع الآخر**»، ولها العديد من المؤلفات المشتركة.

تكتب بانتظام مقالات عن الشأن السياسي الفلسطيني والعربيّ في عدد من الصحف العربيّة، وشاركت بأوراق عمل في العديد من المؤتمرات، ونشرت العديد من الدراسات والأبحاث في مجالات علمية محكّمة، حول العلاقات الدولية، والفكر السياسي، والسياسات الخارجية، وقضايا الصراع العربيّ- الإسرائيلي؛ مثل: «**تأزم بنية الدولة المضيفة للاجئين: الأردن نموذجاً**»، و«**إخوان الأردن: المنافذ المجتمعية وإشكالية العلاقة مع الدولة**»، و«**تعثر أنماط التعاون الإقليمي من «منظور التكامل»**، و«**داعش» وسؤال التمكين في الأردن وفلسطين**»، و«**مستقبل النظم الإقليمية في بيئة عدم الاستقرار**»، و«**مستقبل الدولة العراقية في مواجهة عوامل تفكك مُقيدة**»، و«**التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان**».

أ.د.نبيل الشريف

وزير سابق، وعضو مجلس الأعيان سابقاً، رئيس شركة «إمداد» للإعلام، كاتب ومحلل سياسي، عضو منتدى الفكر العربيّ. حاصل على شهادة الدكتوراة في آداب اللغة الإنجليزية من جامعة إنديانا - الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨٠- ١٩٨٢).

شغل العديد من المناصب السياسية المرموقة؛ مثل: رئيس مجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ورئيس مجلس إدارة وكالة الأنباء الأردنية «بترا» (٢٠٠٩)، رئيس مجلس إدارة «معهد الإعلام الأردني» (٢٠٠٧- ٢٠٠٩)، سفير الأردن في المغرب والسنغال وموريتانيا (٢٠٠٤- ٢٠٠٦)، رئيس تحرير مسؤول في جريدة «الدستور» خلال الأعوام (٢٠٠٦- ٢٠٠٨) و (١٩٩٣- ٢٠٠٣)، الناطق بلسان الحكومة (٢٠٠٣).

محاضر غير متفرغ في برنامج الماجستير- دراسات إعلامية في الجامعة الأردنية (٢٠٠٨)، فضلاً عن التدريس في قسمي اللغة الإنجليزية في جامعة اليرموك والجامعة الأردنية، وفي برنامج الماجستير- دراسات إعلامية في الجامعة الأردنية (١٩٩١- ١٩٨٧).

عضو مجلس أمناء المنتدى العربيّ للبيئة والتنمية، وعضو لجنة تحكيم جائزة الإعلام البيئي التي تقدمها الجمعية الملكية لحماية الطبيعة.

نال وسام الإستقلال من الدرجة الأولى والثانية، والوسام العلوي- الملك محمد السادس، ملك المغرب، ووسام استحقاق- محافظ ولاية أريزونا- الولايات المتحدة الأمريكية.

دة. هناء الصديق القلال

وزيرة التعليم العالي سابقاً في ليبيا، تحمل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي، جامعة بيرن/سويسرا، خبيرة في مجال القانون الدولي وقضايا الحقوق والحريات، باحثة ومستشارة في المجال السياسي والعلاقات الدولية، وقضايا المرأة. عضو هيئة تدريس في جامعة بنغازي، عضو لجنة مراجعة القوانين التابعة للمكتب التنفيذي ٢٠١١، عضو لجنة كتابة الدستور التابعة لوزارة العدل ٢٠١١، رئيس المكتب القانوني في لجنة حماية المرأة من العنف التابعة لوزارة الصحة، مستشار سابق لمركز الحوار الإنساني، جنيف- سويسرا، مستشار سابق في مكتب المخدرات والجريمة، الأمم المتحدة، طرابلس- ليبيا، مؤسس وعضو سابق في المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان، ليبيا، باحثة في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية.

نُشر لها العديد من المؤلفات، مثل: كتاب «**الإسلام و الغرب: حدود الحرية الدنيا**»، كتاب «**التعذيب وتأثيره على وصول الضحايا للعدالة**»، «**الأسباب الداخلية للعنف والإرهاب والتطرف**»، «**التمكين الاقتصادي للشباب والعوائق التي تحد منه في العالم العربيّ**»، «**ليبيا من الثورة إلى الأزمة: دراسة تحليلية للأزمة الليبية وأبعاد الصراع فيها**».

ملحق (٢)

النـدوة الحواريّة

استشراف أوضاع الوطن العربيّ عام ٢٠٢٥

عمّان: مقرّ منتدى الفكر العربيّ

الثلاثاء ٢٠١٦/٥/١٧

برنـامج العمـل

١٠:٠٠-١٠:١٥	**الجلسة الافتتاحية** - كلمة **معالي د. محمّد أبوحمّور** الأمين العام لمنتدى الفكر العربيّ، وزير سابق
١٠:١٥-١٢:٠٠	**الجلســـة الأولى** رئيس الجلسة: **معالي م. سمير الحباشنة** رئيس الجمعية الأردنيّة للعلوم والثقافة، وزير سابق/عضو المنتدى - **محور «تطورات الوضع الدوليّ»** المتحدّث الرئيسيّ: **معالي أ.د. نبيل الشريف** رئيس شركة إمداد للإعلام، كاتب ومحلل سياسي، وزير سابق/عضو المنتدى - **محور «الإطار الإقليميّ ودول الجوار»** المتحدّث الرئيسيّ: **سعادة أ.د. عبدالقادر محمّد فهمي الطائي** أستاذ العلوم السياسية/جامعة الشرق الأوسط - **محور «حقوق الإنسان، الأقليات في الوطن العربيّ»** المتحدّثة الرئيسيّة: **معالي دة. هناء القلال** أستاذة جامعية، وزيرة سابقة/عضو المنتدى
١٢:٠٠-١٢:١٥	**استراحة**

١٢:١٥-٢:٠٠	**الجلســة الثّانية** رئيس الجلسة: سعادة **د. صباح ياسين** مدير مَرْكز دراسات الوحدة العربيّة - بيروت، سفير سابق **- محور «التحول الديمقراطيّ»** المتحدّث الرئيسيّ: **سعادة م. جواد الحمد** مدير عام مَرْكز دراسات الشرق الأوسط/عضو المنتدى **- محور «الفساد والحاكمية الرشيدة»** المتحدّث الرئيسيّ: **معالي د. محيي الدّين توق** المدير العام للكادر العربيّ لتطوير وتحديث التعليم، عضو مجلس مفوضي «الأكاديمية الدوليّة لمكافحة الفساد»، وزير سابق **- محور «الاقتصاد والتنمية المستدامة»** المتحدّث الرئيسيّ: **سعادة أ.د. باسل البستاني** مستشار التنمية الاقتصادية الدّوليّة/عضو المنتدى
٢:٠٠	**غداء**

ملحق (٣)
مطبوعات المنتدى

أولاً: سلسلة الحوارات العربية العالمية

١ - *Europe and the Arab World* (بالإنجليزية والفرنسية)
تقرير الحوار العربي الأوروبي الأول، ١٩٨٢

٢ - *America and the Middle East*
تقرير الحوار العربي الأمريكي الكندي، ١٩٨٣

٣ - *Palestine, Fundamentalism and Liberalism*
تقرير الحوار مع الأحرار الدوليّين، ١٩٨٤

٤ - *Europe and the Security of the Middle East*
تقرير الحوار العربي الأوروبي الثاني، ١٩٨٥

٥ - **العرب والصين**
مداولات الحوار العربي الصيني حول الحاضر والمستقبل، ١٩٨٦

٦ - **المقاومة المدنية في النضال السياسي**
مداولات ندوة اللاعنف في النضال السياسي، ١٩٨٦

٧ - *Arab, Non-Violent Political Struggle in the Middle East*
المحرّرون: رالف كرو، وسعد الدين إبراهيم، وآخرون

٨ - **ديجول والعرب**
مداولات ندوة شارل ديغول في ذكرى ميلاده المئة، ١٩٨٩
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم

٩ - **العرب واليابان**
مداولات الحوار العربي الياباني الأول، ١٩٨٩

١٠ - *Arab-German Relations in the Nineties*
مداولات الحوار العربي الألماني، ١٩٩١

١١ - *Arab-Japanese Dialogue II*
مداولات الحوار العربي الياباني الثاني، ١٩٩١

١٢ - *Arab-Japanese Dialogue III*
مداولات الحوار العربي الياباني الثالث، ١٩٩٢

١٣ - *Arab Immigrants and Muslims in Europe*
الحوار العربي الأوروبي الخامس، ١٩٩٣

١٤- *Ethics in Economy: Euro-Arab Perspectives*
أخلاقيات الاقتصاد: بحوث ومناقشات ندوة فكرية، ١٩٩٣

١٥- **التنمية، السياسة الخارجية، الديمقراطية:**
ندوة عربية نمساوية، ١٩٩٥

١٦- *(Euro-Arab Seminar 1995, Amman (1995*

١٧- *(Euro-Arab Seminar 1996, Vienna (1996*

١٨- **العرب والأتراك: الاقتصاد والأمن الإقليمي**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٦

١٩- *The Arab World and Turkey*

٢٠- **دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي: أوروبا والأقطار العربية** بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٧

٢١- *The Role of NGOs in the Development of Civil Society: Europe and the Arab Countries*

٢٢- **الكلفة البشرية للنزاعات**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٨

٢٣- *Human Cost of Conflict*

٢٤- *WTO Trading System: Review and Reform*

٢٥- **التعاون العربي الإيراني: المحاور السياسية والاقتصادية والثقافية**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٩

٢٦- **آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين**
بحوث ومناقشات ندوة، ٢٠٠٢

٢٧- **العرب والصين: آفاق جديدة في الاقتصاد و السياسة**
بحوث ومناقشات ندوة، ٢٠٠٦

ثانياً: سلسلة الحوارات العربيّة

١- **تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٨٤

٢- **تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية**
تأليف: أ. عبد الله بشارة، ١٩٨٥

٣- **التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها**
مداولات ندوة، ١٩٨٦

٤- **العائدون من حقول النفط**
مداولات ندوة حول التعاون العربي في مجال العمالة، ١٩٨٦

٥- **الأمن الغذائي العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٦

٦- **القمر الصناعي العربي بين مشكلات الأرض وإمكانات الفضاء**
مداولات ندوة، ١٩٨٦

٧- **إمكانات واستخدامات الشبكة العربية للاتصالات الفضائية**
تأليف: د. محمد المقوسي، ١٩٨٦

٨- **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم**
تأليف: د. علي الدين هلال، ١٩٨٦

٩- **التعلُّم عن بُعد**
مداولات ندوة «**التعلُّم عن بُعد والجامعة المفتوحة**»، ١٩٨٦

١٠- **الأرصدة والمديونية العربية للخارج**
مداولات ندوة «**السياسات البديلة لحماية الأرصدة ومواجهة المديونية**»، ١٩٨٧

١١- **العنف والسياسة في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٧

١٢- **الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٧ (طبعة ثانية ١٩٩٧)
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم

١٣- **الإنتلجنسيا العربية**
مداولات ندوة، ١٩٨٨

١٤- **الأزمة اللبنانية: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية**
مداولات ندوة، ١٩٨٨

١٥- **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٩

١٦- **النظام الإنساني العالمي وحقوق الإنسان في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٩

١٧- **آفاق التعاون العربي في التسعينات**
مداولات ندوة، ١٩٩١

١٨- **نحو تأسيس نظام عربي جديد**
مداولات ندوة، ١٩٩٢

١٩- **التنمية البشرية في الوطن العربي**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٣

٢٠- **اتفاقية غزة - أريحا: الأبعاد الاقتصادية المحتملة**
مداولات ورشة عمل، ١٩٩٣

٢١- **الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية**
مداولات ندوة فكرية، ١٩٩٤

٢٢- *Academic Freedom in Arab Universities*

٢٣- **الجامعات الخاصة في الدول العربية**
مداولات ندوة فكرية، ١٩٩٥

٢٤- **الغزو العراقي للكويت: الخبرات المستخلصة والخروج من الأزمة**
مداولات ندوة، ١٩٩٦

٢٥- **مواقف الفكر العربي من التغيرات الدولية: الديمقراطية والعولمة**
تأليف: د. علي أومليل، ١٩٩٨

٢٦- **التصوّر العربي للسلام**
مداولات ندوة، ١٩٩٧

٢٧- **تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي**
تحرير: د. عبد الرحمن صبري، ١٩٩٩

٢٨- **النظام العربي. . . إلى أين؟**
مداولات ندوة، ٢٠٠٠

٢٩- **أسواق النفط والمال. . . إلى أين؟**
مداولات ندوة، ١٩٩٩

٣٠- **حل النزاعات العربية بالطرق السلمية**
مداولات ندوة، ١٩٩٩

٣١- **تطوير سياسات الطاقة الداخلية وعلاقتها بقطاع المياه في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ٢٠٠٠

٣٢- *Domestic Energy Politcies in the Arab World*

٣٣- **آفاق التعاون العربي بين الإقليمية والعالمية**
مداولات ندوة، ٢٠٠١

٣٤- **الثقافة العربية الإسلامية: أمن وهوية**
مداولات ندوة، ٢٠٠٢

٣٥- **الخطاب العربي:المضمون والأسلوب**
مداولات ندوة، ٢٠٠٣

٣٦- **أسس تقدم الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين**
مداولات ندوة، ٢٠٠٣

٣٧- **الشباب العربي وتحديات المستقبل**
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٤

٣٨- **الوسطيّة بين التّنظير والتّطبيق**
مداولات ندوة، ٢٠٠٥

٣٩- **الفكر العربيّ في عالمٍ سريع التّغير**
مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٤٠- **الشباب العربي في المهجر**
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٧

٤١- **دولة السّلطة وسُلطة الدولة**
مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٤٢- **المرأة العربيّة: آفاق المستقبل**
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٨

٤٣- **المواطَنة في الوطن العربيّ**
مداولات ندوة، ٢٠٠٨

٤٤- **نحو تطوير مؤسسات العمل الشبابيّ العربيّ**
مداولات ندوة، ٢٠٠٨

٤٥- **القدس في الضمير**
مداولات ندوة، ٢٠٠٩

٤٦- **الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ٢٠٠٩

٤٧- **قضايا المياه: عربيّاً وإقليميّاً**
مداولات ندوة، ٢٠١٠

٤٨- **الشّباب وظاهرة العنف**
مداولات مؤتمر، ٢٠١٠

٤٩- **المستقبل العربيّ في ضوء الحِراك الشبابيّ**
مداولات مؤتمر ، ٢٠١٢

٥٠- **الاقتصاد العربي وتمكين الشباب للمستقبل**
(البرنامج وملخصات الأوراق العلمية)، ٢٠١٥

٥١- **الاقتصاد العربي وتمكين الشباب للمستقبل**
مداولات مؤتمر، ٢٠١٥

٥٢- **استشراف أوضاع الوطن العربي عام ٢٠٢٥**
مداولات ندوة، ٢٠١٦

ثالثاً: سلسلة المترجمات العالميّة

١- **التصحّر**
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٦

٢- **المجاعة**
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٦

٣- **ثورة حفاة الأقدام**
تأليف: برتراند شنايدر/أمين عام نادي روما السابق، ١٩٨٧
ترجمة: منتدى الفكر العربي

٤- **أطفال الشوارع**
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٧
ترجمة: منتدى الفكر العربي

رابعاً: سلسلة دراسات الوطن العربي

١- **المأزق العربي**
تحرير: د. لطفي الخولي، ١٩٨٦

٢- **تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٨**

٣- **تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٩**

٤- **الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية**
تحرير: د. فهد الفانك، ١٩٨٩

٥- **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٨٩

٦- كرّاس **اتفاقية مجلس التعاون العربي (بالإنجليزية)، ١٩٨٩**

٧- **مصر والوطن العربي**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٩٠

٨- **العقل السياسي العربي**
تأليف: د. محمد عابد الجابري

٩- **التسوية: الشروط، والمضمون، والآثار**
تأليف: د. غسان سلامة، ١٩٩٥

١٠- **التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل**
تأليف: د. يوسف صايغ، ١٩٩٦

١١- **تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية**
تأليف: د. فتح الله ولعلو، ١٩٩٦

١٢- **القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك**
تأليف: د. الشاذلي العياري، ١٩٩٦

١٣- **التعليم العالي في البلدان العربية: السياسات والآفاق**
مداولات ومناقشات ندوة فكرية، ١٩٩٥

خامساً: سلسلة الدراسات والبحوث الاستراتيجيّة

١- **السياسات التعليمية في وادي النيل والصومال وجيبوتي**
تأليف: دة. أماني قنديل، ١٩٨٩

٢- **السياسات التعليمية في المشرق العربي**
تأليف: دة. سعاد خليل إسماعيل، ١٩٨٩

٣- **مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم وآخرون، ١٩٨٩

٤- **الأمية في الوطن العربي**
تأليف: أ. هاشم أبو زيد، ١٩٨٩

٥- **التعليم العالي في الوطن العربي**
تأليف: د. صبحي القاسم، ١٩٩٠

٦- **سياسات التعليم في دول المغرب العربي**
تأليف: د. محمد عابد الجابري، ١٩٩٠

٧- **سياسات التعليم في دول الخليج العربية**
تأليف: د. محمد جواد رضا، ١٩٩٠

٨- **التربية العربية منذ ١٩٥٠: إنجازاتها ومشكلاتها وتحدياتها**
تأليف: د. ناثر سارة، ١٩٩٠

٩- **احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى البشرية**
تأليف: د. أنطوان زحلان، ١٩٩٠

١٠- **كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل؟**
تأليف: د. ضياء الدين زاهر، ١٩٩٠

١١- **تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين: الكارثة أو الأمل** (التقرير التلخيصي لمشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي)
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٩١

سادساً: سلسلة اللقاءات الشهريّة

١- **اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٣ (٢٠٠٤)**

٢- **اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٤ (٢٠٠٥)**

٣- **اللقاءات الشهريّة لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٥ (٢٠٠٦)**

٤- **بين الأقلمة والعولمة: آراء واجتهادات وحوارات في عالم مضطرب (٢٠٠٦)**

سابعاً: سلسلة دراسات المنتدى

١- **العمل العربي المشترك: آمال وعقبات ونتائج**
تأليف: د. محيي الدين سليمان المصري، ٢٠٠٤

٢- **المجتمع المدنيّ وتحوّلات الدّيمقراطيّة في الوطن العربيّ**
تأليف: د. الحبيب الجنحاني، ٢٠٠٦

٣- **الحُكم الاقتصادي العالمي والصدمة الارتدادية**
تأليف: أ. د. حميد الجميلي، ٢٠١٢

ثامناً: سلسلة كراسات المنتدى

١- **ثلاث رسائل مفتوحة إلى الشباب العربي**
الحسن بن طلال، ط١؛ شباط/ فبراير ٢٠٠٥
ط٢؛ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

٢- **حقائق عن النفط**
كمال القيسي، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

٣- **قضايا شبابيّة**
د. محمود قظّام السّرحان، ط١؛ آذار/ مارس، ٢٠٠٦
ط٢؛ ١ تموز/يوليو ٢٠٠٨

٤- **التوثيق ما بين الموروث التّاريخيّ والواقع المعاصر**
د. سعد أبو ديّة، أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠٦

٥- **شَـذرات شبابيّة**

أ. د. هُمام غَصِيب، ١ تمّوز/ يوليو ٢٠٠٨

٦- **حول المواطنـة في الوطن العربيّ**

الحسن بن طلال، ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨

٧- **القدس في الضمير**

الحسن بن طلال، ط١؛ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩

ط٢؛ ١٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٩

٨- **سُبل النهوض بالبَحث العلميّ في الوطن العربيّ**

أ. د. هُمام غَصِيب، ٣٠ نيسان/ إبريل ٢٠٠٩

تاسعاً: سلسلة كتاب المنتدى

١- **الوسطيّة: أبعادٌ في التراث والمعاصرة**

إشراف وتقديم: الأمير الحسن بن طلال، ٢٠٠٦

٢- **الجدار الأخير: نظرات في الثقافة العربية**

تأليف: أ. د. صلاح جرّار، ٢٠٠٦

٣- **مرايا في الفكر المعاصر: حوارات مع نخبة من المفكرين العرب**

يوسف عبداللّه محمود، ٢٠٠٧

٤- **اللغة العربيّة والإعلام وكُتَّاب النصّ**

مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٥- **إدوارد سعيد: المثقّف الكونيّ**

مداولات ندوة، ٢٠٠٨

٦- **الثقافة وأزمة الهُويّة العربيّة**

أ. د. محمد عبد العزيز ربيع، ٢٠١٠

٧- **الحَداثة والحُرّيّة**

أ. د. الحبيب الجنحاني، ٢٠١٠

٨- **قضايا في الفكر والتفكير عند العرب**

أ. حسن سعيد الكرمي، ٢٠١٢

عاشراً: سلسلة كتاب النهضة

١- **الحركة العربية (سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨-١٩٢٤)**
سليمان الموسى، ٢٠١٣

٢- **مذكرات حسن سعيد الكرمي (١٩٠٥-٢٠٠٧) في الحياة والثقافة العربية، ٢٠١٥**

حادي عشر: سلسلة «القدس في الضمير»

١- **الأوقاف الإسلاميّة والمسيحيّة في القدس، ٢٠١٤**

الأبعاد القانونية والإنسانيّة ومستقبل القدس

٢- **الأوقاف الإسلاميّة والمسيحية في القدس، ٢٠١٤**
الأبعاد التاريخيّة، مصادر التوثيق والتراث المقدسيّ المهدّد

ثاني عشر: إصدارات خاصة

١- **في الفكر العربيّ النّهضويّ**
الأمير الحسن بن طلال ولفيف من أعضاء المنتدى، ٢٠٠٦

٢- **استلهام ابن خلدون والفكر الاجتهادي**
أبو يعرب المرزوقي، ٢٠٠٧

٣- **شبابيّات، ٢٠٠٨**

٤- **استراتيجيّة عمل للسنوات الخمس المقبلة (٢٠١٠-٢٠١٥)**

٥- **أزمة الفكر والهُويّة العربيّة وعلاقتها بالقصور التنمويّ**
أ. د. جورج قُرم

٦- **المؤتمرات الشبابيّة: خلاصات وتقارير (٢٠٠٤-٢٠١٠)، ٢٠١٢**

٧- **مقالات مختارة/ منجاة الأمة: رؤى لاسشراف المستقبل العربي، ٢٠١٢**
الحسن بن طلال

٨- **الفكر العربي وسيرورة النهضة، ٢٠١٣**
الحسن بن طلال

٩- **الميثاق الاجتماعي العربي، ٢٠١٣**

١٠- **اللقاءات الحوارية حول الأوراق النقاشيّة الملكيّة، ٢٠١٥**
تقديم: الحسن بن طلال

١١- **الميثاق الاقتصادي العربي، ٢٠١٥**

١٢- Arab Economic Charter, 2015

١٣- **الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية في الأردن**
أ.د. أمين المشاقبة، وأ. هشام الخلايلة، ٢٠١٦ (دعم طباعة)

١٤- **أنشطة منتدى الفكر العربي خلال العامين (٢٠١٥-٢٠١٦)، ٢٠١٧**

ثالث عشر: الكشافات/نشرة ومجلة *المنتدى*

١- **الكشاف التراكمي للأعداد ١- ١٧١ (١٩٨٥-١٩٩٩) لنشرة *المنتدى***
إعداد: أمل محمد زاش (طبعة محدودة)

٢- *Al Muntada: Cumulative Index (Issues 1-30) Compiled by Amal M. Zash*

٣- **الكشاف السنوي للأعداد (١٧٢-١٨٣) لعام ٢٠٠٠**
إعداد: أمل محمد زاش (طبعة محدودة)

٤- *AL Muntada: Annual Index (31-34)*
إعداد: أمل محمد زاش (طبعة محدودة)

٥- **الكشاف السنوي للأعداد (١٨٤-١٩٥) لعام ٢٠٠١**
إعداد: أمل محمد زاش

٦- *Al Muntada: Annual Index (35 - 48) 2001*
إعداد: أمل محمد زاش

٧- **الكشاف السنوي للأعداد (١٩٦-٢٠٧) لعام ٢٠٠٢**
إعداد: أمل محمد زاش

٨- *Al Muntada: Annual Index (39-42) 2002*
إعداد: أمل محمد زاش

٩- **الكشاف السنوي لمجلة المنتدى للأعداد (٢٠٧-٣١٢) لعام ٢٠٠٣**
إعداد: أمل محمد زاش

١٠- **الكشاف السنوي لمجلة المنتدى للأعداد (٢١٤-٢١٩) لعام ٢٠٠٤**
إعداد: أمل محمد زاش

١١- **الكشاف السنوي لمجلة المنتدى للأعداد (٢٢٠-٢٢٥) لعام ٢٠٠٥**
إعداد: أمل محمد زاش

١٢- **الكشاف السنوي لمجلة المنتدى للأعداد (٢٢٦-٢٣١) لعام ٢٠٠٦**
إعداد: أمل محمد زاش